الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر

س
راف
حرين

منشورات جامعة سيدة اللويزة
لبنان ٢٠٠٢

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

سلسلة
الشّأن العامّ في قضايا النّاس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع مؤتمر
الأدوار الجامعيّة في عالَم متغيّر

تحـــرير جورج مغامس
منشـــورات جامعة سيّدة اللويزة©
ص.ب.: ٧٢ زوق مكايل – لبنان
تلفون: ٠٩/٢١٨٩٥٠/١
فاكس: ٠٩/٢١٨٧٧١
http:/www.ndu.edu.lb
إدارة مكتب العلاقات العامّة
تـنفيـــذ مطابع معوشي وزكريّا
الطّبعة الأولى كانون الثاني ٢٠٠٢
القيـــاس ١٧×٢٤

ISBN: 9953-418-32-2

سلسلة
الشأن العام في قضايا الناس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

الأدوار الجـامعيّة في عـالَم متغـيّر

وقائع المؤتمر المنعقد
في جامعة سيّدة اللويزة – زوق مصبح
الجمعة ٢٣ تشرين الثّاني ٢٠٠١

جامعة سيّدة اللويزة
لبنان ٢٠٠٢

تمهـــيد

السؤال الذي يطرح نفسه عند كلّ منعطف تاريخيّ هو: ما هو دور الجامعات في التحوّلات الأساسيّة التي تعصف بالعالم، نتيجة التطوّرات العلميّة والاقتصاديّة والبيئيّة التي تتسارع على صعيد الكون، وتؤثّر في حياة الانسان وفي سلوكه؟

وما دام أنّ الانسان هو المحور، وهو نقطة الدائرة التي تتلاقى فيها، ومن أجلها، جميع النشاطات الفكريّة والعلميّة والسياسيّة، وحتّى العسكريّة، فقد كان من الطبيعيّ أن يُنظر إلى هذا الانسان، في سنواته الجامعيّة، نظرةً متخصّصة خاصّة تعبّر عن هذا الانعطاف الكبير الذي يصيب الانسان في هذه المرحلة. هذا من حيث المبدأ.

أمّا من حيث الحدث التاريخيّ الأهمّ الذي وقع في ١١ أيلول ٢٠٠١، فإنّ انعكاساته لا بدّ من أن تصيب الشباب والجامعات بصورة خاصّة. ولهذا، من المفترض التوقّف عنده، بعقل ورويّة، بحثاً عن رؤية جديدة للعمل الجامعيّ.

وهذا ما تحاول أن تركّز عليه جامعة سيّدة اللويزة، في أبحاثها ودراساتها المتعدّدة المحاور والاتجاهات.

ولا بدّ هنا، من ذكر ما ورد في كلمة رئيس الجامعة **الأب بطرس طربيه**، في حفل عيد الميلاد ٢٠٠١، إذ أكّد على ضرورة إحداث التغيير على الصُعُد الآتية:

– «**على صعيد الجامعة**: لا يمكن أن نكون جامعة محترمة في لبنان، بين ٤٢ جامعة، إلاّ إذا كانت النوعيّة عندنا تتفوّق كثافةً وحضوراً، على الكميّة من أعداد الطلاّب. نحن قادرون على استيعاب أعداد جديدة، ولكنّني، منذ اليوم، أقول: لن أفتّش وإيّاكم عن كميّة، بل أبحث عن نوعيّة ممتازة. لن نكون جامعة الألف الثالث، إلاّ إذا تمكنّا من تخريج أفواج هي التي تساهم في التغيير وصناعة المستقبل. نعم، المجتمع يريد عمّالاً وموظّفين ومستهلكين وأيدي ماهرة... ولكنّه يريد أيضاً قادة ومخترعين ومبدعين ومثقّفين. وهذه هي الورشة الأولى التي يجب أن نعمل عليها جميعاً، ولا سيّما من خلال المسؤولين الأكاديميين، وأقسام الامتحان والقبول والتسجيل والتقييم ومكتب شؤون الطلاّب...

بهذه العلامة يجب أن نتميّز، وأن نتعاون مع الجامعات الأخرى لتحقيق هذا الهدف، وإلاّ تحوّلت الجامعة إلى أرقام.

– **على صعيد المجتمع والوطن:** يجب أن نعي ثلاث أمثولات:

– إنّ عيشنا المشترك، طوائف ومجتمعات وثقافات ومعتقدات وأحزاباً، ليس إلى نقاش أو إلى خيار؛ فإمّا أن نعيش إخوة، مع الآخرين، تحت لواء الحوار والمحبّة، – والآخرون هم مسيحيّون ومسلمون معاً، وإمّا خيارنا الانعزال أو القتال (الإلغاء) أو الهجرة. وكفانا مغامراتٍ ومزايداتٍ وبهوراتٍ في هذا الحقل.

– إنّ الدولة هي، وحدَها، القادرة على تأمين الحريّة والعيش والاستقرار. ومهما كان رأينا في أصحاب السلطة السياسيّة، معارضةً أو موالاةً، فإنّنا ندعو الجميع إلى الدخول في الدولة ودعمها وإصلاح أوضاعها وبناء أجهزتها، بدل توزيع التهم والإكثار من الشكوى والتظلّم واليأس.

– إنّنا، كمواطنين، مدعوّون إلى تكريس قيمنا الدينيّة، واقعاً حياتيّاً: لا يمكننا أن نكون مسيحيين، ونحن نكره المسيحيّ الآخر، أو المسلم، أو العقائديّ الآخر؛ ليس من المسيحيّة في شيء هذا التفلّت، وهذا الخوف، وهذا الارتهان لعالم الجبن والمقامرة والمخدّرات والاحتيال والخداع واحتقار الآخرين، واللهو بأعصاب البشر من خلال المفرقعات وجنون السيّارات والاستلشاق بكلّ ما هو تقاليد وعادات دينيّة واجتماعيّة وأخلاقيّة. حذار أن نفقد القيم. عند ذاك، نفقد أنفسنا، ونفقد إيماننا ونفقد الوطن...

– **على صعيد المنطقة:** لا يمكننا، تجاه الأحداث، أن نقف، كجامعات، على شرفة الانتظار أو التفرّج. دورنا، كمراكز علم وثقافة، أن نقوى على التخلّف والتحدّيات، وأن نواجه مصائرنا بالحكمة والعقل، بعيداً عن الغرائز والانفعالات. من هنا، أوجّه الدعوة لتحويل جامعاتنا إلى مراكز أبحاث، ومنابر لتوجيه الشعب وتوعية الطلاّب على الحقائق. لقد مرّ زمن التصفيق والهتاف والصراخ. لقد انتهى زمن الجماهير التي تقود الناس إلى الانتحار، وحان وقت القيادات التي تفكّر وتحلّل وتبحث وتخطّط وتستشرف المستقبل؛ وهذا هو دور الأساتذة وأهل الفكر. إنّها دعوة لنشر الأبحاث والدراسات بهدف المساهمة في تصويب مسيرتنا الوطنيّة والاقليميّة. إنّ الشلل الذي أصاب المنطقة وأقعدها عن التصدّي لوحشيّة العنف والحرب والإرهاب، سيجعلنا، دولاً وشعوباً، ضحيّة جديدة، نستسلم لسكّين الجزّار الذي لا نعرف ماذا يخبّئ لنا، بل نعرف أنه لا يخبّئ إلاّ الانهيار والتلاشي. ماذا ينفعنا لو خرّجنا جميع أصناف الطلاّب، ومنحنا جميع أنواع الشهادات، ونحن غرباء عن العقل والحداثة وتقرير المصير؟ إنّ انتماءنا لهذه الأرض، ولهذه المنطقة من العالم، يوجب علينا الانتقال من التمسّك بالقديم المهترئ المعتم، إلى فجر الضوء والحقيقة؛ وفي ذلك إنقاذ لنا ولهويّتنا وللأرض التي نحبّها.

ويبقى السؤال: هل نستطيع أن نتخلّى عن واقع مريض لا ينتج سوى التعصّب والتخلّف والفساد، لندخل في العالم الجديد، حيث الحضارة تعتمد على الأنسنة والديمقراطيّة والحريّة، وحيث حقوق الانسان وكرامته أهمّ بكثير من شعارات مضى عليها نصف قرن وأكثر، واستمرّت شعارات كاذبة: القوميّة، الحريّة، الاشتراكيّة، الوحدة؟

– **على صعيد العالم:** ليس خياراً الدخول في العولمة أو الخروج منها أو الوقوف على هامشها، في حالة تفرّج وانتظار. لقد أصبحت العولمة شبكة حياتيّة تطال بخيوطها وأضوائها وذبذباتها جميع البشر، على هذه الأرض، وربّما، على ما نكتشفه من أراضٍ وحقائق في عالم الفلك.

دورنا الحتميّ أن ندخل نظام هذه العولمة، خياراً؛ ونعمل على اقتطاع مساحة، نستطيع في إطارها أن نمارس حريّتنا وحضورنا الانسانيّ، فنسهم في العطاء، بدلاً من أن نكون مجرّد عناصر استهلاكيّة ضعيفة لا دور لها ولا حضور.

كيف تستطيع جامعة، كجامعتنا، أن تحجز لنفسها مقعداً في هذا القطار الحضاريّ العالميّ السائر بقوّة نحو فرض معتقداته الجديدة وقوانينه الخاصّة وتطلّعاته التي لا تقف عند حدود؟

هذا السؤال هو محور قضيّة وجودنا، كجامعة فاعلة، في هذه المنطقة، وفي العالم.

إنّ نظاماً عالميّاً جديداً، جوهره الاقتصاد، بدأت ملامحه بالبروز، وبدأت مقدّماته باجتياح العالم، تارةً باسم التكنولوجيا الحديثة، وطوراً باسم الحرب على الإرهاب، حيناً باسم حقوق الانسان، وأحياناً باسم انقاذ البشريّة من وحش المجاعة والمخدّرات والمرض.

إنّ الأفراد عاجزون عن فرض هذا النظام، كما أنّ الدول، ولو كبيرة، غير قادرة على إدارة هذه القوّة الهائلة من العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والدينيّة. ولهذا، فإنّ مشروع العولمة يستوعب أفرقاء كثيرين، بينهم أفراد ومؤسّسات وأنظمة، وفي طليعة هؤلاء تبرز مصانع الفكر والحضارة، أي الجامعات».

هذه التطلّعات كانت في أساس الحلقة الدراسيّة التي عقدتها الجامعة يوم الجمعة ٢٠٠١/١١/٢٣، وشارك فيها عدد كبير من أهل البحث والفكر والتحليل.

أملنا، اليوم، ونحن نقدّم هذا الكتاب الذي يتضمّن بعضاً من الأبحاث والحوارات التي جرت، أن نسهم في بيان «الدور الجامعي الجديد» الذي يجب أن تلعبه الجامعات في العالم.

لعلّنا نصيب أو نخطئ... ولكنّنا نحاول، بروح المحبّة والمسؤوليّة والحضارة.

مدير عامّ العلاقات العامّة

سهيل مطر

برنامج المؤتمر
الأدوار الجامعيّة في عالَم متغيّر

الافتتـــاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه

كلمة وزير الثقافة **د. غسان سلامة**

إشكاليّة المؤتمر وعرض لدراسة نوعيّة حول الأدوار الجامعيّة
من وجهة نظر الأساتذة والطلاّب الجامعيين في لبنان:
عبدو القاعي

القســـم الأوّل

الموضوع: **الأدوار البحثيّة والتعليميّة للدخول في التغيير ومواكبته (نماذج عمليّة)**

الرئيس: **د. أمين الريحاني**

المتكلّمون:

د. جورج نحّاس أيّ دور للبحث العلميّ في الجامعات، وكيف يمكن تفعيله؟ (تجربة جامعة البلمند)

د. أنطوان سعد أية اختصاصات جديدة؟ ما هي تفريعاتها، وما هي ارتباطاتها في ما بينها؟
(تجربة مركز الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة في جامعة الحكمة)

د. نخله وهبه أيّة منهجيّات وطرائق تعليم للانتقال من الأسلوب التلقينيّ للمعارف المثبتة،
إلى الأسلوب التكنولوجيّ للمعارف المتحرّكة؟
(تجربة باحث في التعليم الجامعيّ في العالم العربيّ)

د. توفيق رزق أيّة بنيات جديدة لتأمين التواصل بين أمكنة التعليم المختلفة وتوفير شروط استمراريّته؟
(تجربة جامعة القدّيس يوسف لتحقيق التواصل بين كليّات العلوم والهيئات الصناعيّة)

القسم الثّاني

الموضوع: **الأدوار التربويّة لأنسنة التغيير**

الرئيس: **د. سلوى بعاصيري**

المتكلّمون:

أيّة قيم لتحسين نوعيّة الحياة، وللارتقاء بالانسان نحو غيريّته؟
(من يقرّرها وكيف يمكن تنظيم التنشئة عليها في الجامعات؟)

د. رمزي سلامه دور الدولة (وزارة التربية، والتعليم العالي)

د. إلهام كلاّب البساط دور الجامعات إدارةً وأساتذةً وطلاّباً (مجموعة من طلاّب جامعة سيّدة اللويزة)

د. أنطوان مسرّه كيف يمكن تنشيط الالتزام المواطنيّ في الجامعات،
في ظلّ العولمة الراهنة وخطر التكتّلات الفئويّة؟
دور الجامعات (تجربة جامعة سيّدة اللويزة)

د. فاديا كيوان دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ (الأحزاب، الجمعيّات، النقابات، الهيئات الطلاّبيّة)

القسم الثّالث

الموضوع: **التزامات الجامعة في المجتمع: التحدّيات الجديدة وكيفيّة مواجهتها، (نماذج تطبيقيّة)**

الرئيس: **د. هنري عويط**

المتكلّمون:

د. جوزف أبو نهرا الجامعة ومعالجة التهميش (تهميش الانسان والمعارف:
تعليم مستمرّ أم تعليم مدى الحياة، وكيف؟)

د. أحمد البعلبكي الجامعة والتنمية المستدامة (تجربة معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة)

المهندس بشير مجاعص الجامعة والمُدُنيّة (أيّة مُدُنيّة لتوسيع رقعة مُدُنيّة المجتمعات؟)

هيام القاعي الجامعة وتنمية الصحّة (تجربة مركز الصحّة العائليّة والمجتمعيّة في الجامعة اليسوعيّة)

د. شاهين غيث الجامعة وتنمية الحياة الشبابيّة في المجتمع

القسم الرّابع

أ. د. انطوان مسرّه خلاصة المناقشات

د. جورج صفير التوصيات

الافتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة

الأب بطرس طربيه

كلمة وزير الثقافة **د. غسان سلامة**

إشكاليّة المؤتمر وعرض لدراسة نوعيّة حول الأدوار الجامعيّة
من وجهة نظر الأساتذة والطلاّب الجامعيين في لبنان:

عبدو القاعي

ـت الشأن العامّ، سلسلةَ المؤتمرات والندوات التي تعقدها هذه
٠٢، وذلك تحت عنوان كبير، نأمل في أن نرتقيَ إليه، ونسموَ عن
مشيّة.

ـد بدأنا، في السنة الماضية، بمعالجة هذا الموضوع، في حقول
وكأفراد معنيّين، بضرورة إحداث التغيير المطلوب في البُنى الوطنيّة
ة والاجتماعيّة...

ـدأنا ببحث موضوع التغيير قبل ١١ أيلول؛ وجاء ١١ أيلول، بكلّ
جواء صاخبة، ليؤكّد على ضرورة التغيير، ليس في لبنان فحسب،
في أميركا نفسها.

ه أنّ القرن الواحد والعشرين يحتاج إلى صدمة تغييريّة، تنتزعه
خلّفها القرن العشرون: مقاربة بسيطة لواقع القرن الماضي تجعلنا
روب دمويّة تحصد ملايين الأنفس (في الحرب العالميّة الثانية،
حده ٢٥ مليون قتيل)، صراعات قوميّة ودينيّة وعقائديّة، حروب
قدّم هائل في الاكتشافات العلميّة: مدارس وجامعات وأبحاث
كترونيّة، وعالم يتّجه إلى أن يكون مدينةً واحدة.

صعيد الحروب والصراعات، وتقدّمٌ على صعيد الحضارة والعلم.
د عن الروح، ونظم استهلاكيّة، ونظام عالميّ جديد لا ندري إلى

انطلاقاً من هذا الواقع، بدأ أهل الفكر في الغرب، كما في الشرق، بالبحث المعمّق عن مصير الانسانيّة في مثل هذه الأجواء المنذرة بالعواصف والرعود والزلازل.

وحصل زلزال ١١ أيلول. هل نقول إنّه كان مفاجأة؟ ربّما، من حيث ضخامةُ الجريمة والمأساة التي ولّدها؟ ولكن، وبهدوء بعيد عن التوتّر، لا يمكنُنا أن نفصلَ بين ١١ أيلول والأسباب التي أدّت إليه، والنتائج التي ستترتّبُ عليه.

من هنا، جاء عنوان التغيير، وكانت هذه السلسلة من المؤتمرات، ومن بينها حلقة اليوم: الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر، والتي تحمل السؤال الآتي: ما هو دور الجامعة في إحداث التغيير؟ أو، ما هو دور الجامعة في هذا العالم المتغيّر؟

نعم، نحن معنيّون بهذا الموضوع، وربّما، نحن الأكثر مسؤوليّةً عن دراسة هذا الموضوع وتحليله وإيجاد حلول وبدايات دروب.

في لبنان، وَلْيُسمحْ لي، الجميعُ يتحدّثون عن التغيير: في السياسة، في الإدارة، في الاقتصاد، في التربية... ولكنّنا، في العمل والممارسة، نحن تقليديّون إلى حدّ الأصوليّة، نحن مجذّرون في الماضي إلى حدّ الاختناق، نحن متمسّكون بالقديم إلى حدّ الاستقتال القبليّ في سبيله.

دورُ الجامعات الإضاءةُ على هذا الموضوع. يلفت انتباهَنا الإرشادُ الرسوليّ إلى ضرورة تشاور الجامعات لمواجهة المصاعب، ولا سيّما عندما تتكاثر الجامعات، في الصورة التي نراها في لبنان؛ وقد جاء في الإرشاد: يمكن أن يسبّبَ هذا التكاثرُ مصاعَب في بعض الظروف، إذا لم يتمَّ في إطار التشاور والتعاون. من هنا، ضرورةُ مشاركة كلّ الجامعات في البحث عن دورٍ ينسجم مع العصر الجديد. أمّا رسالتُها الحقيقيّة فهي إحداثُ التغيير المطلوب في بناها التنظيميّة والتربويّة، وفي علائقها المختلفة مع الطلاّب، مع الأجيال الجديدة. كلُّ تربيةٍ حديثة، لا ترمي إلى إحداث تغيير في شخصيّة الانسان، ولا سيّما التلميذ والطالب، بهدف تحديثه وتجديده وبناء شخصيّةٍ معافاة سليمة، هي تربيةٌ هامشيّة شكليّة. لا بتغيير المناهج، ولا بالكتب والأساتذة والوسائل، نُحدثُ هذا التغييرَ، رغم ضرورةِ ذلك، بل بالرؤية الشاملة لكلّ جوانبِ هذه القضيّة المحوريّة، على صعيد الانسان والعالم. الثورةُ ليست انتاجاً سياسيّاً، بل انتاجٌ انسانيّ يطول الشخصَ في عمقه الروحيّ والثقافيّ؛ فإلى هذا التغيير نحن مدعوون. بئس الدورُ، إن كانت وظيفةُ الجامعة التعليمَ ومنحَ الشهادات وتخريجَ الطلاّب! من هنا نتطلّع إلى الدولة، إلى الأونسكو، إلى القطاع الخاصّ، إلى وزارة التعليم العالي، إلى صناديق التنمية، إلى الهيئات الاقتصاديّة، وندعوها إلى المساهمة في تمويل الأبحاث، ولا سيّما في كلّ ما يتعلّقُ بالتخطيط

لإحداث تغيير متدرّج متطوّر في النظام اللبنانيّ السياسيّ والاقتصاديّ والتربويّ والاجتماعيّ. إنْ تباطأنا في هذه الخطوة، سقطنا على هامش مسيرة التغيير التي بدأت في العالم؛ ولن يجدينا، بعد ذلك، ندمٌ أو بكاء.

أيّها الأصدقاء،

ربّما كان الانسانُ الأكثرَ وجعاً في مقاربة هذا الموضوع هو: غسّان سلامة – أقولها من دون معالي الوزير، ومن دون حضرة الدكتور!

هذا الرجل المثقّف جاء إلى الحكم، يحمل أحلاماً ولا أجمل ولا أوسع. حلمه الأساسيّ كان التغيير. لا نريد، في الغد، أن نقرأ مذكّراتِه، يبرّر فيها سقوطَ الأحلام، ولكنّنا نودّ أن نبقى معه، في معركة التغيير، نواجهُ معاً كلّ قوى الظلام، لعلّنا نصلُ إلى بعض ما نطمحُ إليه.

شكراً لحضورك، معالي الوزير،

شكراً لجميع المحاضرين والحاضرين، تحيّة تقدير لمكتب اليونسكو الاقليميّ الذي تعاون معنا في تنظيم هذا اللقاء،

تحيّة احترام لجميع ممثّلي الجامعات الذين يشاركون في البحث والكلام والاقتراح،

وأنا على ثقة أنّنا، بقوّة الروح والمحبّة، سنصل إلى السلام، وهو الوجه الآخر للتغيير.

عشتم وعاش لبنان.

كلمة وزير الثقافة*

د. غسّان سلامه

ما سأقوله اليوم هُوَ نَتيجَة نحو رُبعِ قَرن في التعليم الجامعيّ، وليست نتيجة تجربة سنة في هَذه الحكومة العظيمة.

لذا، دَعوني أضع بعض الأفكار حَول الأدوار التي أراها للجامعة في هذا العَالم المتغيّر جدّاً الذي نحيا فيه.. فأنا أعتقد أنّ الدور الأوّل هو الاقتصاد العَالميّ الذي مرّ بعَددٍ مِنَ المراحِل، في عمليّة إنتاج القيمة المُضافة..

في مَرحلةٍ أولى، أعتقِد أنّ القيمة المضافة كان لها عَلاقة مُباشرة بالزراعة، ما يُفسّر الاهتمام بالأرض، وما يُفسّر على العموم الشعور الوطنيّ الذي هو شعورٌ مرتبطٌ بالأرض، وما يفسّر أيضاً أنّ اكتِسَاب الأراضي كان عنوان الحروب الكبرى..

كانَ ذَلِك لبضعَةِ قرون. ثمّ جاءَت الثورة الصِناعيّة بقيمة مُضافة مرتبَطة بالصِناعَة، فتغيّر الاقتصاد العَالميّ إلى حدّ كبير، باتّجاه إنتاج القيمة المضَافة من خلال العَمَل عَلى الموادّ الأوّليّة وتحويلها إلى مَنتوجَاتٍ صِناعيّة، لِذلكَ تغيّرت الأفكار الايديولوجيّة الكبرى، وجَاءت الأفكار الطبقيّة تنافِس الأفكار الوطنيّة، وجاءت العمليّات الاستعماريّة الكُبرى بحثاً عن الموادّ الأوّليّة، وعَنِ الأسواقِ الكبرى للمنتوجات الصِناعيّة.

وفي مرحَلةٍ ثالثة، حَكمت القرن العشرين إلى حَدٍّ كبير، حيث – باعتقادي – حَصَلَ انتقالٌ واسِع للقيمة المضافة إلى أكثر من الزراعة والصِناعَة، إلى جهازِ الخدمَات، ولا سيّما في مَجال المصارِف والبورصَات والسياحة العَالميّة، وسواها..

وأنا أعتقد أنّنا نَدخل في مرحَلة جَديدة من النظام الاقتصاديّ العَالميّ، تقوم، لا على الزراعة ولا على الصِناعَة ولا عَلَى الخدمات كمصدر أساسيّ للقيمة المضافة الأكثر، وإنّما عَلَى ما يمكن تسميتُه بالخبرات؛ وهي خُبراتٌ تتميّز بعَدد مِنَ العَناصِر الجديدة؛ فهي أوّلاً بدويّة

* نقلاً عن تسجيل

الطابع، بمعنى أنّها قابلة للانتقال السَريع عَبر العَالم. وهي ثانياً تعيش في الوقت الحَاضر؛ بمعنى أنّ مستقبلها مَرهُونٌ بالتطوّراتِ التكنولوجيّة، ولا سيّما بثورةِ الاتصالات، وبالتالي فهي لا تستثمِر الأمد الطويل، فليست استراتجيّة عَلَى عَكس ما يعتقد كثيرون. فالمدى الطويل لم يَعُد عَشر سنوات، بل أصبح عشرة أشهُر.. وهي أيضاً غير لصيقه بالتاريخ والتُراث والعِبَر، وإنّما هي، في صفتها الثانية، إلى جَانِب البداوة الجغرافيّة، عَلاقَةٌ جديدة بالزَمن: الارتباطُ بالراهن أَشَدّ قُوّةً من الارتباط بالماضي، أو بالمستقبل. وبالتّالي، فإنّ ثورة الاتصالات التي تسمح لنا بأن نُراقِب هيكل التجارة العَالميّة ينهَار أمامنا عِند حُصولِ الحَدث: فيضان.. أو غيره.. تشير إلى سَيطرة الراهن عَلَى الماضي وعَلَى المستقبل.

أقول هَذا، لماذا؟ لكي أستنتِج أنّ أوّل دَور للجَامِعَة هُو بالذّات في هَذا المجال، إذا كان هَذا التشخيص صحيحاً.. كونُهُ دُوراً في غايَةِ الخطورة.. أي في مجال تأمين مسَائِل انتقال المجتمع إلى مَرحلة اقتصاديّة أخرى جديدة في الاقتصاد العَالميّ. فدور الجَامعة، أساساً، من النَاحية التدريبيّة ومن النَاحية الاجتماعيّة، هو في تجهيز المجتمع لكي يتلاءَم تطوّرُه وقدراتُه وإمكانيّاتُهُ مع تطوّر الاقتصاد العَالميّ، أي الدورة الاقتصاديّة العَالميّة.

فهَل تقوم جامعاتنا بهذا الأمر؟.. إلى حَدٍّ كبير تَقُومُ بِهِ، فأنا لَستُ مُتشائِماً. إنّما التفكير بهذا الدَور والوسائِل الآيلة لتعظيمهِ في المرحلة المقبلة هُو الدورُ الأوّل الذي أعتقد أنّ على الجَامعات أن تفكّر فيه، بطريقة جديّة..

الدور الثاني مرتبط، في سياق مُباحثاتِ اليوم، هو البَحث العلميّ. فأنا أعتقد بأنّ البحث العلميّ في حاجة إلى استنباط نتائج القرن العشرين. هُناكَ بُنى للبحث العِلميّ كانت مَوجودة في عَددٍ كبير من الدُوَل المتقدّمة، ولا سيّما في روسيا في عِزّهَا، حَولَ أكاديميّة العُلوم.. أو في فرنسا، حَولَ المركز الوطنيّ للبحوثِ العلميّة، الذي عَملتُ فيه مدّة ١٢ سَنة، أو في عَدد مِنَ الأماكِن،.. أَعتقد أنّها بَاتَتْ بُنى بالية إلى حدٍّ كبير. أنا أعتَقِد أن إحدى أَهَمّ أمثولات القَرن العشرين هي أنّ البحثَ العِلميّ بحاجة إلى مُستوىً عَالٍ جداً مِنَ اللامركزيّة، وليس المركزيّة. وبالتالي، أعتقِد أنّ الجَامعات في استطاعَة أن تلعَب دَوراً في فَرض مبدأ اللامركزيّة العلميّة عَلَى أجهزة الدَولة المركزيّة بالضرورة.

كيف يكون ذَلِك؟

يَكُون ذَلِكَ باختيار بَعض مَجالات البَحث العِلميّ، وليس كلّها.. ليس هُناك من جَامِعة متقدّمة في الولاياتِ المتّحدة لديها بَحث عِلميّ في كُلّ المجالاَت.. فمن يَهتمّ بالأنسنة لا يهتمّ،

بالضرورة، بالبحث الطبيّ. ومَن يهتمّ بالبحث الطُبيّ لا يهتمّ، بالضرورة، بثورة الاتصالات. إذن، يجب أوّلاً أن يَتمّ تخصّص. الجَامعة، كما يَقُولُ اسمَهَا، مُمكِنٌ أنَ تهتمّ بكُلّ الاختصاصَاتْ؛ إنّما عِندما يكون الموضوع موضوع بحث علميّ، فالتخصّص ضروريّ جدّاً، عَلَى عَكس التعليم. فيمكن أن يكُون التعليم عَامّاً في جَامعَةٍ ما، بمعنى أن تَضُمّ عَدَداً كبيراً من الكليّات، إنّما، ومن دُونِ شَك، ليس هُناك في مَجال البَحث العلميّ، من موارد لدى جَامِعَة واحِدَة، مهما كانت كبيرة، لكي تتخصّص في كلّ مجالاتِ البحث العلميّ. لذلك، في البَحثِ العلميّ، الشرط الأوّل، برأيي، هو التخصّص. والتخصّص الواضح الصريح، هُو أنّني لا أُنفق عَلَى البَحث العلمي إلاّ في مَجال، مَجالين، أو ثلاثة، أو خمسة على الأكثر. الأمر الثاني هو ما يُشبه اللامركزيّة؛ بمعنى، توزُّع البَحث العلميّ على مُختلف الجامعات؛ طبعاً بالتواطُؤ مع القطاعَاتِ الاقتصاديّة.. وهَذا في غَاية الأهمية: أن يَدخُل ممثّلو القطاع الاقتصاديّ، على رُغمِ تخلّفهم في لبنان إلى حَدٍّ كبير، في الواقع. عندما نرى ثقافة رجال الأعمال في عَدد مِنَ الدُوَل، ولاسيّما في عَددٍ من الدُوَل العَربيّة، يُصَاب المرءُ بالاحبَاط، لقصر نظر عَدد كبير من القطاعاتِ الاقتصاديّة في البَلَد.. إنّما فلنُراهنْ على أنّها سَتتغيّر وتتقدّم وسَتَدخُل فعلاً في عمليّة عَملَ الخيرِ (أي البناء وتقديم المال) وفي عمليّة المشاركة في أُمورٍ طويلة الأمَد، كما البَحث العلميّ يتطلّب.

أمّا الشرط الثالث، فهُوَ الفَصلُ بين المجالات التي قد تكون مُنتِجَة، والمجالات حَيثُ البَحث العلميّ فيها مجّاني إلى حَدٍ كبير.. ما يعني فَنّاً للفَن! أنا أعتقد أنّ عَدداً كبيراً من الجَامِعَات يتهرّب مِن بعض المجالات كالكيمياء مثلاً؛ فالكيمياء، إذا كانَتْ هُناك صِناعَة أدوية، فالقطاعات الاقتصاديّة تهتمّ بأيّ بحث في هذا المَجال. إنّما إذا كانَ الموضوعُ يتعلّق ربّما بالألسنيّات، أو البَحث الأدبيّ، فلن تجدوا من يهتمّ به.. أعتقد أنّهُ مِن وَاجِبِ الجامعة التفريق بَينَ البَحث العِلميّ في المجالاتِ المنتجَة والبحث العلميّ في المجالات غير المنتِجَة اقتصادياً، ولكن من دُون تخطّي المجالاتِ غير المنتجة، لأنّ الجامعة تخون ذَاتَها إذا ركّزت فقط مَجَالها، في البَحث العِلميّ، عَلَى المجَالات التي لها امتدادات في عَالم الصِناعَة والاقتصاد. الجَامِعَة مَسؤوليّتها أيضاً أن تَهتمّ بمجالاتِ البَحث العلميّ حَيثُ الموضوع هو الفنّ للفن، أو الدراسة غير المنتجة اقتصادياً.

والدور الثالث هو في غاية الأهميّة. وهُنا نصطدِم، في لبنان، بعقليّة مُرعِبَة، حول مَوضوع السيُولة. فليس ممكناً أن يبقى تصوّر العَمَل، في القرن الواحِد والعشرين، كما هو في الخِطَاب الصادر عن نقاباتِ الأساتذة والمعلّمين.

لقد عَملتُ في جَامِعة رسميّة، إنّما ٤٠٪ من مواردِها هو مِن القِطَاعِ الخَاصّ. لا يمكن البَقاء في عمليّة مُقارعة الدولة والاعتماد عليها في التمويل، ولاسيّما في البَحث العِلميّ والتعليم الخَاصّ. من هُنا ضرورة السيُولة.. هَذا أمر في غاية الأهميّة.

ماذا تعني السيُولة؟

السيُولة أوّلاً من جَامِعَة إلى أُخرى.. يجب رؤية الآلاف من الأساتذة يعلّمون في أكثر من جَامِعَة.. أو ينتقلون بسُهولة من جَامِعة إلى أخرى.. ويجب أن لا يكونَ هَذا الأمر مَوضوع خيانة، وإنّما مَوضُوع نقل خبرات من جَامِعَة إلى جَامعة وفق التوجّه الذي تقتضيه الجَامعة. إذا كان النموّ العلميّ والاقتصاديّ لديّ يتطلّب الذهاب إلى جَامِعَة أخرى، فيجب أن يَكُونَ هَذا الأمر سَهلاً..

والنقطة الثانية هي وجوب أن يَكون هُناكَ سيولة كبيرة في الانتقال من اختصاص إلى اختصاص.. يأتيني من يَقُول كيف يتمّ تعيينُ عميد في الجَامعة اللبنانيّة لديه دكتوراه في الفلسفة، وَوَضعُه عَميداً على... طبعاً طبعاً، الآن شركات كُبرى في العَالم يديرها أشخاص يملكون دكتوراه في الفلسفة.. هَذا هُو الانسياب.. أي السيولة في الاختصاصات، وَهُو أمر أساسيّ جدّاً للتعليم والبحث العلميّ.

والسيولة هي أيضاً من الجَامِعة للعمل خارجَها، أي إنّها بين القِطاعِ الخَاصّ والجَامِعَات، ولاسيّما الجَامِعَاتِ الخَاصّة؛ وهو أمر في غايةِ الأهميّة. فالجَامِعَة التي كنتُ أعلّم فيها أخيراً يوجد فيها ٢٢ أستاذاً متفرّغاً و٧٠٠ أستاذ يأتونَ مَرّة أو مرّتين لإلقاء دروسهم، وهم مدراء مَعارِف، ومدراء في محطّاتِ التلفزة أو الاذاعَة، أو أيّ شيء آخر.. هذه السيولة ضروريّة جدّاً.

وهُناك أمر آخر ضروريّ، وَهُو أن يَكُون هناك سيولة بين الجَامِعَة والقِطَاع العَامّ. فقصّة أن يكون الواحد وزيراً طوال عمره غلط.. أو مديراً عَامّاً طوال عمره غلطٌ أيضاً. يجب أن يَكون هُناك انتقال طبيعيّ..

والدور الرابع، برأيي، هُو أنّ الجَامِعة يجب أن تكونَ بعدَ اليوم مكاناً مفتوحاً لِكُلّ الأجيال، وليس فقط لجيل العشرين والأربع والعشرين. هذا الأمر في غايَةِ الأهميّة. يجب أن ندرّب النَاس من مُختلفِ الأجيال. هُناك وسائل ليأتي إليها من هُم أقلّ عُمراً يزورونها تدريجيّاً قَبْلَ البكالوريا.. ومن الضروريّ أن يكون في الجَامعة كُلّ الأعمار..

أمّا الدور الخَامِس فهو أنّ للجَامِعة دوراً أسَاسيّاً يجب أن لا تتخلى عَنهُ، وخصوصاً في لبنان، فلا يجب القول باستمرار أنّ ما ليس معقولاً ليس مقبولاً.. ولا سيّما في مَجال الحريّة والسيادة والاستقلال.

كلمة عبدو القاعي

الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر
أيّة رهانات؟

من البحث عن سبل تحسين نوعيّة المنتوج الذي دأبت الجامعات بشكل عامّ، وفي لبنان بشكل خاصّ، على إيلائه الأولويّة القصوى في عملها التعليميّ والتربويّ، إلى استشراف امكانات تحسين نوعيّة الحياة الذي تسعى إليه المجتمعات اليوم، والجامعات من ضمنها، تُطرح رهانات جديدة للتكوينين المعرفيّ والتربويّ في الجامعات، بشكل خاصّ، ولالتزامات الجامعة في المجتمع، بشكل عامّ. فما هي هذه الرهانات، وما هي الاشكاليّات التي تبرّر الوقوف عندها والتركيز عليها؟

قبل الاجابة عن هذه الأسئلة، من الحريّ التأكيد على الشروط التي يُفترض توفيرها لكي يتمكّن روّاد الجامعات، من مديرين وأساتذة وطلاّب وغيرهم من الذين تطالهم هذه الجامعات، بشكل أو بآخر، من الارتقاء نحو المشروع الانسانيّ المتميّز نوعيّاً بالغيريّة وبالانفتاح الشامل على المعارف، كما على الحياة بجميع أشكال تكويناتها.

أ- رهانات جامعيّة لمجتمع جديد

يظهر من خلال قراءتنا لآراء اللبنانيين حول الأدوار المنتظرة من الجامعة في المجتمع* ضعف الوعي الشعبيّ العامّ في لبنان للحاجة إلى مشاركة التعليم العالي في مجالات بناء استراتيجيّات التطوير والتغيير في المجتمع، من أجل مواجهة التحوّلات التكنولوجيّة والبيئيّة والمدينيّة والاقتصاديّة التي تعصف بعالمنا في بداية هذا القرن.

وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى أنّ العمق الاستراتيجيّ للأدوار الجامعيّة في هذه المواجهة يكمن في توفير الشروط المعرفيّة والتربويّة والقيميّة والثقافيّة والسياسيّة، من أجل تحرير الهويّة

* سلسلة الشأن العام في قضايا الناس، وبخاصّة الدراسات والمؤتمرات حول الجامعة والعلم والعمل، الجامعة والمدينة، الجامعة والصحّة ونوعيّة الحياة – جامعة سيّدة اللويزة.

المتراكمة والمتنوّعة، وتمكين الناس من الارتقاء نحو غيريّتهم وبناء اقتصاد تنمويّ اجتماعيّ وبيئيّ يؤمّن الاستقرار المهنيّ، ويساعد على تحسين نوعيّة الحياة في المجتمع، وعلى دعم الفقراء والمهمّشين والمنبوذين، من دون أن يؤدّي ذلك إلى مضاعفة تبعيتهم.

فما العمل لتوفير هذه الشروط، ولتأمين الدعم السياسيّ والشعبيّ لها؟ بكلام آخر: ما هي الآليّات الجامعيّة التي يفترض التركيز عليها في المستقبل لتوفير هذه الشروط، وترجمتها إلى رهانات؟

١- الرهان الأوّل: الجامعة والمعرفة

يُفترض في هذا الرهان إعادة النظر في وظيفة الجامعة الأساسيّة المرتبطة بالتمرّس على مهارات نقل المعارف المحدّدة والمثبتة، للتمكّن من مواجهة تحدّي تتبّع حركة انتاج المعارف ومسارات اتخاذ القرارات للوصول إلى المعارف المفيدة في إطار من النسبيّة المطلقة. هذا يعني السعي من قبل الجامعة، في إطار تربويّ شامل، لطرح إشكاليّة زمنيّة المعرفة أو أمد حياتها في زمن التحرّك السريع الذي نشهده حاليّاً لمنطق المعارف، نتيجة للتحوّلات المتواصلة في عالمي العلوم والتكنولوجيا.

بناء عليه، نطرح أسئلة عدّة، في إطار هذا الرهان، بشأن الأدوار الجامعيّة البحثيّة والتعليميّة، من أجل الدخول في التغيير المطلوب ومواكبته. بعض هذه الأسئلة التي نعتبرها مهمّة للغاية، نلخّصها بما يأتي:

- كيف يمكن توسيع وتعميق مكانة البحث العلميّ في الجامعات، لكي تصبح هذه الجامعات مراكز أساسيّة للاستشراف والهداية في المجتمعات من أجل تحسين نوعيّة الحياة فيها؟
- كيف يمكن تفعيل دور الأبحاث الجامعيّة في مؤسّسات المجتمع العامّة والخاصّة؟
- أيّة اختصاصات جديدة؟ ما هي توجّهاتها، وأيّ المنظورات الفكريّة والعمليّة التي تستند إليها، وما هي تفريعاتها وكيف ترتبط في ما بينها؟
- أيّة منهجيّات ووسائل تعليم للانتقال من الأسلوب التلقينيّ للمعارف المثبتة إلى الأسلوب التكنولوجيّ للمعارف المتحرّكة؟
- أيّة بنيات جديدة داخل الجامعات وخارجها لتأمين التواصل بين أمكنة التعليم المختلفة، ولتوفير شروط عضويّة لاستمراريّته؟

٢- الرهان الثاني: الجامعة والتربية

تشهد المجتمعات المعاصرة نشوء تشكيلين متناقضين لركائز التربية وفقاً للتحديد المعتمد في كلّ منهما لمعالم الهويّة والمعتقدات ولديناميكيّة تكوّن القيم وتحرّك التعابير الثقافيّة المرتبطة بها.

ينحى التشكيل الأوّل لهذه الركائز إلى تحرير التنوّع الثقافيّ، والسعي لبناء المواطنيّة على أساس الهويّة المتنوّعة والمتراكمة، أي هويّة الثقافة المنفتحة على التفاعل الانسانيّ وعلى التراكم الحضاريّ عبر الزمن.

ويركّز التشكيل الثاني على ضرورة تركيز التكوين المواطنيّ على أساس تحديد واضح للهويّة، وتثبيت لأصول منابعها القيميّة والتعابير الثقافيّة المرتبطة بها.

ونتيجةً لهذه المواجهة، تظهر في العديد من المجتمعات احتكاكات تبلغ في بعض الأحيان حدّ الاصطدام الدمويّ. أمّا السؤال المطروح هنا، فيتمحور حول سبل تحرير التنوّع الثقافيّ من أجل بناء المواطنيّة على طريق الهويّة المنفتحة والمتراكمة ومساهمة الجامعة في هذا التحرير.

بناءً عليه، تُسأل الجامعات عن موقفها من هذين التشكيلين لركائز التربية، ويُطلب منها المساهمة في توفير الشروط التربويّة الملائمة لتعزيز التشكيل الأوّل الذي يمكن من خلاله العمل على أنسنة التغيير في المجتمعات. ويترتّب علينا بالتالي طرح سؤالين أساسيين لتصويب الأدوار التربويّة في الجامعات، نوجزهما بالآتي:

- أيّة قيم لتحسين نوعيّة الحياة، ولتمتين قدرات الانسان في مجالات سعيه للارتقاء نحو غيريّته؟
- أيّة تربية لتنشيط الالتزام المواطنيّ في ظلّ العولمة الراهنة وخطر التكتّلات الفئويّة؟

٣- الرهان الثالث: الجامعة والقضايا الانسانيّة والمجتمعيّة

نطرح، في إطار هذا الرهان، إشكاليّة التزامات الجامعة في المجتمع. تبرز في إطار هذه الاشكاليّة مسألة الصلة الاجتماعيّة في بعديها المدنيّ والثقافيّ الشامل، ويظهر من ضمنها خطر كبير في التوجّهات الراهنة في المجتمعات يهدّد بتفكّك هذه الصلة، خاصّة في زمن التحوّلات المدينيّة الحاصلة. فالمدينة هي اليوم مساحة اجتماعيّة اقتصاديّة ثقافيّة جديدة، يلتقي فيها الناس وهم من بلدان أو مناطق مختلفة ومن أصول ثقافيّة متعدّدة، قدموا إليها ساعين لكسب لقمة العيش ومتأثّرين بجاذبيّة مغريات رغد الحياة الذي تَعِدُ به.

نحن نعيش اليوم عصر الاختلاط الانسانيّ في مساحات جغرافيّة اجتماعيّة يغلب عليها الطابع المدينيّ، فيتجاوز فيها الناس من دون أن يتواصلوا، ويتخاطبون من دون أن يتحاوروا.

كلّ هذا يتطلّب من المسؤولين الجامعيين سعياً مشتركاً دؤوباً لبناء مسارات تربويّة جديدة داخل الجامعات وخارجها، تسمح بدفع الحوار والتفاعل بين الثقافات، تسهيلاً لبناء الهويّة المشتركة التي لا تخشى التضمين والتراكم للتعابير الثقافيّة المتنوّعة كمداخلَ أساسيّة إلى الفهم والتفاهم الانسانيين، ولطرح القضايا الاجتماعيّة الراهنة من خلال هذا الحوار.

أمّا المواضيع الأساسيّة التي يُفترض بهذا الحوار أن يتناولها، فهي:

- **الجامعة والتنمية المستدامة**: كيف يمكن للجامعات أن تساهم في تأمين استدامة الموارد من وجهة نظر الاستفادة منها وإغنائها في آن؟ وكيف يمكن توفير الشروط الملائمة للمشاركة الديمقراطيّة في المجتمعات من المستوى المحلّيّ إلى المستوى الكونيّ الشامل؟
- **الجامعة والصحّة ونوعيّة الحياة**: كيف يمكن للجامعات إعادة طرح موضوع الصحّة على طريق تحسين نوعيّة الحياة، حيث يشارك الأفراد والجماعات والاتحادات والمجتمعات المحليّة في توفير شروط هذه النوعيّة وتأمين استدامتها؟
- **الجامعة والمدينة**: أيّ التزام يطلب في الجامعات في إطار التشكيلات الجديدة للعمران وللعلاقة بالحيّز من أجل توسيع رقعة مدنيّة المجتمعات؟
- **الجامعة والتهميش أو النبذ الاجتماعيّان**: ماذا يُطلب من الجامعات للانتقال من منظور الانصهار الجماعيّ في تكوينات ثقافيّة أو اجتماعيّة أو أكاديميّة أو مهنيّة إلى منظور التضمين الاجتماعيّ المجتمعيّ، عبر تعلّم مدى الحياة، يطول البحثَ عن المعارف المتحرّكة والمتحوّلة وعن الانسان الآخر المختلف والمتجدّد؟
- **الجامعة والحياة الشبابيّة**: ماذا يُطلب من الجامعات لتطوير التضامن الاجتماعيّ بين الشباب وانخراطهم في معالجة قضايا الناس الاجتماعيّة؟

II- بحث نوعيّ حول الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر

تناول هذا البحث الرهانات المحدّدة أعلاه، وطرحها على مجموعتي نقاش مؤلّفتين من أساتذة وطلاّب جامعيين من الجامعات العاملة في لبنان ومن مختلف المناطق اللبنانيّة، حيث كان عدد الذكور متساوياً مع عدد الاناث، ولم يتجاوز العدد الاجماليّ للمشاركين في كلّ مجموعة عشرة أشخاص.

وقد كلّفت مؤسّسة ريتش–ماس بإجراء هذا البحث معتمدة في ذلك منهجيّة الـ Focus Group.

أمّا المواضيع التي تمّت مناقشتها وفقاً لدليل مناقشة أُعدّ لهذه الغاية، فهي:

- الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجامعات بشكل عام في الوقت الحاضر والجامعات اللبنانيّة بشكل خاصّ.
- الأدوار والوظائف المطلوبة من الجامعات والتي لا تقوم بها.
- المعارف الجديدة وسبل الولوج إليها (منهجيّات، أزمنة، أمكنة وسائل).
- دور البحث العلميّ في الجامعات (المكانة، الأبعاد التكنولوجيّة، الكفاءات، الآليّات).
- الاجراءات العمليّة من أجل تهيئة الجامعات للدخول في التغيير.

١- الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجامعات بشكل عام، والجامعات اللبنانيّة بشكل خاصّ.

من أهمّ الأدوار التي تقوم بها الجامعات في الوقت الحاضر، بالنسبة لغالبيّة المشاركين في النقاش، أساتذةً وطلاّباً، هو فتح إمكانات جديدة للتخصّص أمام الشباب تتوافق مع حاجات سوق العمل، وصولاً إلى مهارات وكفاءات متنوّعة وغير مألوفة. يضاف إلى هذا الدور التزام الجامعات بالبحث ومساعدة الطلاّب على القيام بالأبحاث وتوفير الاتصالات اللازمة لهم مع سائر مراكز الأبحاث.

من ناحية أخرى، وإذا كان المشاركون في النقاش يقيّمون إيجابيّاً الأدوار الجديدة التي تلعبها الجامعات حاليّاً، فهم في الوقت عينه، يلاحظون أنّ العديد من الشبّان والشابّات لا يتمكّنون فعلاً من التخصّص في مجالات مفيدة، كونُ ديناميكيّة حاجات سوق العمل تفوق، بسرعة تحرّكها، قدرة الجامعات على التقاط الحاجات وتكوين الاختصاصات المطابقة.

وفي ما يعود للجامعات في لبنان، يشير الأساتذة الجامعيّون والطلاّب معاً إلى أنّ الجامعات في لبنان لا تقوم بالأدوار الأساسيّة المطلوبة منها لكي تمكنَ مساءلتُها عمّا هو متوقّع من الجامعات في العالم المتقدّم. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى نقص الموارد وعجز المسؤولين في الدولة والقطاع الخاص عن بناء العلاقات مع الخارج، انطلاقاً من مستلزمات التطوّر المطلوب. رغماً عن ذلك، يَعتبر بعض المشاركين في النقاش أنّ الجامعات في لبنان تلعب دوراً إيجابيّاً في نشر وتطوير التقدّم العلميّ. فالعديد من خرّيجي الجامعات اللبنانيّة ينجحون فعلاً أكثر من غيرهم في السير على خطى الطلاّب في البلدان المتقدّمة، ومن اللحاق بهم في مسارات التقدّم. وبالنسبة لأحد الأساتذة، فإنّ الجامعة اللبنانيّة تسعى، بشكل خاصّ، إلى توحيد الوطن؛ وهذا هو دور مهمّ، بالاضافة إلى الأدوار الأكاديميّة التي تلعبها.

٢- المعارف والاختصاصات التي يُفترض بالجامعات أن تولّيها الاهتمام الأكبر اليوم.

يركّز المشاركون في النقاش على النقص في الأبحاث التي من شأنها المساعدة على التطرّق لهذه المسألة، وبناء المقاربات اللازمة للولوج في مجالاتها المتنوّعة والمتغيّرة. فهم، بناء لذلك، ينظرون، بنوع من الارتباك والحيرة، إلى هذا الموضوع. فإذا كان يُطلب في السابق من الجامعات في لبنان أن تؤمّن المختصّين لادارة الدولة والمؤسّسات الاقتصاديّة داخل لبنان، وتوفير الخبراء والاختصاصيين اللازمين للمنطقة العربيّة ولمنطقة الخليج، بشكل خاصّ، فإنّه من المفترض اليوم إعادة البحث في خصائص هذه الأدوار، نظراً للتطوّرات الحاصلة في المنطقة والعالم.

من ناحية أخرى، يركّز العديد من المشاركين في النقاش على أهميّة الاختصاصات التكنولوجيّة بشكل عامّ، وعلى التربية على المواطنيّة والثقة بالنفس بشكل خاصّ، من أجل التمكّن من الدخول في التغيّر والتقدّم. ويلاحظ أيضاً أنّ المشاركين يحبّذون التعليم الجامعيّ المتعدّد الاختصاصات، بالاضافة إلى الاختصاصات الدقيقة. فالمطلوب اليوم هو التنوّع والتكامل الثقافيّان، وتوسيع المعارف العامّة قبل التوجّه إلى الاختصاصات.

٣- أين يفترض بالتعليم الجامعيّ أن يتمّ، وكيف يمكن التنسيق بين أمكنة التعليم المختلفة؟

يؤكّد الأساتذة والطلاّب المشاركون في النقاش أنّه لم يعد في الامكان اليوم حصر العمليّة التعليميّة في غرف الصف. فالتكنولوجيا (الإنترنت) أدخلت المعارف إلى كلّ بيت، فأصبح هذا الأخير مكاناً أساسيّاً للتعلّم. يُضاف إلى هذا المكان الجديد، مؤسساتُ العمل عينها التي أصبحت اليوم أكثر من مكان موقّت للتمرين، بل مكانٌ دائم للتعلّم المستمرّ، عبر مواكبة كلّ تعليم نظريّ بتطبيق عمليّ مفيد.

٤- كيف يمكن التوفيق بين الاختصاصات الجامعيّة والحاجة إلى التعليم المستمرّ، تلبية للتحوّلات الحاصلة في سوق العمل؟

تطرح التربية اليوم تحدّيات كبيرة. وتتطلّب مواجهة هذه التحدّيات، بحسب عدد من الطلاّب، إعداداً عالياً ومستمرّاً للأساتذة من ناحية، واهتماماً فرديّاً بكلّ طالب من ناحية أخرى. فالأساتذة الجامعيّون غير مهيئين، برأيهم اليوم، للاستجابة لهذه المتطلّبات التي تعتبر أساسيّة لكي يصبح الاختصاص باباً للتعليم المستمرّ، عبر مواكبة متواصلة للمستجدّات والتطوّرات والتحوّلات في كلّ مجالات الاستعمالات التطبيقيّة للاختصاصات في سوق العمل.

ويقترح بعض الطلاّب أن تعدّ الجامعات دروساً جديدة ومستمرّة، توفّرها لخرّيجيها، وتأخذ بعين الاعتبار المستجدّات في حقول الاختصاصات المختلفة. ويمكن أن تستفيد الجامعات من خدمات الانترنت للاتصال بالمتخرّجين ونقل المعارف اللازمة لهم.

وورد أخيراً لدى البعض طلبٌ يقضي بأن تصبح الجامعات مراكز للموارد العلميّة في مختلف مجالات المعارف، فتوفّر هذه الجامعاتُ، هكذا، المعلوماتِ ونتائجَ الأبحاث العلميّة، التي يفترض أن يجرى معظمها فيها للجميع، وذلك عبر المؤتمرات والمحاضرات العلميّة التي تنظّمها.

٥- هل من أبعاد جديدة للبحث العلميّ في الجامعات، بعد دخول التكنولوجيا في صلب العمليّة التعليميّة؟

يشعر العديد من المشاركين في النقاش أنّ الامكانات التكنولوجيّة الجديدة لم تستعمل بعد في الجامعات داخل لبنان بالقدر والمستوى الكافيين للافادة من الطاقات التي توفّرها.

فالتكنولوجيا الجديدة هذه تنقلنا في المقاربات البحثيّة المرتكزة على تنظيم التنقيب عن المعرفة في ندرة وتعثّر وجودها، إلى إدارة وفرتها الهوجاء وغير المنظّمة. ويرى العديد من المشاركين في النقاش في هذا المجال أنّه يُفترضُ بالطلاّب أن يتمرّسوا بمنهجيّات البحث عبر الانترنت بتوجيه من أساتذتهم، ما يستوجب أن يتمرّس الأساتذةُ بهذا النوع من البحث وبتوجيه الطلاّب في مجالاته. فقبل أن نطلب من الطلاّب أن يكونوا باحثين فعليين، على الأساتذة أوّلاً أن يجهدوا لكي يصبحوا باحثين وفقاً للمستجدّات التكنولوجيّة الحديثة.

الانترنت من ناحية أخرى، كما يشير بعض المشاركين في النقاش، يسمح أيضاً ببلوغ مجالات جديدة من المعارف التي كان يصعب الوصول إليها في السابق. كما يمكّن الانترنت الأساتذةَ من النشر عبره، فيفيد طلاّبهم وغيرهم من الطلاّب والباحثين من منشوراتهم.

ويلاحظ البعض أخيراً أنّه يمكن للجامعات، اليوم أكثر من الماضي، أن تعزّز علاقاتها البحثيّة مع القطاع الخاصّ، فتضع التنظيمات اللازمة لكي يعمل الأساتذة والطلاّب معاً ويقوموا بأبحاث يستفيد منها القطاع الخاصّ كما الطلاّب لتحصيل شهادات عالية.

ومن الأمور التي تمّ التركيز عليها في هذا المجال، أن تسعى الجامعات لبناء وتطوير مهارات التحليل، تحليل المعارف والأبحاث. فإذا كانت التكنولوجيّات الحديثة تؤمّن وفرة المعلومات، فمهارات التحليل والنقد والتوثيق والتأليف والنشر هي من المهارات التي على

الجامعات أن توليها أهميّة كبرى، لأنّ العديد من الباحثين اليوم ينشرون أبحاثهم وكتبهم من دون اتّباع المنهجيّات الصحيحة للتحليل والنشر، ولا استعمال القنوات الصالحة لذلك.

٦- أيّة إجراءات عمليّة لدخول الجامعات في لبنان في التغيير المطلوب؟

يقترح المشاركون في النقاش، ولو بدرجات متفاوتة، إجراءاتٍ أساسيّةً على مستويات أربعة، هي:

١- يفترض بالطالب الجامعيّ، عندما يدخل إلى الجامعة، أن يشعر أنّه يؤمّ مكاناً ينضح بالبحث ويحثّ على الرغبة في التعلّم. بناءً عليه، مطلوبٌ أن توفّر الأبنية الجامعيّة مناخاً مؤاتياً للنشاط الذهنيّ وللتركيز الفكريّ، وأن تتوفّر فيها شروط السلامة وتكونَ بعيدة عن جميع مسبّبات الازعاج البيئيّ، مع تأمين مستلزمات نقل الطلاّب والمواقف لسيّاراتهم.

٢- التجهيزات والوسائل المختلفة

المختبرات العلميّة والتكنولوجيّات الحديثة والانترنت للجميع.

٣- على الادارة الجامعيّة أن تتّبع سياسة للتعامل مع الطلاّب، تستند على عدم التمييز في الانتماء الثقافيّ والدينيّ.

من ناحية أخرى، على الادارات الجامعيّة أن تنسّق معاً في تعاطيها مع سوق العمل، فيما الجامعات اليوم في لبنان تسعى كلٌّ واحدة منها لأن تستقطب، حصراً، جزءاً من سوق العمل لخرّيجيها، فيُرفض بالتّالي في المؤسّسات المعنيّة بهذا الجزء خرّيجو الجامعات الأخرى. هذا التنسيق هو ضروريّ، إذا كان يُراد للبنان أن يصبح من جديد مركزاً جامعيّاً للمنطقة، كما كان في السابق.

٤- على الجامعات أن تضاعف من أدوار الهيئات الطالبيّة، فتسمح بأن يكون الطلاّب ممثّلين ومشاركين في أخذ القرارات التي تُلزمهم وتُلزم جامعاتِهم في مجالات تربيتهم وإعدادهم للحياة.

Making the students feel that they can talk to their professors. This will help them to build up their ***personalities***.

At the Student Body Level

Some students give examples of what students are doing to promote citizenship and political engagement.

Newspaper free to express students' opinions. It should be under the control of the administration to allow all views to be expressed without any political constraints. This enables students to think for themselves and make up their own minds independent of what politician or party their parents follow.

Equality–they have clubs at the university (human rights and the environment) and they are all equal members all volunteers – the goal is non-monetary.

At the Parents' Level

Not all respondents see a role for parents to play, even though a few declare that raising children begins 25 years before a child is born! The argument is that children are not like their parents nor should they be as far as political inclination. They should be in a position to choose their own political path.

Citizenship and Politics:

University Roles in Promoting Citizenship and Political Engagement

Nothing much is said about this topic although some respondents believe that politics and the economy go hand in hand. Furthermore, every member of society, in whatever capacity can propel citizenship and unity forward.

Type of Political Activities and its Organization

Respondents recognize that universities have an important role to play for defining new political activities and finding ways to organize these activities. They point out, however, the difficulties that universities have to face in order to be able to play this role.

Some respondents recommend having the university acting as a link between all organizations, clubs, associations etc., in society and aiding them in fulfilling their roles. They may also encourage the creation of such clubs within the university. A very important task may be to have universities linked in a network. Universities in Lebanon are scattered in different regions. Contact between them is likely to promote national unity.

roles to play at the government level as well as at the individual levels. At the government level, universities should act as reference sources, researching in collaboration with the government and providing it with all information it requires. The university has the role to educate society and prepare productive members of the workforce. By providing continued education, the university can eliminate several threats of globalization, especially job insecurity. It needs to make researchers out of its students giving them the tools necessary to carry out their own research. It must be recognized that knowledge is bigger than any particular definition of it. Professors therefore have to admit that and to work in conjunction with students in their quest for knowledge. Research carried out by universities should be ongoing. Developments are happening at an amazing pace that a piece of research may not be valid beyond a year.

Citizenship

Latest Developments

Research shows that interest in politics, especially amongst the youth has declined. The political parties in universities have shrunk is size and in activities. Some respondents blame the war for this. After the war people just wanted to get on with their lives and leave politics, the instigators of war according to some, behind. Others blame economic conditions. All sects and religions now have a common concern and are asking for the same thing. In a way, they are uniting during these difficult times.

Promoting Citizenship and Political Engagement

At the university administration level

The university can and should take some measures to rejuvenate citizenship. Following are some measure suggested by respondents:

Having a policy against ***eavesdropping*** and teach ***democracy***. This will promote the freedom of expression and of belonging to different parties, without fear of being reprimanded. Parties do not necessarily need to be political; they can defend from an economic sense.

Introducing ***new blood*** to the ruling powers. This encourages all students, even those who do not come from political families to take on an active interest in politics and in the current issues in Lebanon and the region.

Teaching about Lebanon: instead of giving examples during classes about other countries, talk about Lebanon. This encourages citizenship. Organize different field visits to introduce different regions to the students. This breaks down religious and sectarian barriers.

Supporting initiatives of ***organizations to reactivate citizenship***.

Getting students to ***volunteer***: The respondents (professors and students) agree that students are not likely to volunteer activities expecting nothing in return. We have to help students to become responsible citizens.

believe that the old generation is still very much in control and is not willing to let go of the reins and pass them to the younger generation. However, other respondents note the presence of young entrepreneurs making quite decent money. This is a product of globalization.

Globalization has the potential to create work opportunities, but in the minds of respondents this potential has not yet been observed in Lebanon.

Professional Abilities and the Attainment of Personal Credentials

The changes discussed have influenced this area. The present high level of competition put employees under constant threat of being displaced by the more qualified candidates. This furthers the effort to attain high credentials. The work force becomes more qualified and competitive. A few number of respondents point out the need to feel secure in showing off your talents. They want to be protected against the theft of their ideas. This has become more important in recent years because of the high qualifications and what the work force is capable of as a result.

Effects of these Changes: Positive and Negative Effects

Area	Positive Effects	Negative Effects
Economy	Employment of high tech individuals	Exodus of youth
Distribution of Goods		Priority for certain countries to the exclusion of others (like Lebanon)
Environment and Quality of Life	Protection of tradition – attracting tourists and enticing them to visit Improve agriculture to make high quality produce	Negative influence on the weather and the environment Hypercompetition will lead to fierceness in humans
Education Organizations	New role of universities: research because of its importance in globalization	Hyper competition between students to reach new credentials
Employment	Encouraging craft work by studying how similar products in the world are commercialized. Producing according to world standards. Opening of markets Creating new jobs / work opportunities (because of the ability to bring in technology)	People leave the country Elimination of certain jobs People less qualified have a higher likelihood of being unemployed No job security because employer always searching for the more qualified.

Building the Economy : Ways to Ensure Participation of all and the Sustainability of the Quality of the Environment

The most important condition for ensuring sustainability of the quality of the environment is to enhance the collaboration between the government and the university. Neither is capable of working in isolation. The country needs to be run democratically. Economy and politics are now interlinked and a non-democratic country is incapable of progressing.

Education plays a very fundamental role in building the economy in a way to increase the participation of all and to protect environmental resources. Universities have several

Research should be published but only after being adequately edited. Several researchers publish three to four books a year without proper editing and without going through the proper channels. Some of them are publishing on the Internet. It is very easy to publish one's work these days. The university should be evaluating these publishings.

Current Status of Universities in Lebanon: what are the necessary steps to meet current modern know-how?

It is possible to summarize the respondents propositions to meet current modern know-how, as follows:

University Buildings

- When students enter the university buildings, they should feel that they are entering a place that is highly conducive to research, to learning and to gathering knowledge. The atmosphere should be suitable for intellectual activities, the surroundings comfortable to provide students with the ability to concentrate.
- University buildings should also be located in a quiet setting with no noise pollution distracting the education process. Parking facilities should be provided.
- The premises have to be maintained so the environment stays pleasant.

University Facilities and Equipment

- All necessary facilities should be available to students: Science labs, internet and well furnished stacked libraries,
- Lecture rooms should be comfortable and with suitable audio systems.

Administration

- Should follow a non-discriminatory policy, treating all students equally regardless of religion and sect.
- The universities in Lebanon are now divided each supplying personnel to a certain segment of the work place. Each organization gets graduates from a particular university and excludes applicants graduating from other universities. This should not be the case. Only with these changes can Lebanon become the education center it once was.

Student Bodies

- Students should be represented and partake in decisions that involve their university and their education.

Part II: Economy, Employment, Politics: University Roles

Technology-Induced Changes

The advances in technology have given rise to globalization, which has in turn resulted in several changes at different levels of the economy, including the economic structure, work enterprises, work opportunities and professional credentials.

Economic Structure

Respondents talk about several technology-induced changes that have affected world economy. Overseas, there have been positive changes in the economy. These changes were made possible by globalization and the result was the opening up of the economic systems of the different nations, among them Canada and the US.

However, this type of changes in world economy is not reflected in the Lebanese economic system, where it is felt that development is still at the infant stage. Some progress has taken place, which will be discussed shortly, but it is not of the same magnitude as that overseas.

Several impediments are blamed, together with our failure to identify our place in the region and in the global picture. First, few respondents believe that some countries are deliberately excluded from the globalization game, or at least certain aspects of it. They blame the UK for refusing the admittance to its universities of Lebanese nationals in certain fields. It is accused of collaborating with Israel on this issue. Another, perhaps more crucial point, is the absence of a clear strategy when it comes to dealing with general and social policies. In addition to a lack of strategy, the Lebanese education system is another source of weakness. The absence of a free and compulsory education for all implies that a certain percentage of the Lebanese population is actually illiterate. This further compounds the failure to define our role within globalization. The result of this is an economy that is still backward.

Preliminary steps must be taken and these include determining our place in the global picture and what we are capable of offering. The fear of globalization, essentially a fear of the unknown, must be overcome, by raising awareness of it. These preliminary steps are strategic in nature and must be taken up by the government.

Few respondents believe that Lebanon is indeed ready to partake in globalization and has already entered the race. However, the economy has not undergone a 100% transformation. Instead, it appears that the old and the new economies are running concurrently. The old economy is the traditional manufacturing and production economy, whereas the new one is an offspring of globalization and deals with information technology, the essence of globalization. The university has a very important role to play here because of its ability to conduct scientific research. Scientific research is much more important now than it was before, partly because its effects on the economy are more direct than they once were. Members of the academic community therefore have a major role to play in the new economy.

According to some respondents, certain services were not available in Lebanon in the past. These services were brought about because of globalization.

Work Enterprises / Work Opportunities

The problem of the absence of research is again brought up by some respondents. Despite the presence of numerous ministries, there is no scientific research to determine what specializations are missing in the country, or even the distribution of specializations. The government is criticized for not keeping statistics to the extent that researches have to turn to the UN or to the private sector for data. Some students

Suggestions to Harmonize between the Specializations Provided by the University, the Specializations Asked for and the Increasing Demands of Continued Education

◗ Qualifications

Professors need to be highly qualified to live up to the education challenges at the turn of the century. Several students complain of being turned away when asking for the assistance of a professor in a project, because he/she may not be in a position to provide such assistance. Furthermore, unless qualified, professors may fail to understand how to give assistance or realize the importance of lending a hand and guiding students in their journey during their university years.

◗ Follow-up System for Continued Education

According to students, graduates should be contacted post graduation by the university and invited to attend new courses offered, so they stay up to date. Now the university may make use of the internet to transmit its information to its graduates. This facilitates the continuing education process.

◗ Open Information Center

The university needs to remain the resource for education, given that most research activities originate in universities. It should open its doors to all students (not only its own) and welcome them. In this way, students may benefit from certain lectures or seminars that are offered in one university, even if it is not their own.

Research: New Roles with the Introduction of Technology

Technology has the potential to allow very sophisticated research. Several respondents however, feel that it is actually under-utilized in Lebanon. Students should be researchers as they cultivate their knowledge in the university. However, it is argued that they cannot be independent researchers. They need guidance to ensure that they are on the right track and that their conclusions are sound. Some therefore argue that before we can consider our students as researchers, we must have professors that are researchers. Students confirm that they learn best when they conduct the research themselves.

According to some respondents, the Internet is very important in allowing professors, students and all researchers us to reach areas they were unable to reach using traditional methods. For example, a professor in a university in the US may publish an important piece of research on the Internet and we can easily access.

The private sector may have a big role to play here. Some universities enter into partnerships with the private sector and conduct research that may be funded by the private sector. Naturally, the professor and the students are involved and indeed some students obtain their post-graduate degrees from such projects. The private sector too benefits from the research. It is a win-win situation.

Research skills to focus upon are analytical skills, given that technology makes information abundant and easily accessible. Unless researchers are capable of analyzing it, they will be unable to use it in a proper way.

◗ Group work

This allows students to learn from each other and better prepares them for the work place.

◗ Empower Students

It is necessary to prepare students to take decisions and to feel responsible for their choices. The general conditions of life in Lebanon are to blame. Students do not feel that they are partaking in any way in the building of the society.

◗ *Well thought out education policies*

Education policies should be a joint effort by the university and the government. Southeast Asia is given as a example of a country with very well thought out education policies, that managed, through its cheap labor, to attract US and European firms.

New Roles of the university professor

The professor is not the unique source of information, he is mostly a facilitator of education. Professors should abandon all preaching and lecturing roles and instead work with the students to encourage research and the quest for knowledge. They should also be willing and capable of sharing their experience in the field to bring theory to life with real experiences and practices.

The professor also has a guidance role in helping students in their academy or professional choice and fields of experience according to where their talents lie. This makes it easier for them to excel in their fields.

New Roles of the student

The most important role students have to play is to fully understand their responsibilities as students. They need to take their duties seriously. They have to seek for knowledge as researchers, not as mere recipients of information. This role should be carried on throughout their lives, following graduation. Some feel that students seek specialization before graduating to have an edge over others in their fields.

Where Should Education Take Place?

Both students and professors feel that education is no longer confined to the classroom. Individuals have many opportunities for education. With the presence of the Internet in households, information is at everyone's fingertips. The home becomes an important place for education.

Several students and faculty members argue the importance of the work-place in complementing the education of the students. They stress that part of the education needs to be in offices in the form of stages and internships to put into practice the theory students learn in classrooms. This justifies the importance of teaching students to be self-taught, so when they found themselves outside universities, their education continues. The teachers should provide guidance not the knowledge itself.

Multi-Disciplinary vs. Specialization

It appears that respondents believe that both multidisciplinary and specialization are needed in Lebanon. Several are in favor of exposing students to a wide area of topics before zooming in in the last two or three years in the topic they want to specialize in. The introduction of related topics will ease the education process and make their knowledge more complete. In fact, one professor from Kaslik University claims that his university has implemented a similar program whereby the students spend the first year studying general topics and specialize in the next 3 years.

Some recognize that specialization is needed for promoting certain inventions. The inventor needs a high degree of specialization. So there are uses for specialization. But otherwise multi-disciplinary programs are more useful. Some argue that in Lebanon, especially at the Lebanese university, this type of education is not really possible. It is against university policy and students are asked to stay in their domain.

How Should University Education Take Place Today?

Methods and means that need to be stressed

Proposed orientation can be summarized as follows:

◗ Nurture the quest for knowledge / Encourage Research

Instilling the desire to do their research in students early on is better than simply giving them the information. The information a professor teaches today may in a few years become outdated and obsolete. It is therefore important to give the students the tools and the desire to find latest information themselves in the future.

◗ Work and study / Practical education

Giving the student the chance to work and study at the same time allows students to help their financial situation and more importantly enables them to practice what they learn. Practical education is favored to move away from theoretical education.

The American system is preferred by some students to the French system and the system followed by the Lebanese University. It gives them the flexibility to work and study at the same time. The hours are better and you can choose classes given during non-office hours.

◗ Non-discriminatory policy, no external pressure

From an early age in Lebanon, we are taught to submit to the authority of the head of the family. In later life, we look for order giver and order receiver relationships. When students come to the university, they expect this type of atmosphere, the only kind that they know. Universities are often under such external pressure that they cannot function independently. This is detrimental to their well-being.

◗ Inter-university competition

Inter-university competition for new specializations, new programs and new methods should take place to keep universities at the cutting edge of knowledge.

with different specializations, making Lebanon a state of enterprises. Another role was foreign and that is to provide graduates to export qualifications to the Gulf and the Arab region. So the role of universities has always been to impart knowledge, but now the government wants special emphasis on knowledge that is conducive to peace and progress.

◗ Other dimensions to be considered

Several respondents shy away from specializations because, in addition to feeling unqualified to discuss this topic, they also feel that specializations are secondary to other non-academic dimensions that shape viable members of society. These dimensions are related to citizenship, self-confidence, modernization, progress and change. The feeling of patriotism should be stirred in all Lebanese youth, especially those that are leaving the country. They need to feel self-confident enough to believe that they can work in their country and make a difference. This should be a role that the university takes up in conjunction with the specializations that should be focused upon. A very traditional mentality acts as an impediment to progress and originates from our fear of change. Again, professors fear change according to respondents because they lack confidence in their ability to change themselves. The university should not only convey academic knowledge but it should build the personality of its members and improve their self-confidence. Only then can students and professors see themselves in a different light, as agents of change.

◗ New Specializations

When the discussion leads to new specializations, several are of the opinion to follow the world trends. They see universities in Lebanon as followers. The specializations are pre-selected by worldwide reality, which dictates the programs to follow. However, this represents a double-edged sword. Failing to follow these specializations would keep us not only part of the Third World, but would also exclude us as players in the world. Following the new trends however, poses the danger of encouraging emigration of our youth. Universities then become instigators of emigration and encourage the exodus of qualified youth, as they are able to function in overseas markets.

In Lebanon, some professors argue, new specialization trends are needed and required, but the workplace in Lebanon is unable to absorb the whole number of specialized people. Agriculture is particularly important for them because of the Lebanese climate. As such this sector cannot be forgotten. Another area in this information age is technology. Arabic for computers is an area that is of extreme importance, but an area that is still underdeveloped.

◗ Training

Irrespective of the specialty, respondents feel that training is crucial. Indeed, all specializations have to be supplemented and complemented with training. Students argue that it is not enough to simply learn the book.

According to some respondents, universities should be resources for politicians. A database including a list of professors along with their areas of specialization should be made available to any politician wishing to conduct research into a given topic. In this way, research would truly be serving the public and public policies. For the university to be able to play this role and aid in preparing the workplace, there needs to be studies conducted by the government periodically. This way, the universities would start regulating their admissions, placing higher requirements for fields that are not in high demand. These studies should be carried out so the university can redefine its criteria for admission as need be.

◗ Lower standards

It appears that universities in Lebanon have not yet returned to their pre-war standards. Some students feel that they are being shortchanged in Lebanon. The exclusion of some highly qualified working professionals from teaching at the university simply because they do not have a PhD (Lebanese University regulation) is criticized. This excludes the vast experience of some practitioners and prevents the sharing of their knowledge and experience with the students, a view shared by students and professors alike. At the Lebanese University, the assignment of professors is often externally determined (not always based on merit). A professor at the LU has a job for life basically irrespective of his performance as a professor. This is not like other private universities, where instructors are constantly evaluated by students.

Some professors are teaching their students what they themselves learnt as students. There is no supervision, knowledge is outdated and there is no practice. Some complain of outdated libraries and an absence of facilities contributing to lower standards.

◗ No guidance by the university

Universities in Lebanon appear to be providing very little guidance to their students. The problem, for some respondents, may be related to the fact that the universities themselves lack directives and policies and thus are unable to provide much needed guidance. Guidance is required to help respondents define their career and later on find their place in the work field. These roles, students feel, are dutifully fulfilled in universities overseas.

The specializations that universities must focus on

◗ Needed Research:

The absence of research in the field of new specializations makes several respondents hesitate to discuss what specializations should be focused on by the universities. As an initial step they feel they need to base their answers on well researched information that reveals out the requirements of the country. The current economy, in conjunction with the function of Lebanon in the region, must be assessed. It appears that no organization has done accurate research to assess what specializations are required in the country. Each university conducts its own surveys that reflected the particular university's own bias.

During the days of Fuad Shehab, the university had 2 main roles: one with a local nature and that was to staff different positions and bureaucracies, by producing to graduates

Shortcomings in the Roles and Duties Required of Universities

The conversation is centered around the shortcomings of universities in Lebanon. Nothing is said about universities overseas, presumably because respondents had several critical points to discuss about universities in Lebanon, overall and with some focus on the Lebanese University. It appears that universities in Lebanon are not fulfilling the roles and duties that are expected of modern universities and that are compatible with the requirements of modern life. Problem areas are discussed below:

◗ Research

Research, scientific and work field related, is singled out as a crucial area that needs to be expanded and developed. This is discussed by students and especially by professors.

Universities in Lebanon are accused of doing no formal research to address the dire need to create new jobs. Researching the requirements of the market is also non-existent. The problem lies in not knowing exactly where the Lebanese economy is heading. Is it manufacturing or service based? Lebanese graduates end up teaching, emigrating, working in other fields or unemployed, because they cannot practice in their fields. The cycle is not broken because we fail to identify our needs, due to lack of research.

Creating new fields of knowledge: The search for knowledge requires highly regimented and scientific research. The professor ceases to be a mere instructor of knowledge, but rather a person that speaks in its name. The university's role becomes to create new areas of investigation. This is not present in Lebanese universities.

◗ Progress

We live in an era when progress requires major changes in education process. As mentioned by some respondents, some universities are too closed up. Conversely, there are universities that are progressing at amazing pace. They have the power to play their cards. The methods of teaching in the Lebanese University in most of its branches are traditional. Fieldwork and implementation are too far apart. The students end up being unable to relate what they learnt to their environment. There is some awareness of this but it is still at a preliminary level.

Progress is also impeded by the lack of institutions to employ highly specialized graduates and by secrecy and lack of openness in politics. Lebanon is not capable of absorbing highly specialized graduates in new, innovative fields because it does not have institutions where they can practice, neither in the public nor in the private sector. There is no contingency planning for this and it further contributes to the exodus of our youth.

◗ Lebanese economy – no communication with government

It is believed in general that the government and the universities should be closely linked in a productive relationship that results in the development of strategic plans linking the economy and education. They should work together to define the needs of the economy and the workplace to set directions for education. The relationship should be amicable and productive, not coercive. In Lebanon, the government is blamed for failing to lay out future plans to create new opportunities in tune with globalization.

that ensues from these issues is crippling the progress of the universities in Lebanon and leading the society to stagnation. The absence of solid plans and studies of the market also contribute to this problem. There is a big gap between what the government plans for the needs of the market and what the university is producing in Lebanon. Students graduating from universities in Lebanon thus face difficulties continuing their education overseas because of the differences in the levels of the universities here and those overseas.

Some zooming in on the Lebanese University indicates that respondents consider it worse off than private universities in Lebanon. They blame the internal organization for being under heavy political influence by the government. They claim that the appointment of certain key positions within the university is often dictated by the government and by political considerations. Political issues revolve around sectarian, religious and regional considerations. The graduate seems consequently to serve a segment of the society or certain powers and certain economic enterprises. In awarding a degree to graduates, it is often not based on academic merit, rules and regulations, but rather on who this graduate is related to and protected by. This further impedes the work of the university, and threatens to reinforce sectarianism and regional discrimination in a potentially large segment of the population, given that the Lebanese university hosts ¾ of Lebanese students.

However, according to professors and students, there are some positive points about the roles of universities in Lebanon. The university has the important role of preparing the nation to follow a sound academic vision that propagates scientific progress. The Lebanese are believed to be better prepared than others and capable of quickly following in the footsteps of developed countries and even of catching up to them. However, for some respondents, politicians do not seem to be involved in the university work and its role in developmental growth.

The Lebanese University is said to be specifically attempting to unify the nation according to a professor. Given that we live in a divided society, this is a key role. Unfortunately, other universities in Lebanon are unable to fulfill this role because of the dominance of a certain sect over another or of a segment over the other. The Lebanese University, on the other hand, is the only place in Lebanon where all Lebanese may potentially be treated equally, irrespective of religion, sect and region of residence, given its wide population range. This gives it unique power. However, as was discussed before, this may not be the case due to the control of the government over several of the Lebanese University decisions.

Others feel that universities are trying their best to carry out their roles and fulfill their roles. Some have advantages in that they are linked to and have partnerships with other universities in the world (the US, Arab world, Europe, Russia etc.). These partners sponsor lectures and allow for the exchange of information. Some universities are still under the control of politicians, either partially or fully.

What are considered "reputable" universities (i.e. foreign universities) are said to be preparing the leadership in the country. In such universities, the sons of Lebanon's leaders and politicians study and then take on the country's leadership.

nations, one of the fundamental roles of the university is to provide the government with information allowing it to understand what is happening at the local and global levels. This allows the government to set better policies, helping the leaders at the political, economical and educational levels. These policies however, should not be independent and serving only a particular sector. So a primary role of the university is to draw general policies and provide information and studies to the leaders and politicians whoever they are and whoever they represent, according to faculty members.

The role of the university to promote globalization seems to most of respondents important too. It breaks down barriers and this is why collaboration is very important at the national level, and also at the human and international levels. It is important for citizens of the same nation to cooperate enhancing their belonging to their country under the auspices of the university. Universities must therefore take up this role to propagate national belongingness, because when one has a strong national identity, one is better able to interact with others in the local environment as well as in the whole world.

For the university to carry out its roles adequately, professors feel that its internal organization must be strong and independent not likely to be influenced by external pressures.

According to most of respondents (students and professors), the universities appear to play a producer role when it comes to new inventions. It is argued that inventions may originate in universities, but it is the private sector that distributes and commercializes them. The private sector should take the professor/inventor along with the invention. Naturally, the distributor ends up getting more credit and more return from this operation. The seed may be sown by the university, but universities are not carrying through programs encouraging new inventors.

The Fundamental Roles Universities Play – in Lebanon

The fundamental roles universities in Lebanon play are often described to be inappropriate and not suitable at this time and age. The shortfalls are the result of several factors interplaying including lack of resources, lack of solid relations with the government and sectarian and religious issues serving as impediments to progress.

Indeed, several respondents, especially professors, complain that in Lebanon, as in other developing countries, universities still fulfill the role they were originally set up to do: to staff certain positions in the administration hierarchy. Historically, this is what was required of universities. When this was no longer needed, the roles were never revised. Universities are now producing to graduates that are doomed to unemployment. These graduates cannot work anywhere and the economy is unable to create new jobs for them.

The absence of strong scientific research is another point of weakness in universities in Lebanon. Respondents complain that there is hardly any field research and when there is, it usually takes on a more reactive than a strategic, proactive nature.

According to students, the standards are lower compared to other universities in the world. The war is partly to blame for that, but the academic world complains that during all these post-war years, the universities were still not been able to regain their high standards. Sectarian and religious issues are to blame. It is argued that discrimination

Some respondents recommend having the university acting as a link between all organizations, clubs, associations etc., in society and aiding them in fulfilling their roles. They may also encourage the creation of such clubs within the university. The university may offer lectures and seminars to society. Given that universities in Lebanon are scattered in the different regions, an important suggestion is to have universities linked in a network. Contact between them is likely to promote national unity.

Detailed Findings

Part I: The Roles of the University and its Role in the Field of Knowledge

Spontaneous Evocation

It appears that the traditional roles of the universities are being challenged. They are on the brink of being reshaped and redefined, according to several members of the academic world, both students and faculty. At the heart of the changes are transformations from institutions that prepared different cadres to ones that search for, cultivate and disseminate knowledge. Research too is highlighted as a major component of the modern roles of universities. According to professors, universities should give every encouragement to faculty members to carry on research.

Even at the spontaneous level of evocation, certain distinctions are made between local universities on the one hand and on overseas universities on the other. US universities pride themselves in encouraging research and ensuring that what they teach their students is practical and useful in life. They foster a strong desire in their students to discover. In local universities, especially public universities, these qualities lack. As such, we tend to learn about other countries' issues instead of focusing on our own and trying to develop their intellectual capacities.

The Fundamental Roles Universities play – in General

Universities play several fundamental roles both at the individual level as well as at the level of society as a whole.

At the individual level, universities are helping open up possibilities to individuals. In creating new areas of specialization for the productive members of society, the universities essentially allow them to improve themselves and their credentials. The new programs have to be planned, according to the needs resulting from the changes and according to the requirements of the workplace. The role of the universities towards the individual is positive in principle. However, that does not mean that all individuals will benefit since this fundamental role still need some improving and fine-tuning. Universities also enable individuals to conduct research, by putting them in contact with research centers.

Intellectual property rights are protected in Lebanon (by initiatives by the WTO). However, companies throughout the world seems to be protected more than individuals, because individuals sold their rights to companies. In Lebanon, we have the problem of our intellectual workforce leaving the country in search of better opportunities overseas. This issue is commonly cited by both faculty and students.

At the Level of Society

The universities have several roles to play in the various sectors of society and its physical environment.

Respondents see four main roles as follows:

- ***Developing personal skills of student:*** intellectual and knowledge skills giving him the desire to learn, synthesize and analyze.
- ***Preparing students professionally for the workplace:*** according to its requirements
- ***Education research:*** this type of research can serve the government and all society. This ensures that the government's actions are based on research and not in impulsive decisions that may be self-serving for the decision maker.
- ***Continued Education:*** economic and social progress is occurring at an amazing pace. People with a 10-to-15-year-old education are already considered outdated. Their knowledge no longer qualifies them to manage the government or even the private sector. It is imperative to renew knowledge every four or five years to remain up to date. It is therefore insufficient for the university to send out graduates. It should also recall them about every about five years for a course. That is, it must provide all graduate with the right to continued education. This type of continued education not only protects against unemployment, but also increases productivity.

The new roles of the university occur at three interdependent fields:

- ***The economic field:*** that is constantly changing
- ***The technological field:*** this is also constantly changing and as it changes it creates jobs that are of high caliber, being linked to new technology
- ***Globalization*** of the international market

These three fields are very much interlinked and the role of the university is to provide new specializations and make them available, taking into consideration the needs resulting from globalization and technology on the economic level. Foreign universities overseas have the right scientific research to make this possible. It is the economy that finances scientific research at the university and the research result in better understanding of the economy and hence the creation of suitable new jobs and specializations to fill these new jobs.

There is a strong link between the universities and the work place. This link results in the creation of jobs that the economy needs and in turn, the universities supply qualified individuals according to the new requirements of the workplace. These requirements must be clarified continuously.

According to most of respondents, scientific research is essential, especially in globalization of information and education. Researchers have to stress these fields with special attention to the speed with which scientific and intellectual information is being propagated. The role of the university today is to understand globalization at all levels and to stress the link between scientific research and the economy. In developed

The Specializations to Focus on

Although more research is needed to understand this topic, respondents volunteered some specializations that they deem important. These include agriculture and the developments of computer software in the Arabic language to be used in this region of the world. However, other dimensions should be considered, in addition to specializations. These include citizenship, self-confidence, modernization, progress and change. In their opinions, the university must be working on these dimensions simultaneously as it educates students. Irrespective of the specialty, respondents feel that training is crucial. Indeed, all specializations have to be supplemented and complemented with a strong training program.

It appears that respondents are in favor of specialization and multi-disciplinary education, as they see the need for both. Most however, support introducing the student to a variety of topics, prior to specialization.

How University Eductation Should Take Place?

Education should be in a way that nurtures the quest for knowledge and encourages research. Education should also be coupled with practice and internships to clarify concepts. The university should set up non-discriminatory policies and must not be subject to external pressure. Instead, it should work with the government in a joint effort to draw well-thought-out education policies that will best serve the economy. Inter-university competition should be encouraged to raise all standards. Group work should be encouraged and the students "empowered" to build up their personalities and self-confidence.

The professor is not the source of information, but rather a facilitator of education and a guide to students. The student too has the duty to take his/her responsibility seriously and seek knowledge and self-actualization. Their search for knowledge should be an ongoing crusade, ensuring that they stay up-to-date and able to function in a rapidly changing environment. The education itself may take place anywhere and no longer needs to be confined to the classroom.

Technology-Induced Changes

The advances in technology have given rise to globalization, which has in turn resulted in several changes at different levels of the economy, including the economic structure, work enterprises, work opportunities and professional credentials.

In Lebanon, where development is still in its infancy, the extent of the changes is not as pronounced as it is overseas. Several impediments to progress and the failure to identify the role in the globalization game are to blame. Impediments include the absence of a clear strategy, a weak education system and some deliberate attempts by some of the developed nations to exclude Lebanon.

Few respondents believe that Lebanon is indeed ready to partake in globalization and has already entered the race. It appears that an old economy (traditional manufacturing and production) and a new economy (information technology) are running concurrently. The role of the university as a research institute is especially important for the latter.

Despite the presence of numerous ministries, there is no scientific research to determine what specializations are missing in the country, or even the distribution of specializations. The government is criticized for not keeping statistics so that we must turn to the UN or to the private sector for data. In the work place, some complain that the old generation is still very much in control and unwilling to let go of the reins and pass them to the younger generation. However, others note the presence of young entrepreneurs making quite decent money. This is a product of globalization.

Globalization has the potential to create work opportunities, but in the minds of respondents this has not yet been observed in Lebanon.

The changes have also influenced credentials. By increasing the level of competition, employees are under constant threat of being displaced by the more qualified candidates. This furthers the effort to attain high qualifications. The work force becomes more qualified and competitive.

Effects of these Changes – positive and negative on :

Area	Positive Effects	Negative Effects
Economy	High Tech. Employment	Exodus of youth
Distribution of Goods		Priority for certain countries
Spalpha Environment and Quality of Lite	Protection of tradition & tourism	Adverse climates and environment changes Hyper competition
Education Organizations	More research	Challenge to increase credentials
Employment	Increase production according to world standards. Opening of new markets Creation of jobs	People leave the country Elimination of certain jobs and unemployment No job security

Assisting Universities in Facing Changes and Providing Suitable Conditions for Building an Equitable and Sustainable Economy

It is imperative for the government and the university to collaborate together. The country also needs to be run democratically. Economy and politics are now interlinked and a non-democratic country is incapable of progressing.

According to most of respondents, education is fundamental for building the economy and universities have several roles to play. At the government level, universities should act as reference sources, researching in collaboration with the government and providing it with all the information it requires. The university has the role of educating society and prepare productive members of the workforce. Continued education by the university may help deal with some challenges of globalization, especially job insecurity. Research carried out by universities should be ongoing.

Citizenship

According to most of respondents, interest in politics, especially amongst the youth has declined. This is partially due to the war and to economic conditions

The university can and should take some measures to rejuvenate citizenship and make national conscious citizens as follows:

- Having a policy against **eavesdropping** and teach **democracy.**
- Introducing **new blood** to the ruling powers.
- **Teaching about Lebanon**
- Supporting initiatives of **organizations to reactivate citizenship.**
- Making students responsible citizens
- Building up student personalities

Report prepared for NDU, By REACH MASS
Under the supervision of Abdo Kai & Ketty Beschir

The Roles of the University in a Changing World

Table of Contents

Methodology
SUMMARY
Detailed findings
Part I: The Roles of the University and its Role in the Field of Knowledge
Spontaneous Evocation
The Fundamental Roles Universities play – in General
The Fundamental Roles Universities Play – in Lebanon
Shortcomings in the Roles and Duties Required of Universities
The specializations that universities must focus on
Multi-Disciplinary vs. Specialization
How Should University Education Take Place Today?
New Roles of the university professor
New Roles of the student
Where Should Education Take Place?
Suggestions to Harmonize between the Specializations Provided by the University, the Specializations Asked for and the Increasing Demands of Continued Education
Research: New Roles with the Introduction of Technology
Current Status of Universities in Lebanon: what are the necessary steps to meet current modern know-how?
University Buildings
University Facilities and Equipment
Administration
Student Bodies
Part II: Economy, Employment, Politics: University Roles
Technology-Induced Changes
Economic Structure
Work Enterprises / Work Opportunities
Professional Abilities and the Attainment of Personal Credentials
Effects of these Changes: Positive and Negative Effects
Building the Economy: Ways to Ensure Participation of all and the Sustainability of the Quality of the Environment
Citizenship
Latest Developments
Promoting Citizenship and Political Engagement
Citizenship and Politics:
University Roles in Promoting Citizenship and Political Engagement
Type of Political Activities and its Organization

Methodology

This research is qualitative in nature. Two focus group sessions were conducted by an experienced moderator at REACH MASS premises in January 2001, following a discussion guide. The sessions lasted about 3 hours each.

The participants in the groups were equally split between students and teachers, males and females, representative of the following universities and regions.

Each group included 10 participants.

Universities:

- Lebanese University
- Kaslik: Holy Spirit University
- Notre Dame University
- American University of Beirut
- Lebanese-American University
- Arab University
- Islamic University

Regions:

- Beirut
- Mount Lebanon
- Bekaa
- The North
- The South

Summary

The Roles of the University in the Field of Knowledge

The roles of the university in general are to prepare members of society capable of serving and contributing to the economy. The most important roles of the university are therefore to develop personal skills of students, to prepare the students professionally for the workplace, and to promote research and continuous education. The university should establish clear links between the fields of economics, technology and globalization, each being crucial in aiding it to fulfill its mission.

It appears that universities in Lebanon are not fulfilling the roles and duties that are expected of modern universities and that are compatible with the requirements of modern life. The shortfalls are the result of several factors interplaying, including lack of resources, lack of solid relations with the government and sectarian and religious issues serving as impediments to progress. Other problems cited are research being under-developed, the economy in Lebanon and absence of students' guidance in the university. These shortfalls are discussed only with reference to universities in Lebanon. Overseas universities do not appear to suffer from the same problems.

However, there are some positive points about the roles of universities in Lebanon. Some respondents believe that universities are playing a role in preparing the nation to follow a sound academic vision that propagates scientific progress. The Lebanese are thus believed to be better prepared than others and capable of quickly following in the footsteps of developed countries and even catching up to them. According to a professor, the Lebanese university is said to be specifically attempting to unify the nation. Given that we live in a divided society, this is a key role.

القسـم الأوّل

الموضوع: **الأدوار البحثيّة والتعليميّة للدخول في التغيير ومواكبته (نماذج عمليّة)**

الرئيس: **د. أمين الريحاني**

المتكلّمون:

د. جورج نحّاس أيّ دور للبحث العلميّ في الجامعات، وكيف يمكن تفعيله؟ (تجربة جامعة البلمند)

د. أنطوان سعد أية اختصاصات جديدة؟ ما هي تفريعاتها، وما هي ارتباطاتها في ما بينها؟ (تجربة مركز الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة في جامعة الحكمة)

د. نخله وهبه أيّة منهجيّات وطرائق تعليم للانتقال من الأسلوب التلقينيّ للمعارف المثبتة، إلى الأسلوب التكنولوجيّ للمعارف المتحركة؟
(تجربة باحث في التعليم الجامعيّ في العالم العربيّ)

د. توفيق رزق أيّة بنيات جديدة لتأمين التواصل بين أمكنة التعليم المختلفة وتوفير شروط استمراريّته؟
(تجربة جامعة القدّيس يوسف لتحقيق التواصل بين كليّات العلوم والهيئات الصناعيّة)

في ثلاثة: نقل المعرفة، ونقد المعرفة، وإنتاج المعرفة؛ ولَئِن تبدأ
بدأ، أي بنقل المعرفة، فكيف يُمكِن لها أن تنموَ لتصبحَ مؤسّسةً
رفة كمرحلة ثانية من تاريخ نموّها، ثمّ تُصبحَ قادرةً على إنتاج
كهدف أخير لكلِّ جامعة فاعلة ولكلّ مؤسّسة فكريّة تطمح لأن
ي تاريخ التقدّم البشريّ؟

ريطة هذا النموّ المعرفيّ؟ أين الجامعةُ في لبنان اليوم في هيكليّة
ك أثراً أو ظلَّ أثرٍ في المجتمع اللبنانيّ أوّلاً، ثمّ في المجتمعات
في لبنان اليوم في سلّم الترقّي المعرفيّ من النقل إلى النقد إلى
ضيّة على اكتساب العلم، وفي الثاني قُدرةٌ مُكتسَبة على تحليل
مُقارنة والموازنة، وفي الثالث طاقةٌ فيّاضة لترجمة العلم إلى مادّة
تاج العلم بجعل الذُّرية البحثيّة جزءاً لا يتجزّأ من الذُّرية التعلّميّة.

ج المعرفة نتيجة طبيعيّة لنقد المعرفة، والذي بدوره يفيض تلقائيّاً
حليليّاً تفكيريّاً صارماً.

الم مُتغيّر هي بالدرجة الأولى أدوار بحثيّة وأدوار تعلّميّة مُنتِجة
وحسب، بل إلى استيعابه والتأثير الفعليّ على اتّجاهاته وأهدافه.

رجال اختصاص يُعالجون المسألة من جوانب عدّة، منها: تفعيل
الاختصاصات المُختلِفة، ومنهجيّات التعليم والانتقال من المعرفة
أهميّة التواصل بين الجامعة والهيئات الاقتصاديّة والصناعيّة.

ضيع الأساسيّة في حياة الجامعة وحيويّتها، لأمكَن القولُ إنّ هذه
مريّة واحدة هي السِمة القياديّة للجامعة؛ فدورُها القياديّ يؤسِّس،
كز على تفعيل المعرفة وتحريكها ودفعها باتّجاه البناء الإنسانيّ

كلمة أستاذ التربية في جامعة البلمند

د. جورج ن. نحاس

أيّ دور للبحث العلميّ في الجامعات؟

إشكاليّة العنوان

تنطلق هذه الدراسة من إشكاليّة هي في العنوان نفسه، وتقوم على فرضيّة مفادها أن لا جامعة بمعنى الكلمة من دون بحث، وأنّ أيّ بحث لا يتمتّع بالصفات العلميّة ليس بحثًا. لذلك، وانطلاقًا من خبرات عديدة موثّقة في مؤتمرات مختلفة، لبنانيّة، وعربيّة، ودوليّة، يكون عنوان هذه المداخلة الحقيقيّ: أيّة جامعة نريد؟ وكيف نفعّل البحث لنصل إلى ما نريد[1]؟

الجامعة التي نطمح إليها في عالم متغيّر

العولمة التي نعيش اليوم في ظلّها، تضع الجامعة أمام محكٍّ هامّ للغاية. فهي تغيّر أطر المنافسة (وهي ليست بعد محلّية بل دوليّة) وتضع الإدارة الجامعيّة أمام تحدّي إلزاميّة المواءمة مع المتطلّبات العالميّة من حيث جودة النتاج الجامعيّ. وهذا لا يكون إلاّ بالخروج التامّ عن الموروث الذي يسيّر جامعاتنا اليوم. فالجامعة مدعوّة لتكون «**عن حقّ**» مجال التأهيل الفكريّ المعرفيّ، وليس التلقينيّ المعلوماتي، الذي يسمح بمواكبة كلّ جديد، ويفتح المجال واسعاً لكلّ إبداع. إنْ لم يصبح الأمرُ كذلك، بقيت جامعاتنا مدارس ثانويّة عالية، أو معاهد تقانة[2]. ففي لبنان اليوم، وَلْنقلْها بكلّ واقعيّة، استسهلنا استعمال كلمة «بحث»، متناسين المعايير العلميّة للكلمة، واستغبينا عمليّاً العالم الجامعيّ الدوليّ، الذي بدأ يضع أسئلة استفهام ضخمة على شهاداتنا ومنشوراتنا وأبحاثنا. فباستغنائنا عن الاحتكام إلى المجتمع الأكاديميّ العالميّ خسرنا مصداقيّة، كنّا نتحلّى بها قبل سنة ١٩٧٥. لذلك، نحن نطمح اليوم **إلى جامعة تقوم على أساس بناء الفكر النقديّ والمقاربات العلميّة في عمليّة التأهيل.**

---

١ – سعت جامعة البلمند منذ تأسيسها أن تجيب على هذه الأسئلة.

٢ – يمكن مراجعة الكتاب الصادر عن «الهيئة اللبنانيّة للعلوم التربويّة» بعنوان «التعليم العالي في لبنان». الفصل الثامن، (١٩٩٧).

البحث الذي نسعى إلى إيجاده

أمّا من حيث المقاربة البحثيّة، فهذا المنحى هو سيرورة علميّة تبدأ مع الدراسة الجامعيّة (إن لم نقل قبل ذلك) ولا تنتهي. فهي ترتكز على منهجيّة واضحة المعالم والخطوات، لا بدّ وأن يؤمَّن التعرّف عليها عمليّاً قبل الولوج في معطياتها النظريّة. وهذا يعني في ما يعنيه اعتماد مقاربة نقديّة في تدريس كافّة المقرّرات، والاستغناء النهائيّ عن النمط التلقينيّ في التأهيل الجامعيّ[٣].

من ناحية أخرى، كان علينا ربّما توضيح أفهوم «البحث» فلا يختلط علينا، نوعاً، مع مؤلّفات أخرى[٤]. فلا نعتبر الرأي بحثاً، ولا إعادة بحث في ظروف جديدة بحثاً، ولا التوثيق بحثاً إلخ. فإن كان البحث هو فعلاً إنتاج المعرفة الجديدة، فلا يكون ذلك إلاّ انطلاقاً من إشكاليّات واضحة نابعة من واقع جدليّ فعليّ. وكلّما ربط الأساتذة تعليمهم بأبحاثهم، كلّما أضفوا على التأهيل الجامعيّ جوّاً بحثيّاً مميّزاً. وحتّى لا يبقى عند الطلاب وفي الجامعة الشعور بأنّ البحث ترف فكريّ، بل إنّه أحد مقوّمات الهويّة الجامعيّة، فلا بدّ من ربط الأبحاث بالضرورات المحلّيّة[٥]، انطلاقاً من دوافع حقيقيّة لإجرائه، وبانضباط كلّي بمنهجيّة تأطير علميّة. فتأتي مواضيع الأبحاث هامّة بحدّ ذاتها، ومحفِّزة للطلاّب أثناء دراستهم الجامعيّة[٦]. طبعاً، البحث الذي أعنيه هنا هو بمستويات مختلفة، من الرسالة، إلى الأطروحة، إلى الأبحاث الشخصيّة للأساتذة، إلى الأبحاث المتعدّدة الاختصاصات، إلى الأبحاث الضخمة. لكنْ، ما يجمع بينها هو هذه العلميّة، وهذا الهمّ المشترك من جعل النمط البحثيّ أساس التعامل الأكاديميّ في الجامعة. ستبقى هذه الأمور جميعها في مجال التمنيّات ما لم تعتمد، في الجامعات وبين الجامعات، أساليب رقابة على الجودة وعلى النوعيّة. تؤمَّن هذه الأساليب من خلال الاحتكام إلى زملاء من خارج الجامعة، ومن خارج الوطن ومن خارج المنطقة[٧]، ومن خلال قيام لجان

٣– سعينا إلى ذلك في جامعة البلمند. لكن نواجه بعض الصعوبات في هذا المجال، وذلك نظراً لما يتطلّبه هذا الأمر من تغيير جذريّ في أنماط التدريس القائم في المحيط الجامعيّ.

٤– حرصنا في منشورات جامعة البلمند مثلاً على إقامة فرق واضح بين الأبحاث التي تخضع للمنهجيّة العلميّة وباقي الدراسات والمقالات التي، على أهميّتها، تنتمي إلى نوع آخر من الانتاج الجامعيّ.

٥– وهذا كان مجال ترحيب عندما طبّقناه في التربية والهندسة خصوصاً.

٦– في سعينا لتحقيق هذا الهدف التربويّ في جامعة البلمند، اصطدمنا بصعوبات، خاصّةً في السنوات الجامعيّة الأولى. لكن، حقّقنا نجاحات هامّة في هذا المجال في الكليّات التطبيقيّة، كما في الكليّات النظريّة في السنوات المنتهية من البكالوريوس وفي سنوات الماسترز.

٧– اعتمدنا في البلمند هذه السياسة. فعلى صعيد الماسترز يعيّن أستاذ من جامعة أخرى في لجان المناقشة. أمّا على صعيد الدكتورا فلم ندخل في هذا المجال إلاّ بالمشاركة مع جامعات أجنبيّة حتّى اليوم (cotutelle de thèse)

مشتركة لمناقشة الرسائل والأطروحات، ومن خلال اعتماد لجان تحكيميّة لمختلف المجلاّت التي تنشر البحوث، من أيّ اختصاص كان. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى ضرورة تخطّي مشكلة «النشر» وعقدة «النشر بالمجلاّت الأجنبيّة»، بالاعتماد على خطوات «تجويد» محليّة.

المستلزمات العمليّة لتحقيق الأهداف

لتحقيق ما نصبو إليه، نحن بحاجة إلى إعادة نظر جذريّة بالنظام التربويّ في الجامعات. فالفصل المصطنع القائم بين ما هو نظريّ وما هو تطبيقيّ، يجعل من بعض الاختصاصات المدعوّة تطبيقيّة مجرّد تقانة. والحقيقة أنّ الحاجة الماسّة إلى «جامعيين»، حتّى في هذا المجال، يتدرّبون هم أيضاً على مهارات الفكر النقديّ، ويمتلكون تقنيّات البحث العلميّ حتّى يتمكّنوا من مواجهة المتغيّرات في العالم. وهذا يعني تغيير النظرة إلى الأستاذ. فهو ليس (أستاذ + باحث) ولا (أستاذ عالِم متجوّل) بل هو (أستاذ–باحث مقيم ومنفتح[٨]). هو جزء من فريق في البوطقة الجامعيّة، ونواة فريق مع طلاّبه؛ وبذلك، يقيم علاقة جدليّة بين تعليمه وأبحاثه وتأهيله لطلابه على البحث. لكنّ تحفيز الجوّ البحثيّ لا يقع على عاتق الأستاذ وحده. قسط هامّ من العمليّة ككلّ يقع على عاتق الإدارة الجامعيّة. وتتطلّب هذه العمليّة إعادة نظر جذريّة بنوعيّة المختبرات (ولا أقصد هنا فقط المختبرات العلميّة بمعناها الحصريّ، بل أيضاً المختبرات العائدة للعلوم الإنسانيّة وهي كثيرة ومتشعّبة). كما تتطلّب إعادة نظر في نوعيّة المكتبات وطرق استعمالها وإمكانيّة الاستفادة الكترونيّاً من الطاقات الموزّعة بين الجامعات المختلفة. أخيراً، هناك إعادة نظر عميقة جدّاً بالكوادر البشريّة الداعمة لعمل الباحثين: من موظّفين، وطلاّب مساعِدين، وباحثين مساندين. وهذا يتطلّب نظرة مختلفة لموازنات الجامعات، فلا تبنى على المعاشات بنسبها الأكبر، بل تخصّص فيها نسب عالية لدعم الأبحاث على أشكالها[٩]. أخيراً، هنا، لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة التأكيد على «نوعيّة» الشهادات التي تعطى في الجامعات، فلا تكون شهاداتنا الجامعيّة مجرّد تراكم معلومات، بل تضمن جودة عالية لمستوى المتخرّج، وذلك بالتعاون بين الجامعات ومع الجامعات العريقة في العالم[١٠]. العمل الملقى على عاتق جامعاتنا اليوم جهد مشترك، تحتّمه ضرورة نهوض نوعيّ في التعليم الجامعيّ اللبنانيّ في الظروف الرّاهنة، المحلّيّة والدوليّة.

٨– نقيم في البلمند حلقات نقاش وتداول مع الهيئة الأكاديميّة ليصبح هذا النمط هو النمط السائد في جميع الكليّات.

٩– حقّقنا أيضاً بعض التقدّم في هذا المجال، لكنّه ليس كافياً.

١٠– في آخر تنظيم لمناهجنا أخذنا هذه الأمور بعين الاعتبار بشكل ملزم.

من أجل الوصول إلى كلّ هذا، ربّما كان من المفيد إعطاء بعض التوصيات، أهمّها:

١– رقابة داخليّة في الجامعات تركّز على نوعيّة التأهيل الجامعيّ منذ سنواته الأولى.

٢– إقامة مجالس داخليّة في كلّ جامعة، مهمّتها التخطيط للأبحاث ومراقبة جودتها، والتأكيد على أهميّة الأبحاث المتداخلة الاختصاصات.

٣– التشجيع على الأبحاث المشتركة بين الجامعات، انطلاقاً من اتفاقات علميّة بعيدة المدى.

٤– التريّث في إعطاء الشهادات العليا، وخاصّة الدكتورا، بانتظار وضع آليّة مراقبة للجودة.

٥– تأليف لجان مشتركة من عدّة جامعات للاشراف على الرسائل والأطروحات، للتأكّد من الموضوعيّة في الحكم على جودة الأبحاث.

٦– الدخول في شراكة بحثيّة مع جامعات عالميّة.

٧– السعي مع المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة، والمركز التربويّ للبحوث والإنماء، وبعض الهيئات الأهليّة (كجمعيّة الصناعيين) لوضع أولويّات بحثيّة على الصعيد الوطنيّ.

٨– وضع آليّة نشر **باللغة العربيّة ولغات أجنبيّة أخرى**، تؤمّن نشر الأبحاث المحكّمة، تشجيعاً لنشر الأبحاث باللغة العربيّة، خاصّة التي لها علاقة مباشرة مع حاجات المجتمع اللبنانيّ والعربيّ.

٩– وضع موازنات تأخذ بعين الاعتبار أهميّة الأبحاث، وتخطّط لتطويرها وتفعيلها.

١٠– وضع أنظمة داخليّة في الجامعات، تحفّز على البحث، وتعطيه أولويّة مطلقة في حياة الجامعة.

وباختصار شديد أقول:

١– الجامعة التي نريد ليست الجامعة التي نعرف اليوم في لبنان.

٢– البحث الذي نريد ليس البحث القائم اليوم في لبنان.

٣– التحدّيات الإقليميّة والعالميّة تحتّم علينا موضوعيّة تؤول إلى تغييرٍ عميقٍ في تعاملنا الجامعيّ عامّة، والبحثيّ بصورة أخصّ.

كلمة أمين عام جامعة الحكمة

د. أنطوان سعد

أيّة اختصاصات جديدة؟ ارتباطاتها وتفريعاتها

– تجربة جامعة الحكمة –

لأنّ التعليم الجامعيّ حالة دائمة الحركة، متحرّكة في كلّ اتجاه، مستمرّة غير مستقرّة، حيّة في التاريخ وغير متجمّدة في الزمن،

ولأنّه فعل متواصل وفاعل ومتفاعل، أبداً مع الناس والمتغيّرات،

ولأنّه انذار لا ينقطع، يحذّرنا من مخاطر الاقامة في موقع واحد لئلاّ نصاب بالترهّل والجمود فتغلق أمامنا أبواب الانفتاح والابداع والاجتهاد،

ولأنّ الجامعة واحة حوار وتواصل واكتشاف وعلاقة ديناميّة مع مجتمع لا يتوقّف ولا يتراجع بل ينمو... ويحتاج... ويطلب... ويتوق... فتشكّل الجامعة بعداً مهمّاً أساسيّاً من أبعاد البناء الانسانيّ والمجتمعيّ والوطنيّ،

لأنّها ذلك كلّه... ولأنّ جامة الحاضر هي كلّ أمسها والتراث، وهي كلّ غدها والتطلّعات، تأتي رؤيتنا لجامعتنا – لجامعاتنا – وللاختصاصات فيها وتفريعاتها ومراكز أبحاثها جواباً على حاجة لا ترفاً فكريّاً أو رقماً يضاف إلى أرقام.

بهذا المنظار نرى جامعة الحكمة مثلاً – وهي الجامعة الوطنيّة الأولى في لبنان والمنطقة، من خلال المعهد العالي للحقوق الذي تأسّس مع الحكمة سنة ١٨٧٥.

إنّه المطران يوسف الدبس يترك الجبل الهادئ المطمئنّ، وينزل إلى بيروت، ساحة الولاية، فيقيم في قلب الصراع الحضاريّ... بل يكون، بحكمته وتصميمه، في صميم هذا المعترك محاوراً ومساهماً في صنع هذه الحضارات، يقرأ علامات الأزمنة، يفتتح في كنف المطرانيّة المارونيّة معهداً للفقه الاسلاميّ، هو الأوّل بلغة الضاد بعد الأزهر، يدرّس القرآن بروح العلم والمنهجيّة والمنطق، فيكون سبيلاً إلى تدريس الحقوق برضى وتأييد السلطات العثمانيّة، يوم

كانت الحقوق أو مجرّد المطالبة بها مخاطرة لا يضمنها الباب العالي، ولا هي تجرؤ على الدخول إلى ديوان السلطان.

وها هو معهد الحقوق، نواة جامعة الحكمة، يعود إلى النشاط في بداية الستينات، أوانَ دعت الحاجة إلى عودته، بعدما توقّف زمنَ الحربين العالميتين احتراماً لمبدأ التنسيق وعدم المنافسة... يدرّس موادّ الاجازة في الحقوق، اللبنانيّة والخاصّة، ويدرّس أيضاً القانون المقارن، وقوانين التجارة الدوليّة منذ مطلع الثمانينات، والقوانين الانكلوسكسونيّة والأوروبيّة وكذلك المعلوماتيّة القانونيّة منذ التسعينات...

* * *

وطالما أنّ الحقوق أساس الجامعة، والمعهدُ محورُها، تحلّقت حول الحقوق اختصاصاتٌ جديدة منها:

كليّة الحقوق الكنسيّة التي تمّت توأمتها مع جامعة اللاتران البابويّة، فأصبحت كليّة حبريّة يتاح لها أن تعطي، دون سواها، الاجازة في هذا الاختصاص باسم قداسة البابا لكلّ أبناء الكنيسة الكاثوليكيّة المشرقيّة، وهي ضرورة فرضها غياب كليّة مماثلة، كما فرضها القانون الجديد للكنائس الشرقيّة الصادر عن الادارة الرسوليّة في تشرين الأوّل ١٩٩٠.

والجديد الذي تطمح إلى تحقيقه هذه الكليّة قريباً إنشاءُ مركز دراسات مشرقيّة ومقارنة للحقّ القانونيّ في صيغتيه، الشرقيّة والغربيّة.

وفي الاطار عينه تجيء كليّة العلوم الكنسيّة لتركّز في ما تركّز تعليم الكنيسة الاجتماعيّ وكذلك اللاهوت الرعويّ والارساليّ – وهي اختصاصات من شأنها أن تمدّ محرّكي ومنشّطي الحركات الرسوليّة بمنهجيّة علميّة وثقافة أكاديميّة يحصلون بعدها على الاجازة. أمّا معلّمو التعليم المسيحيّ، فبوسعهم الحصول على هذه الاجازة – وقد أصبحت شرطاً للتعليم في غالبيّة المدارس الكاثوليكيّة؛ كما في وسع بعضهم الحصول على دبلوم خاصّ بالتعليم المسيحيّ وفق شروط خاصّة.

أمّا كليّة العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، فإنّ الهمّ من تأسيسها هو تعزيز الفكر السياسيّ وتركيزه لدى أبناء المجتمع اللبنانيّ، إذ إنّ شعبنا في حاجة إلى ثقافة سياسيّة، وما القول في الراغبين في تولّي الشأن العام في السياسة أو الادارة أو الدبلوماسيّة؟ كما أنّ هذه الكليّة مهتمّة بمواكبة تطوّر العلاقات الدوليّة في عصر العولمة والمنظّمات الدوليّة والإعداد لتعايش مع المفيد منها ومواجهة تحدّياتها.

أمّا كليّة الادارة والمال فتحمل، في الأساس، دعوة إلى طلاّبنا لولوج باب الادارة العامّة التي هجرناها، وهي بأشدّ الحاجة إلى أصحاب كفايات وخبرات وأخلاق، بالاضافة إلى هدفها الآخر الرامي إلى مدّ المؤسّسات الماليّة والتجاريّة الكبرى بطاقات جديدة تتحلّى بالقيم والعلم وروح المبادرة.

وفي جديد الجامعة اختصاصان عاليان سوف يتمّ اطلاقهما مع بداية السنة الجديدة:

الأوّل، دبلوم دراسات عليا متخصّصة في الدبلوماسيّة والعلاقات الدوليّة، وهو موجّه إلى حملة الاجازات في إحدى العلوم الاجتماعيّة، الراغبين في دخول السلك الخارجيّ أو المنظّمات الدوليّة؛ وقد وُضعت برامجه بالتعاون مع معاهد أجنبيّة عليا متخصّصة.

الثاني، دبلوم MBA هو كناية عن شهادة عليا في إدارة الأعمال، معدّة خصّيصاً لأصحاب الاختصاصات الأخرى (كالهندسة والطب والمحاماة...) بحيث يمكن لهؤلاء أن يدرسوا سنة كاملة ينالون في نهايتها شهادة تؤهّلهم لادارة أعمالهم في نطاق اختصاصاتهم.

من هذه الكليّات التي يجمعها خطّ الحقوق، خرج مركزان: أوّلهما سنة ١٩٩٢ هو مركز الحكمة للمعلوماتيّة القانونيّة، وثانيهما في السنة الألفين وهو مركز دراسات الحكمة للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة؛ وكلاهما رائد في فكرته، ويحاول الحفاظ على الريادة في تحقيق أهدافه.

ا- مركز المعلوماتيّة القانونيّة

إنّه الأوّل في هذا المجال، لأنّه جاء لادخال المعلوماتيّة إلى عالم كان حتى اليوم غريباً عنها، ليس في لبنان فحسب، بل في العالم بأسره. وللمركز هذا أهداف ثلاثة:

تعليميّة لطلاّب الحقوق، وقد اعتمدت هذه المادّة كسواها من الموادّ في برامج سنتين من سنوات الاجازة الأربع؛ كما شكّلت اختصاصاً مستقلاً في دبلوم دراسات معمّقة بعد الاجازة، يُعدّ صاحبُه إلى تحضير أطروحة الدكتوراه في المعلوماتيّة القانونيّة أو قانون المعلوماتيّة في إحدى الجامعات الفرنسيّة التي تشرف معنا على هذا الاختصاص، والتي قام بين الحكمة وبينها أكثر من اتفاق تعاون.

وهناك الهدف التدريبيّ الاعداديّ، يتمّ من خلال دورات تقام للحقوقيين كالقضاة والمحامين وسائر المهتّمين والراغبين في الاستفادة من الكمبيوتر في عالم القانون، بحيث تمكّنهم من إدخال المعلومات وتوثيقها واسترجاعها والاستفادة من التيلماتيك وسائر خدمات الاتصال

بكبريات مكتبات الحقوق في العالم والتآلف مع الـ CD ROM الذي حلّ محلّ مكتباتهم من دون استئذان.

ومن أهداف المركز ثالثاً الأبحاث وانتاج المعلومات، بحيث تمّ انتاج قواعد معلوماتيّة في عدد من القوانين، مثل القوانين الاجتماعيّة وقوانين المصارف والجريدة الرسميّة... وقد وضعت هذه المجموعات في خدمة الجميع.

إنّ مركز المعلوماتيّة الحقوقيّة قد توسّع نشاطه اليوم مع الكليّات الجديدة، فدخل أيضاً في صميم الاختصاصات الجديدة في علم السياسة، وبالتأكيد في العلوم الاداريّة والماليّة، وجعلها مادّة اجباريّة في كلّ الاختصاصات التي يعطيها، بحيث لا يمكن تصوّر اعطاء شهادة جامعيّة في أيّ اختصاص كان من دون أن يكون صاحبها متمكّناً من مادّة المعلوماتيّة، وقادراً على استعمالها في اختصاصه.

II- مركز دراسات الحكمة للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة

في جامعة، همّها الانسان والمجتمع، ونواة عملها الحقوق بكلّ متفرّعاتها، ثمّة سؤال بديهيّ يصل: أين هذه الحقوق من هذا الانسان، ومن هذا المجتمع... وهل كليّات الحقوق، عندنا وعند سوانا، مدركة أنّ ثمّة حقوقاً لم تكن يوماً موضوع تدريس في برامجها؟ هل يُكتفى بتدريس الحقوق المدنيّة والاداريّة والسياسيّة والجزائيّة، وتهمل سائر الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة؟ أين حقوق الفقراء والمتسوّلين والجائعين والمشرّدين والكادحين؟

إنّها تساؤلات تطرح نفسها في عصر العولمة بالذات، حيث توطيد الهويّة والعمل على تثبيت الكيان الذاتيّ يأخذان منحى الصراع، وهو صراع يؤجّجه تزايد الفروقات الاجتماعيّة بين الشعوب والدول، فيتهدّد الاستقرار والسلم المجتمعيّ في الداخل والخارج.

ولئن أُريد لهذا المركز أن يلتزم مجال الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة فلقناعةٍ عندنا راسخة بأنّ هذه الحقوق لا تزال مهمّشة، وهي لم تأخذ بعد موقعها الكافي في اهتمامات الباحثين قياساً على الحقوق الأخرى، رغم أنّ حقوق الانسان، الطبيعيّة والوضعيّة، وكرامته وسلّم القيم والسلّم الاجتماعيّ متعلّقة جميعها، إلى حدّ بعيد، بهذه الحقوق.

إنّ تنامي هذه الحقوق وتنوّعها، وواقعها وموقعها، تتطلّب جميعاً مواكبة علميّة رصينة بعيدة عن الاعتبارات المطلبيّة والفئويّة والديماغوجيّة.

وهذا ما دأبت عليه جامعة الحكمة منذ اطلاق مركز دراسات الحكمة للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة وإقامة مؤتمرها الأوّل في أيّار ٢٠٠٠ الذي قام بمحاولة مسح شامل لراهن الحال

في النصوص والتطبيق، وهو يعدّ للمؤتمر اللاحق، هذه السنة، حول «حقوق المستهلك وواجباته: الأطر العامّة والحالة اللبنانيّة».

إنّ هذا المركز غرفة عمليّات، بل هو غرفة عناية فائقة، تشترك فيها الجامعة بكلّ كليّاتها: الحقوق أوّلاً، لأنّ تدريس الحقوق لا يمكن أن يكون كلاسيكيّاً جامداً مجرّداً عن كلّ التزام، وبعيداً عن المجتمع ونبضاته،

والعلوم الكنسيّة ثانياً، لأنّ الدينيّ شديد الحضور في الشأنين الانسانيّ والاجتماعيّ، ولأنّ الكنيسة بتعاليم آبائها ومن خلال رسائل رؤسائها منذ لاون الثالث عشر في رسالته المفصليّة Rerum Novarum، مروراً بكلّ بابوات القرن المنصرم حتّى يوحنّا بولس الثاني، ملتزمة، على غرار معلّمها الالهيّ، بالحقوق الاجتماعيّة وبالقيم في سبيل الانسان وبالانسان، صورة اللّه ومثاله.

والعلوم الاداريّة والماليّة ثالثاً، لأنّ هذه الحقوق مرتبطة طبيعيّاً بالشؤون الماليّة والاقتصاديّة وبالقدرات الانتاجيّة والدخل القوميّ، وكذلك بدور الدولة التدخليّة وبمشاريع التنمية في كلّ مجالاتها.

وكذلك العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، حيث أنّ حقوقاً كهذه لا يمكن إلاّ أن تكون مرتبطة بالسياسة وبمن يتولّون الشأن العام وبعلاقات الدول ومنظّماتها الحكوميّة وغير الحكوميّة وسائر الهيئات الأهليّة والقوى الضاغطة في المجتمعات...

* * *

صحيح، أنّ الأنشطة البحثيّة والتطبيقيّة هي من أسس وجود الجامعة، ولكنّ الصحيح أكثر أنّ جديّة مراكز الأبحاث هذه تكمن في تخصّصها وفاعليّتها في تحديد هدفها. وإنّ نجاحها في التغيير يرتبط بمدى اتصالها بالواقع، وفائدتها هي بحجم إفادة المعنيين من نتائجها.

إنّ مركز الأبحاث المتخصّص، في جامعة متنوّعة الاختصاصات، يمكنه أن يكون اختزالاً، بل اختزان لأهداف كلّ كليّات الجامعة. إنّه الخطّ المشترك الجامع بينهما، بل هو الجامعة التي تجمع كليّاتها وتذهب وإيّاها، في نهاية المطاف، إلى هدف أسمى، يترجمه هذا الخط، هذا المركز، ويرسم للحاضر وللمستقبل معالم الطريق.

كلمة د. نخله وهبه

أيّة منهجيّات وطرائق تعليم للانتقال من الأسلوب التلقينيّ للمعارف المثبتة إلى الأسلوب التكنولوجيّ للمعارف المتحرّكة؟

يتراءى لي بدايةً أنّ التباساً ما قد حصل في موقع ما من جسم المعرفة التربويّة حول بعض عناصرها وأساليب استخدامها. فالعلوم التربويّة تشابه، في بُعدها التدخّليّ على الأقلّ، العلوم الطبيّة. فكما أنّ جرعة الدواء المقرّرة من قبل الطبيب للرضيع أو الطفل لا تترك مفعولاً في الراشد الذي يشكو من الأعراض المرضيّة عينها، أو كما أنّ جرعة الدواء المقرّرة للراشد قد تضرّ أو حتّى تقتل الطفل. كذلك، فإنّ الوصفة التربويّة التي شاع العمل بموجبها في المدرسة ليست بالضرورة مناسبة أو ملائمة للجامعة. وظنيّ أنّنا نشهد في الأرضيّة الفكريّة التي بني عليها عنوان هذه الجلسة نموذجاً من الخلط بين الوصفة الشعبيّة التي غالباً ما اعتدنا على نصح المدرسة باتّباعها، وبين العمليّة الجراحيّة التي تحتاج إليها الجامعة.

لذلك، ولكي لا أقع في فخّ استخدام المفهوم، من دون إدراك حدوده وضوابطه وظروف استخدامه، اضُطررت إلى تمحيص المفهومين المركزيين (التلقين وطرائق التعليم) اللذين يتمحور حولهما العنوان المقترح لهذه الجلسة، واللذين يفترض أن يحدّدا مضمون مداخلتي ويعيّنا توجّهاتها الأساسيّة. وقد قادني فحص المفهومين إلى قناعة بعدم قبول الفرضيّة أو الفرضيّات التي يتأسّس عليها البناء الفكريّ التربويّ للعنوان المذكور. وكإعلانٍ عن لون مداخلتي من بداية الطريق، أؤكّد خروجي عن منوال الطروحات الشائعة في مجالي التلقين وطرائق التدريس؛ ولا يسعني، بالتّالي، إلاّ أن أعتذر مسبقاً عن الاحباط الذي قد أتسبّب فيه لكلّ من أتى ليستمع إلى إدانة غيابيّة للتلقين، ومرافعة لصالح تطوير طرائق التعليم في الجامعة. يستند الطرح الذي يحمله العنوان، والذي طُلب منّي التحدّث فيه، إلى فرضيّتين أساسيّتين كبيرتين، تتعلّق الأولى بالتلقين، والثانية بطرائق التدريس.

التلقين والفرضيّة التي تدينه

لقد اعتدنا أن نُجرّم التلقين ونحمّل مسؤوليّة استخدامه للمعلّم، متّهمين هذا الأخير بالجمود البيداغوجيّ والتقاعس عن مواكبة مستجدّات تكنولوجيا التعليم، من جهة؛ وبِلَيِّ إرادة المتلقّي وفرض المعرفة عليه من فوق من دون فهم لما يستقبله ومن دون مشاركة من قِبله، من جهة أخرى.

الفرضيّة الأساسيّة الأولى، التي بُني عليها الطرح المذكور في العنوان، أنّ التلقين هو التشريب القسريّ من دون استيعاب للمعرفة المفروضة، وهو أيضاً عنصر من مكوّنات بعض طرائق التدريس التي توصف بالتقليديّة. الواقع أنّ فعل التلقين يفترض الفهم والتفهيم بحسب قاموس المنجد*، علماً أنّ التلقين (بمعناه السلبيّ الشائع) لا يمكن أن يكون نتاج طريقة المعلّم في التدريس، بقدر ما هو وليد المقاربة التي تفرضها إلى حدّ كبير درجة بلورة مسار تشكّل المادّة المعرفيّة نفسها، فضلاً عن مدى معرفة المعلّم نفسه بمحطّات نشوء المادّة المعرفيّة، أو المهاريّة المطلوب منه تدريسها، والاضافات التي اكتسبتها والعناصر التي خسرتها عند كلّ محطة، وأسباب ذلك وظروفه. فتوسّل الأساليب المختلفة، واستخدام الأجهزة الحديثة لا يغيّران شيئاً في طبيعة المعرفة التي تنتقل إلى المتعلّم، ولا في مدى مشاركته الفعليّة في «اكتشافها»، طالما أنّ هذه المعرفة تُبرمج في الأساس لتصل إليه من الزاوية نفسها، سواء أُعطيت له جاهزة أو يُسّرت له سبل اصطناعيّة لايقاظ انطباع وهميّ عنده بأنّه قد اكتشفها بنفسه.

طرائق التدريس والفرضيّة التي تروّج لها

عندما نقرّر، في نظام تعليميّ محدّد أو في مؤسّسة تربويّة معيّنة، الحاجة إلى تبنيّ طرائق تدريس عامّة أو خاصّة واللجوء إلى تنويع هذه الطرائق (بغضّ النظر عن طبيعة تلك الطرائق) أو ندعو إلى اعتماد طرائق تدريس من دون أخرى، فإنّما نفعل ذلك استناداً إلى أسباب وعوامل نعتقد أنّها أوجبت اتخاذ مثل هذا القرار. فما هي هذه الأسباب الموجبة؟

* لَقُنَ – لَقَانَةً: كان ذكياً عاقلاً. تَلَقَّنَ الكلام من فلان: أخذه عنه مشافهة وفهمه. لَقَّنَه الكلام: فهّمه إياه مشافهة. اللقن: السريع الفهم. راجع: المنجد في اللغة والأعلام. ط. ٣٦، طبعة منقّحة ومزيد عليها، بيروت، دار المشرق، ١٩٩٧، ص ٧٣٠.

الأسباب الموجبة التي أسّست لرواج طرائق التدريس

تأسّست الدعوات إلى اعتماد طرائق تدريس جديدة أو تغيير طرائق التدريس القديمة على فرشة من المبادئ أو القناعات التربويّة، التي ما زال أتباعها يعتبرونها فوق كلّ شكّ ومساءلة. وأخذ معظم الناس يبني عليها نظريّات في التعلّم والتعليم من دون فحصها والتأكّد من جدوى إطلاق صحّتها. ويمكن اختزال تلك المبادئ كالآتي:

١– إنّ عمليّات التعلّم لا تتمّ بالطريقة نفسها عند جميع التلاميذ، أي بعبارات أكثر وضوحاً. إنّ الخريطة الدماغيّة (وليس الذكاء) تختلف من طفل إلى آخر باختلاف المناخ الثقافيّ والاجتماعيّ الذي أحاط بنموّه، وزوّده بالمقاربات الفكريّة وأنظمة الادراك المختلفة.

٢– إنّ التلاميذ غير قادرين جميعاً على التقاط جميع أنواع المعرفة وأنماطها بمستوى متكافئ. فمنهم من يصعب عليه التقاط المجرّدات والرموز، بينما يصعب على البعض الآخر التعامل براحة مع كلّ ما هو حسّيّ أو إجرائي. والفرضيّة هنا أنّ طرائق التدريس تؤمّن السبل والالتفافات والحيل التي تيسّر عمليّة ايصال أهمّ المعارف المستعصية إلى إدراك التلميذ.

٣– إنّ الشموليّة والتكامل ليسا شرطين أساسيين وضروريين للمعرفة والمهارة التي يهدف المعلّم إلى نقلهما، عبر طريقة التدريس، للتلاميذ. فعندما نقول طريقة تدريس، نقول انتقائيّة وإعادة هيكلة للمعرفة والمهارة المطلوب نقلهما، بحيث يمكن إدخالهما في النظام الادراكيّ للمتعلّم، الذي يتوقّع أن يقاوم استقبالهما بحلّتهما الأصيلة.
فالغاية، في مثل هذه الحالة، تصبح إيصال أجزاء أو جوانب من المعرفة والمهارة المقرّرتين إلى التلميذ، ومن دون انتباه حقيقيّ لوحدة المعرفة والمهارة وتكاملهما. وتضيع، في ثنايا الطرائق والأساليب المصطنعة، آثار المحطّات التي سلكها المفهوم المعرفيّ أو المهاريّ في مسيرة تشكّله ونموّه.
وهذا يعني، بعبارات إجرائيّة، الدعوة إلى قبول التضحية بتعقيد المعرفة المتكاملة؛ وتقليم شبكة العلاقات المتداخلة التي تنشط بين مكوّنات المفهوم الواحد وبين المفاهيم المختلفة، واختزالها؛ وكسر المنطق الداخليّ الذي يميّز النسق المعرفيّ أو المهاريّ الخاصّ بمفهوم دون آخر؛ وذلك كلّه بحجّة تقريب المعرفة من أذهان المتعلّمين.

٤– إنّ نمط بناء (أو بالحريّ انبناء) المعرفة، مغاير لنمط اكتسابها عند المتعلّم.

٥– ينحصر مفعول مهارات التعلّم الذاتيّ والبحث والتبحّر في المساعدة على تهذيب واستكمال المفاهيم التي شُرحت واستوعبت في الصف، وهي (أي المهارات المذكورة)

أعجز من أن تؤدّي إلى تعلّم معرفة جديدة كلّياً مغايرة أو غريبة عمّا تمّ استيعابه في المدرسة. علماً أنّه، في حال القبول بحصول العكس، تتهافت حجج أصحاب الدعوة إلى توسّل طرائق التدريس.

٦- على المعلّم الانتباه باستمرار لمستويات حدوث التعلّم، وذلك بقصد التأكّد من أنّ طريقته في التعليم تلائم العدد الأكبر من تلاميذه. وإلاّ، كيف سيقرّر استخدام طريقة تدريس دون أخرى في كلّ وضعيّة من الوضعيّات؟

لماذا يجدر بالجامعة ألاّ تراهن على طرائق التدريس

هل الجامعة بحاجة فعلاً لطرائق تدريس؟ وما هي المتغيّرات التي تحدّد الحاجة إلى مثل هذه الطرائق أو الشعور بالحاجة إليها؟ وهل الجامعة امتداد طبيعيّ للمدرسة، لكي تتبنّى معظم استراتيجيّاتها وأساليبها؟

وظيفة طرائق التدريس

تعتبر المدرسة، عن حقّ أو غير حقّ، بأنّ الجمهور المتعلّم مختلف القدرات والاستعدادات والتطلّعات، وتبرز بين أفراده فروق فرديّة (عصبيّة واجتماعيّة وثقافيّة) تجعل بعض التلامذة أبطأ استيعاباً من رفاقهم، الأمر الذي يستدعي البحث عن وسيلة أو وسائل لتعطيل تأثير هذه الفروقات وجعل الجميع يكتسب المعارف والكفايات عينها في نهاية السنة أو المرحلة الدراسيّة.

لم يكن الهدف من ابتداع طرائق التدريس رفع مستوى الاتقان أو تعميق المعرفة عند المتعلّم، بل، في الأساس، وجدت طرائق التدريس لمساعدة التلاميذ الذين لم يتمكّنوا من التحصيل المعرفيّ بالأساليب المجرّدة، أي عند عرض المادّة في تسلسلها المنطقيّ وعبر لغتها الرمزيّة الأصليّة، خاصّة في المراحل التأسيسيّة للتعلّم. وقد برزت طفرة طرائق التعليم بخاصّة، مع ازدهار بحوث التعلّم ورواج نظريّاته المختلفة. وهي في الأصل للمساعدة على التعلّم، وليس لتحسين نوعيّة التعلّم. بعبارة أخرى، طُرحت طرائق التدريس كأسلوب تقدّميّ للتقليل من الاصطفائيّة، التي طغت على التعليم لمُدَدٍ طويلة، أي للمساهمة في تعميم التعلّم على أكبر عدد من التلاميذ، استناداً إلى الإيمان بوجود الفروق الفرديّة والقدرات المختلفة لدى التلاميذ. وقد جاءت طرائق التدريس ثورة على حصر التعلّم بالتلاميذ، أصحاب القدرة على التعامل مع النموذج المعرفيّ المجرّد والرمزيّ.

من هنا، فإنّ الهاجس الأصليّ لمنهجيّات التدريس لم يكن في الأساس صون المعرفة وبلورتها، بل تأمين وصولها، بأيّ ثمن، إلى المتعلّم. لذلك، لم تتوانَ طرائق التدريس، لكي

تنتظم في النموذج المقرّر لها، من التدخّل في بنية المعرفة، لتصبح أكثر استساغة من قبل المتعلّم، في الوقت الذي كانت تحاول فيه التدخّل في نظام دافعيّة المتعلّم لتوجيهه نحو المعلومة الجديدة، وزيادة الاغراءات في المحيط التعليميّ الحاضن للمعرفة الجديدة لضمان إثارة انتباه الطالب وفضوله واهتمامه، أي إغراق المعرفة (التي يُظنّ أنّها مستعصية على إدراك الطالب أو لا تستثير فضوله) بالمقبّلات والمشهيّات والصلصات والمطّيبات، لكي يبلعها المتعلّم من دون أن يشعر بطعمها أو حتّى يتعرّفه. فالإضافة الرئيسة التي أرادت منهجيّات التدريس تقديمها للنظام التربويّ قد تركّزت في إيجاد أسلوب لإحداث التعلّم وتسريعه عند شرائح أكبر من التلاميذ، وذلك بغضّ النظر عن وظيفيّة المعرفة المُتعلَّمة. وليس مستغرباً أن يكون أحد هموم منهجيّات التدريس هو دوماً تبسيط الحقيقة (اختزالها أو اجتزاؤها أو تفتيتها أو تغيير بعض أجزائها) من أجل تقريبها إلى الأذهان التي حُكم عليها من الأساس بأنّها غير قادرة على استيعاب كلّ أنواع المعرفة الأكاديميّة.

الجامعة ليست مدرسة

السؤال الكبير هو: هل المطلوب من أستاذ الجامعة أن يقدّم الحقائق والقوانين والمعارف في صيغتها النهائيّة، ويجتهد في إيجاد الوسيلة والطريقة والأسلوب لكي يستوعبها الطلبة في شكلها الناجز؟ وفي هذ الحالة لا تغيّر طرائق التدريس شيئاً من قدرة الطالب على الاحتفاظ بالمعرفة وتطويعها واستخدامها والتحكّم بها وتعديلها. أم المطلوب منه أن يفكّر وطلبته في نشوء تلك الحقائق والقوانين والقواعد، وفي ظروف تشكّلها وتطوّرها وفي ضوابطها وحدودها، وأن يتوقّف مع طلبته عند كلّ محطّة من محطّات انبنائها ويدرس معهم عمّا تخلّت المادّة المعرفيّة في كلّ محطّة والاضافات التي اكتنزتها عند كلّ مفصل من مفاصل تطوّرها، وما هي الأسباب والظروف التي أفرزت كلّ تلك التعديلات؟ وفي هذه الحالة، لا يحتاج الأستاذ إلى طريقة تدريس معيّنة، لأنّ بنية المادّة المعرفيّة، موضوع التعلّم والتعليم، تقوم بنفسها بجميع الوظائف التي يُتوقّع من طريقة التدريس انجازُها.

الحلّ ليس إذاً في طريقة التدريس، بل في بنية المادّة المعرفيّة المعروضة. وإذا اعتبرنا أنّ المتعلّم يمرّ، في سيرورة تعلّمه، بالمراحل نفسها التي مرّ بها الجنس البشريّ في بناء المعرفة وتطويرها، يصبح من السهل قبول أنّ المتعلّم يستطيع إدراك المعرفة بقدر ما تُعطى له في وحدتها وتكاملها وتشكّلها وتطوّرها التاريخيّ. ويَلزم من أجل ذلك أن يكون المعلّم نفسه ملمّاً بمسارات التشكّل التي مرّ بها المفهوم أو المادّة المعرفيّة. وكم من أساتذة الجامعة يقبل بأن يشتغل مادّته لتصبح بهذا القدر من التبلور؟

الواقع أنّه من الأسهل بالنسبة للأستاذ أن يدخل قالب الموضة التربويّة ويحشر نفسه في فراغات النماذج الجاهزة من طرائق التدريس المختلفة، وأن يستخدم بعض الأجهزة والبرمجيّات الحديثة، فيُقنع نفسه أوّلاً والآخرين ثانياً بأنّه قام بواجبه كاملاً، الأمر الذي يعني بشكل غير مباشر، تحميل الطالب بمفرده مسؤوليّة ضحالة تعلّمه أو حتّى فشله في التعلّم.

أعتقد أنّه لم يعد مسموحاً أن نقارب الطالب الجامعيّ، كما يقارب المعلّم طفل المدرسة الابتدائيّ. بل يجدر بنا أن نستوضح أكثر عن الصورة الجانبيّة للطالب الذي وصل أو سُمح له بالوصول إلى الجامعة، وعن مواصفات البناء الذهنيّ الذي طوّره خرّيج المدرسة خلال ١٢ سنة من التعلّم ما قبل الجامعيّ؟ وهل يمكننا الاستمرار في الاعتقاد بأنّ الطالب الذي استطاع تجاوز حواجز ١٢ سنة متتالية من أنواع التعلّم المختلفة، بجوانبها الفكريّة والعمليّة والرمزيّة والحسّيّة والمنطقيّة، ما يزال يحتاج إلى طرائق خاصّة للتعلّم؟

هل من المسموح بعد اليوم التعامل مع طلبة الجامعة على أساس أنّهم شرائح متمايزة تختلف قدرات استيعاب الواحدة منها عن الأخرى؟

كلمة د. توفيق رزق

أيّة بنيات جديدة لتأمين التواصل بين أمكنة التعليم المختلفة وتوفير شروط استمراريّة؟

-تجرة جامعة القديس يوسف لتحقيق التواصل بين كلّيات العلوم والهيئات الصناعيّة-

لقد أحدثت العولمة وثورة الاتصالات تحوّلاً في الميزة المقارنة للدول باتجاه زيادة أهميّة النشاط التجديديّ. ويُعتبر التجديد في تطوير المنتجات وفي أساليب التمويل وتنظيم العمل واستراتيجيّات السوق، مسائل حيويّة لبقاء القطاع الصناعيّ اللبنانيّ حيويّاً، ولازدهاره مستقبلاً.

إنّ المؤسّسات الانتاجيّة باتت تنظر إلى العالم بأسره كسوق مفتوحة لمنتجاتها. وبات البقاء في السوق رهناً بالجودة التنافسيّة، وباحترام معايير هذه الجودة. فالمنافسة الاقتصاديّة في القرن القادم ستقوم على الابداع والتجديد والاختراع. لذا، فإنّ التعليم الملائم، والقدرة على تقاسم المعرفة بين المجتمعات، أصبحا أمراً جوهريّاً لمجتمعنا.

إنّ شبابنا يواجه اليوم المشكلات الاجتماعيّة في التعليم والاقتصاد والفرص السانحة أو المتاحة أو الضائعة. فنجد الكثرة الهائلة من الناس تمارس عملاً غير العمل الذي كانت تحلم به، أو أنّها تعيش في بطالة عن عمل أحبّته، لتمارس عملاً اضطراريّاً، أو أنّها تضطر مرغمة إلى الهجرة. كما أنّ مؤسّساتنا الانتاجيّة بحاجة إلى العديد من المبادرات الموضوعيّة ليكون في مقدورها مواكبة التطوّر السريع للأسواق المحليّة والخارجيّة. فلم يعد ممكناً اليوم تصوّر مؤسّسة وطنيّة، منتجة، كفوءة، إذا لم ترتكز على أفكار متجدّدة، مبدعة، حتّى باتت هذه المؤسّسات أمام احتمالين: التجدّد أو الاندثار.

أمام هذا الواقع، رأينا من واجبنا رسم أهداف طموحة من شأنها تشجيع المجدّدين على المقلّدين، وتحويل ثقافتنا من ثقافة تقليديّة إلى ثقافة معرفة علميّة منتجة. لذلك، يفترض بنا الاسترشاد بخبرات الغير على الصعيدين الاقتصاديّ والجامعيّ:

١- في المجال الاقتصاديّ

التطوّر المستمرّ في المكننة وتقنيّات المعلوماتيّة ووسائل الاتصال وضعنا في خضمّ تحوّلات اقتصاديّة، فرضت تغييراً جذريّاً في سياسات الدول المتعلّقة بالقطاعات الصناعيّة، بحيث أصبح العالم مقسّماً إلى جزئين: جزء يمتلك المعرفة، وجزء يمتلك الطاقات العمّاليّة. فمثالاً على ذلك شهدت الولايات المتّحدة وأوروبا واليابان هجرة صناعاتهم إلى الدول الأقلّ نموّاً كأميركا اللاتينيّة، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا الشرقيّة، بهدف تخفيض تكاليف الانتاج، ولكنّها ظلّت تحتفظ بالصناعات المتطوّرة تكنولوجيّاً، وبالوظائف ذات الدخل العالي، والمهارات العالية الرديفة للقطاع الصناعيّ مثل التصميم والتسويق والبرمجيّات والخدمات المتطوّرة. ففي ظلّ هذا الواقع، إنّ التحدّي، بالنسبة لنا في لبنان، يتمثّل في قدرتنا على جذب الاستثمارات المهاجرة من الدول المتقدّمة، وتطوير الصناعات القائمة بما يتلاءم مع متطلّبات الأسواق العالميّة.

٢- في المجال الجامعيّ

أمام هذا التحدّي باتت الجامعات محرّكاً للنموّ الاقتصاديّ، ومصدراً للمعرفة العلميّة التطبيقيّة. إنّ الحدود بين الحرم الجامعيّ وخارجه باتت متشابكة لدرجة أنّ منظّمة الـ OECD أعطت الجامعات الوصف الآتي:

«هي حاضنات لصناعات جديدة في اقتصاد مبنيّ على التكنولوجيا».

هذا يعني أنّه علينا أن ننمّيَ لدى طلاّبنا روح المعرفة التطبيقيّة والمبادرة (ENTER PRENEURSHIP).

ولأنّ للجامعات دوراً مهمّاً في تعزيز قدراتها الانتاجيّة والتنافسيّة يفترض بها التركيز على الآتي:

١- تعزيز القدرات والأنشطة الموجّهة نحو البحث الانمائيّ، ذات الصلة بقطاعات الانتاج، من دون المسّ بالأبحاث الأساسيّة.

٢- مساعدة الطلاّب وتثقيفهم على امتلاك المعرفة التطبيقيّة وروح المبادرة والخلق.

٣- تطوير برامج التعليم لتواكب متطلّبات سوق العمل، عبر مشاركة ممثّلي القطاعات الانتاجيّة في رسم هذه البرامج.

٤- التعاون مع المؤسّسات الانتاجيّة في إنشاء أجهزة مخصّصة للبحث والتطوير، وتدريب التقنيين على امتلاك التقنيّات المتطوّرة.

٥- تأمين برامج مكثّفة لتدريب الطاقات البشريّة.

٦- التواصل والاتّصال المستمرّ مع باقي المؤسّسات التعليميّة للتشاور والاسترشاد، وتبادل الخبرات.

الجمهوريّة اللبنانيّة
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

القسم الثّاني

الموضوع: **الأدوار التربويّة لأنسنة التغيير**

الرئيس: **د. سلوى بعاصيري**

المتكلّمون:

أيّة قيم لتحسين نوعيّة الحياة، وللارتقاء بالانسان نحو غيريّته؟
(من يقرّرها وكيف يمكن تنظيم التنشئة عليها في الجامعات؟)

د. رمزي سلامه دور الدولة (وزارة التربية، التعليم العالي)

د. إلهام كلاّب البساط دور الجامعات إدارةً وأساتذةً وطلاّباً
(مجموعة من طلاّب جامعة سيّدة اللويزة)

د. أنطوان مسرّه كيف يمكن تنشيط الالتزام المواطنيّ في الجامعات، في ظلّ العولمة الراهنة وخطر التكتّلات الفئويّة؟
دور الجامعات (تجربة جامعة سيّدة اللويزة)

د. فاديا كيوان دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ
(الأحزاب، الجمعيّات، النقابات، الهيئات الطلاّبيّة)

ـة الوطنيّة اللبنانيّة لليونسكو
ـاصيري

ـوار الجامعيّة في عالم متغيّر

ـضيّة محقّقة، وهي أنّ البشر كائنات متغيّرة، كما أنّها مُحدِثة للتغيير
أكان الذي يَحدث في البشر أم الذي تُحدثه الكائنات البشريّة في
ـ، تولّد، بدورها، معارف جديدة، لتفضي من جديد إلى سلسلة

ـغيير هذه أنّ فريقاً من البشر يتعامل معها على أنّها نتاج غريب عنه،
ـ عبرها. والملفت أيضاً أنّ الفريق الأوّل بات أكثريّة ساحقة تطرح
أكثر ادماجاً لها، وأشدّ التصاقاً بها، وأصدق تعبيراً عن حاجاتها.
ـ المطروح أنسنة التغيير، أي جعل الانسان في مركز معادلة التغيير
ـحداثه.

ـ والتبدّلات غير المسبوقة كمّاً ونوعاً، أكان ذلك في إطار عولمة
ـطار ثورة التكنولوجيا والعلم، أم في إطار المعرفة الرقميّة، باتت
ـسنة التغيير، وبأن تتصدّر التربية جميع الوسائل والحلول القادرة على
ـاً في خدمة رفاه الانسان وضمان أمنه وسلامته.

ـ أنّها خشبة الخلاص، لا أظنّها تفترض للمؤسّسات التربويّة، وفي
ـاحداً لطالما لعبته، أي صومعة للفكر ومصنعاً للمعرفة فقط، بل أزعم
ـلك، أدواراً عديدة مستحدثة ومتنوّعة، كأن تكون بطاقة دخول إلى
ـلفرد، مع كلّ ما يعنيه ذلك من توأمة بين العلم والحياة، ومن تطوير
ـت قادرة على التحوّل والتكيّف بحسب حاجات المجتمع، الفكريّة

ـ تتصدّى لهما جامعة سيّدة اللويزة، في إطار انشغالها بالشأن العامّ
ـق والفريق المشارك في هذه الندوة إلى تكوين تصوّر متقدّم للأدوار
ـصوّر نأمل في أن يحمل في ثناياه إمكانات التكيّف والتحوّل.

كلمة اختصاصيّ التعليم العالي

د. رمزي سلامه

مساهمة التعليم العالي في جودة الحياة

مقدّمة

يطرح علينا منظّمو هذا اللقاء الفكريّ أسئلة معقّدة تجعلني أقول بشكل شبه جازم أنّه ليس لها أجوبة مسبقة أو ثابتة. ولذلك، يدخل ما سأدلي به في هذه المداخلة في باب التساؤل، وليس في باب الإجابات. ولعلّه يحظى ببعض التجاوب فيحدث تفاعلاً، أوّليّاً على الأقلّ، قد يؤدّي إلى بعض اليقين والالتزام.

أمّا الأطروحة التي طلب منيّ تلخيصها في ثماني دقائق، فتدور حول محاور ثمانية تمّ جمعها في الأسئلة الأربعة الآتية:

أوّلاً – أي قيم لتحسين نوعيّة الحياة والارتقاء بالإنسان نحو غيريّته في عالم متغيّر؟

ثانياً – من يقرّر هذه القيم؟

ثالثاً – كيف يمكن تنظيم التنشئة عليها في الجامعات؟

رابعاً – ما دور الدولة في كلّ ذلك؟

ترون، لا شكّ، أنّ ما طلب منّي يعادل أو يفيض عمّا يطلب عادة من طالب دكتوراه دولة، إذ إنّ الجواب على هذه الأسئلة يتطلّب بحثاً طويل الأمد، بدءاً من تحديد الأفاهيم وصولاً إلى استخلاص العظات. وهذا غير ممكن بالطبع في مثل هذا اللقاء. لذلك، سأكتفي ببعض الانطباعات والتساؤلات كما سبق وذكرت.

أوّلاً - حول بعض الأفاهيم

منذ خمس وعشرين سنة، بدأت مع بعض زملائي في جامعة لافال في كيبيك حواراً حول نوعيّة الحياة. وكنّا في ذلك الوقت، من دون أيّ شكّ، من روّاد هذا الأفهوم. وقدّمت في حينه للنقاش مصفوفةً، دعوتها مصفوفة الكفايات الأساسيّة لتأمين نوعيّة حياة عالية، تعتمد بشكل أساسيّ على أفاهيم علم النفس ونتائج الأبحاث في هذا المجال، من منطلق أنّ جودة الحياة يؤمّنها قبل

كلّ شيء الفرد لنفسه ولمحيطه. وبالطبع، كانت المصفوفة تحتوي على كفايات، من شأنها أن تتصدّى للوضعيّات السلبيّة التي قد تعترض المسيرة الآمنة للفرد. ومن أهمّ هذه الوضعيّات الشعور المفرط بالذنب، والإحباط على أنواعه، والضغوط النفسيّة والاجتماعيّة على أشكالها. كما كانت هذه المصفوفة تحتوي على الكفايات التي من شأنها أن تؤمّن مستويات عالية من التناغم النفسيّ والاجتماعيّ ومن تحقيق الذات.

ونبّهني الزملاء حينذاك إلى أنّ مقاربتي لا تأخذ بالحسبان، بما فيه الكفاية، عوامل المحيط الذي يعيش فيه الفرد، والتي يمكن أن تنغّص عيشه أو تجعل منه جحيماً، مهما كانت كفاياته وقدراته على تخطّي الصعاب ومواجهة الأزمات وما إلى ذلك من أسباب تدنّي جودة الحياة.

لا زلت، اليوم، أعتقد أنّ كفايات الفرد هي عامل أساسيّ في تأمين جودة الحياة له ولمحيطه. ومن هذا المنطلق أعتقد أنّ للتربية والتعليم دوراً هامّاً في إكساب الفرد الكفايات الضروريّة للتوصّل إلى هذه الجودة والمحافظة عليها ونشرها في المحيط.

ولكن، بعيداً عن الطوباويّة، علينا أن نعترف أنّ للمحيط، كما هو، تأثيراً كبيراً على نوعيّة حياة أيّ منّا، وأنّه، بالرّغم من تقدّم المعارف ونشر التعليم على أوسع نطاق، لم يزل هناك عوامل طبيعيّة وإنسانيّة تجعل الوصول إلى نوعيّة حياة عالية للجميع مآلاً صعب المنال.

ومن هذه الصعاب بالذات عدم تحلّي الناس بالشكل الكافي بالغيريّة، التي لا تتطلّب بالطبع فقدان الذات.

ثانياً - أيّ قيم ومن يقرّرها؟

درجت الدراسات التقليديّة حول القيم إلى تقسيمها إلى قيم نهائيّة يسعى إليها الإنسان لأنّها قيمة في ذاتها، وقيم إجرائيّة يسعى الإنسان إليها لأنّها تؤدّي إلى هدف منشود.

هل شيءٌ تغيّر في السنوات الأخيرة؟

يقول المثل الفرنسيّ: «تتغيّر الأمور كثيراً، ولكنّها تبقى هي هي». من يأبه إذا كانت الحريّة أو الديمقراطيّة أو السلام أو المساواة أو التعاون أو الصدق أو غيرها قيماً بحدّ ذاتها، أم قيماً بالنسبة لهدف أسمى؟ يكفي أنّها قيم يسعى إليها الإنسان، ويتمسّك بها عندما يصل إليها، ويدافع عنها ولا يتنازل عن أيّ قسط منها. ومن يأبه إذا أسمينا الهدف السامي الذي نسعى إليه السعادة أو جودة الحياة، طالما نستطيع تلمّس مظاهره وسلوك السبل الآيلة إليه؟

أين نحن اليوم في تفكيرنا حول القيم بالمعنى الواسع للكلمة، أي ما له قيمة فعلاً، يجدر السعي إليها؟ وأين نحن من تملّك القيم التي تؤدّي إلى نوعيّة حياة عالية للجميع؟

بالحقيقة، أنا من المتشائمين في هذا المجال، ولكن ليس لدرجة الاستسلام أو دقّ ناقوس الخطر. فمن جهة، أرى في سلوك أبناء وطننا، على الأصعدة المختلفة من دون استثناء، ما يدعو إلى التشاؤم في ما يخصّ تقدّمنا نحو نوعيّة حياة عالية. وليس خرّيجو الجامعات بمنأىً عن هذا الانتقاد، بل إنّهم في الغالب من مسبّبي الارتفاع في التشاؤم. لكنْ، في الوقت نفسه، لا يغيب عن بالي قول ذلك الكاهن الفرعونيّ، منذ ستة آلاف سنة: «العالم يعدو نحو الخراب، فالأبناء أصبحوا لا يطيعون آباءهم».

لكن، كيف يمكن أن ننتظر سلوكاً أفضل من دون فكر واضح بشأن القيم، ومن دون سعي حثيث لاكتسابها منذ الصغر، ومن دون التحصين الدائم لمقاومة الإغراءات التي تبعدنا عنها؟

ثالثاً - كيف يمكن تنظيم التنشئة على قيم نوعيّة الحياة والغيريّة في الجامعات؟

تبدأ التنشئة على قيم نوعيّة الحياة والغيريّة منذ الصغر. أمّا الجامعات فدورها مضاعف. فمن جهة، عليها أن تعوّض ما فات طلبتها في التعليم ما قبل الجامعيّ، وقد فاتهم الكثير حسبما يزعم كثيرون من أهل الجامعات، وحسبما تُظهره بعض الوقائع. ومن جهة ثانية، على الجامعات مسؤوليّة كبيرة تجاه المجتمع، إذ إنّها تخرّج قياديّي هذا المجتمع، الذين، وإن بقي أمامهم فرص للتعلّم والنموّ، فإنّ هذه لا تساوي الفرصة المكثّفة التي يتيحها لهم انخراطهم في برنامج جامعيّ.

وقد أفردنا في السابق، في كتابات عديدة، الكفايات المتوقّعة من خرّيجي التعليم العالي لتأمين نوعيّة حياة جيدة لهم، ولتسهيل مساهمتهم في تأمين نوعيّة حياة جيّدة لمحيطهم. وظنّنا أنّه، في غالب الأحيان، لا يؤدّي تنظيم الحياة الجامعيّة، الأكاديميّة والاجتماعيّة، في مؤسّساتنا، إلى اكتساب الكثير من هذه الكفايات، الأكاديميّة منها، والشخصيّة، والعلائقيّة، والاجتماعيّة.

كما أنّنا اقترحنا في السابق، ومن على منبر هذه الجامعة بالذات، طريقاً لجعل طلبة الجامعات يرتقون، ولو لحين، نحو الغيريّة، على أمل أن يَرسخَ هذا الارتقاءُ في سلوكهم بعد التخرّج. وكان هذا الاقتراح يقضي بأن يساهم كلّ طالب وطالبة، في خلال دراسته، بمشروع خدمة لمجتمعه. وقد أخذ بهذا الاقتراح بعضُ جامعات المنطقة العربيّة، فجعلت إحداها خدمة المجتمع المحلّي شرطاً من شروط التخرّج.

هل التغيير نحو مزيد من الأنسنة في التعليم العالي ممكن؟ هل يمكن إدخال مزيد من الأنسنة في التغيّرات الحاصلة على الصعيد العالميّ، ولا سيّما من جهة العولمة وتقانات الاتصال والمعلومات؟ هل يمكن إحلال مجتمع المعرفة والتعلّم؟ هل يمكن الارتقاء بنوعيّة الحياة إلى المستويات التي يتيحها تقدّم العلوم على أنواعها؟

ذلك كلّه ممكن. ولكنْ، ليس من دون رؤيا واضحة لماهيّة نوعيّة الحياة ومتطلّبات تأمينها على صعيد الفرد والمجتمع، ومن دون وعي فائدتها للرقيّ البشريّ، ومن دون التزام الواعين وعملهم الدؤوب في سبيل تحقيق مقوّماتها. ومن هو في موقع أفضل من الجامعيين لتأدية الأدوار المطلوبة، إنْ في البحث أو التوعية أو العمل الهادف؟

رابعاً - ما دور الدولة في ذلك كلّه؟

يرى زميلنا الدكتور عدنان الأمين (وأنا أوافقه الرأي) أنّ للدولة ثلاثة أدوار تؤدّيها في ما يتعلّق بالتعليم العالي هي: التأطير، من خلال التشريع والتوجيه (وضع السياسات)، والتسيير ومن ذلك المساءلة، والرعاية. فهل للدولة دور في تحديد القيم الآيلة إلى نوعيّة حياة جيدة، وفي تنظيم التنشئة عليها في الجامعات؟

الكلّ يتعلّق بالتوافق الذي يمكن أن يحصل حول نطاق عمل الدولة بشكل عامّ، وفي التعليم العالي بشكل خاصّ، الذي تتصارع حوله التيّارات الفكريّة من أقصى المغالين بالخصخصة إلى أقصى المغالين بالضبط الصارم لكلّ شاردة وواردة. برأيي أنّ المسألة التي تهمّنا اليوم تقتضي تدخّلاً من الدولة القادرة على ثلاثة مستويات، ينطبق الأوّلان منهما على جميع مؤسّسات التعليم العالي، خاصةً كانت أم حكوميّة، بينما ينطبق الأخير بخاصّة على المؤسّسات الحكوميّة.

أوّلاً، يمكن للدولة أن تمارس تدخّلاً، ولو محدوداً، في مدى سعي الجامعات نحو تأمين نوعيّة حياة جيّدة من خلال حقّها بمساءلة مؤسّسات التعليم العالي بشأن كلّ ما يتعلّق بالصالح العام.

ثانياً، يمكن للدولة أن تتدخّل في هذا الأمر من خلال رعايتها للتجارب الرائدة، وتشجيعها لتعميم التجارب ذات الأثر الإيجابيّ على الصالح العامّ.

ثالثاً، يمكن للدولة أن تضطلع بدور توجيهيّ أكبر تجاه المؤسّسات الحكوميّة. وعند ذاك، يمكن لها أن تضع سياسات تؤدّي إلى اعتماد هذه المؤسّسات برامج ومشاريع محدّدة، من شأنها أن ترتقي بنوعيّة الحياة، في المؤسّسة وخارجها، إلى المستويات المنشودة.

هل تنتظر الجامعات أن تتحرّك الدولة في هذا الاتجاه قبل أن تُقدم؟ بالطبع، لا. فالمسؤوليّة الأولى في هذا الأمر تقع على المؤسّسات. ولها القدرة على التحرّك، إذا لم تستسلم التقاليد أو الحلول السهلة.

كلمة د. إلهام كلاّب البساط

الأدوار التربويّة لأنسنة التغيير
دور الجامعات إدارةً وأساتذة وطلاّباً

أشكر منظّمي هذا المؤتمر لأنّهم جمعوا كلمتي إلى كلمة طلاّب جامعة سيّدة اللويزة. فمن جهة، سيختلط الأمر في تصنيف الأدوار والأعمار، ومن جهةٍ أخرى سيمنحني هذا الهواء المستقبليّ نضارة في التفكير، أجد نفسي مجبرة عليها عندما أقاسم الشبابَ الكلام.

أمام السؤال الذي يطرحه العنوان: أيّة قيم لتحسين نوعيّة الحياة وللارتقاء بالانسان نحو غيريّته، أتوقّف مباشرةً عند قيم ثلاث أعتبرها أساسيّة، وهي: المعرفة، والحوار، والصدق.

وهي قيم مترابطة التحقّق، متفاعلة، يؤدّي كلّ منها إلى جلاء صورة الآخر.

أوّلاً: المعرفة كقيمة أساسيّة، وكتوق يشابه التوق إلى المطلق من دون عصبيّة انتماء. هذه القيمة التي تتعدّى تقنيّاتها الفكريّة للوصول إلى الطرح الوجوديّ للأسئلة الأساسيّة في كلّ مجتمع محليّ يغرق في مشاكله، وتُغرقه العولمةُ الآن في مشاكلها.

المعرفة تقودنا إلى أن نطرح الأسئلة عن معنى وجود الجامعة في مجتمعاتنا النامية، وهل هي موجودة لهيكلة علميّة أم لرؤية علميّة؟ هل هي للشهادة أم للمعرفة؟ وكيف نخلّص الجامعات من دورها والعلم من شهاداته؟ أسئلة تتطلّب مواجهة التعداد الكمّيّ للجامعات والانبهار باللقب العلميّ، وشحذ الابداعيّة في سبيل تبديل الدور وتعميق الأثر.

المعرفة تقودنا إلى أن نطرح الأسئلة الحرّة لنجرؤ على الاجابة الحرّة. والمعرفة تستنبع الحريّة التي تتغذّى من نفسها، وتكسر، بتواصل، حدودَها.

بذا تصبح المعرفة النقض المتواصل للقناعات، والمحفّزَ لما وراءها. وبذا نستعيد السؤال عن وظيفة الجامعة: هل هي استعادة المعرفة أو تحفيز المعرفة، الأرشفة المطمئنة أو السؤال المضني؟

ثانياً: الحوار كقيمة أساسيّة، خاصّة في مجتمع متعدّد متنوّع. ولا يمكن أن تكون محاوراً، إلاّ إذا كنت قد حاورت نفسك؛ إذا كنت قد دخلت هذا العراك الانسانيّ الحقيقيّ داخل نفسك،

في مرحلة أولى لتكوين فسحة تلغي فيها قسماً من أناك لتقبّل الآخر، وفي مرحلة تالية لقبول التحوّل الذي يجب أن ينتابك عندما تلتقي بالآخر.

هذا الحوار تكون فسحةُ الجامعة موقعَ تحقّق عمليّ له، في حوار العقل وفي حوار الحياة كما في شبه انتفاء لشراسة المصالح التي تعيق اللقاءاتِ الحقيقيّة.

إنّ قيمة الحوار تكمن في تعلّم الاصغاء إلى الآخر، وفي احترام اختلافه الموازي لاختلافنا عنه، وفي سبر الغنى الذي يحمله هذا الاختلاف، سواء في التنوّع الانسانيّ، أو في المقارنة الايجابيّة أو في التبادل الثقافيّ والحضاريّ.

هذه القيمة تكتسب الآن، ليس فقط، أهميّة محليّة قصوى، بسبب حاجتنا المطّردة إليها في مجتمع متعدّد يسير دوماً على حافّة توازنه المنشود، بل في مجتمع عالميّ ينمو نحو أحاديّة السلطة والسيطرة، وأحاديّة الحضارة والتفرّد، وثنائيّة بدائيّة فجّة بين الخير والشرّير والمتحضّر والبدائيّ.

والحوار حوار الفكر الوسيع المتحفّز، لا لتسييج قناعاته، بل لتوسيع آفاقها، وحوار المُعاش اليوميّ، في الأفراح والأحزان وانفعالات النفس البشريّة وتحوّلاتها وأحوالها، إنّما هو المسيرة الفضلى نحو الغيريّة. وأعود إلى القول، بأنّ الجامعة هي المختبر المجتمعيّ الأساسيّ للتمرس بها.

ثالثاً: الصدق كقيمة أساسيّة، وكنتيجة عنقوديّة للقيمتين السابقتين. فلا معرفة من دون صدق، ولا حوار من دون صدق، ولا احترام للمعرفة وللآخر المحاور إلا بالاقتراب الصادق من الفكر ومن الانسان.

والصدق معركة مع النفس ومع الأنانيّة، وقد تكون الطريق الأساسيّ نحو الغيريّة. وفي العلاقات الجامعيّة، اختبار حقيقيّ للصدق، ورَوْزٌ لمدى استمراريّته.

إذا ذهبتُ مباشرةً إلى السؤال التالي الذي يطرحه موضوع اللقاء، وهو: كيف يمكن عمليّاً تنظيم التنشئة على هذه القيم في الجامعات، لأخذني القول، انطلاقاً من واقعنا، في هذا المجال، إلى الأساتذة قبل الإدارة.

فالتأثيرات التربويّة، من الناحية القيميّة، لا تزال حتّى الآن تأثير أساتذة أوّلاً قبل أن تكون تأثير إدارة؛ وتأثير أساتذة وصلوا هم إلى غيريّتهم، وتخطّوا دورهم، من ملقّن إلى مساعد على فتح أبواب المعرفة، إلى دليل وشاهد ومثال، إلى أستاذ بدّل في المعرفة. فهي ليست ما نعرف، بل ما نتحوّل إليه.

إذاً، إنّ هذه القيم في إمكانيّة تحقّقها في الأستاذ نفسه، قبل المؤسّسة، تبدو وكأنّما هي ليست في التنظيم قدر ما هي في التحوّل الداخليّ والشخصيّ للمفاهيم، ممّا يحدّ من تأثيرها على المستوى العام.

ولكن، كي تتحوّل مسيرة هذه القيم إلى نهج في جامعاتنا، لا بدّ من سياسة إداريّة واعية ذات أفق إنسانيّ مستقبليّ، ولا بدّ من متابعة متواصلة ترصد تطوّر التعليم الجامعيّ كمّاً ونوعاً.

فالتوسّع الكميّ في الجامعات، والذي يفترض ازدياداً سريعاً في عدد المعلّمين وعدد الدارسين، يرزح بثقله على نوعيّة المعلّمين ونوعيّة المتخرّجين، في سرعة تخريج تجعل من الجامعة مصنع معلومات لا موقع تحوّل علميّ وقيميّ وإنسانيّ يحتاج إلى تخمّر الوقت والانصات والمعاناة.

كما أنّ ثورة تكنولوجيا المعلومات التي رسمت علاقة جديدة بين المتعلّم والعلم والأستاذ والادارة، وأجبرت الجميع على التحوّل، لم تطوّر بعد قيمها العلائقيّة الجديدة في تشابك التقنيّة الحديثة مع المواجهات التقليديّة.

إضافةً إلى أنّ مجتمعنا يفتقر، بشكل عام، إلى برامج إعداد للمعلّمين تواجه التبدّلات المستقبليّة السريعة، وتستطيع الموازنة عمليّاً بين دفق المعرفة واختمار القيم.

وأكاد أقول يفتقر إلى رؤية سياسيّة، تنبع منها هذه الرؤية التربويّة، التي تتبلور في قيم تكون الجامعة مسرحاً فسيحاً لاختبارها وتحقّقها.

في هذا المسار قد يشكّل نسق القيم الأساسيّة التي ذكرناها، وغيرها، مجال تنسيق بين إدارات الجامعات في لبنان لصياغة نموذج انسانيّ، يشهد، فيما أبعد من أكاديميّته ومعرفته، على ارتقاء متواصل نحو غيريّته وانسانيّته، من خلال رعاية القيم كرعاية العلم.

كلمة أ. د. أنطوان مسرّه

تنشيط الالتزام المواطنيّ في الجامعات في ظلّ العولمة والتكتّلات الفئويّة: دور الجامعات*

١- برامج وأساليب التعليم الجامعيّ

لا يقتصر التعليم على اكتساب معرفة، بل يشمل العلاقة بالمعرفة. هل المعرفة وسيلة للسلطة؟ أو لكسب المال؟ أو للمكانة الوظيفيّة والاجتماعيّة؟ المعرفة خدمة.

هناك ثلاث مراحل تاريخيّة في علاقة الانسان بالعلم: ١) العلم مفيد، ٢) يمكن أن يكون مفيداً، ٣) الحذر من العلم الذي يمكن أن يُستخدم للدمار، وبروز الاهتمام الخلقيّ اليوم كجزء ملازم للمعرفة.

كيف يكتسب الطالب علاقة بالمعرفة؟ من خلال الأعمال التطبيقيّة والتدريب والنشاطات. من ينجح هو من يتمتّع بالمعرفة العلائقيّة savoir relationnel.

هناك ضرورة للتغيير في مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعيّة وتقييم الأبحاث: أن يرافقَها نشر وتعميم، وكذلك جوانب تطبيقيّة.

المعرفة المجزّأة خطيرة، بخاصّة في العلوم. يظهر من عدّة تحقيقات اجتماعيّة أنّ المتعصّبين قادمون غالباً من كليّات علوم.

يعود اليوم المعلّم بقوّة كناظم وموجّه إلى المعرفة.

منذ سنوات، يظهر تحوّل في كليّات الحقوق نحو اهتمام أكبر بالحقوق. هل كليّات الحقوق هي كليّات حقوق أم مجرّد كليّات قانون؟

---

* النصّ موجز مداخلة شفويّة، ونقلاً عن آلة تسجيل.

٢- المواطنيّة الطلاّبيّة: إعادة خلق لبنان

تبدو الانتخابات الطلاّبيّة اليوم إعادة انتاج السلوكيّات الزبائنيّة ومسعىً استقطابيّاً لحزبيّات هاربة. إلى أيّ مدى يتمتّع الطلاّب، وهؤلاء المنتمون إلى أحزاب وتيّارات سياسيّة، باستقلاليّة فكريّة؟

يمكن إيجاز السلوك المواطنيّ بثلاثة: أنا معنّي، أنا مشارك، أنا مسؤول.

أصبح اليوم وهم اللبنانيين بشأن الدولة العادلة والقادرة العائقَ الأكبر تجاه ممارسة مواطنيّة فاعلة وتحقيق التنمية على كلّ المستويات. ينبع هذا الوهم، الذي برز بوثبة جديدة بعد توقّف الحرب، من الأنظمة السلطويّة السائدة في المنطقة، ومن ضعف تجذّر الثقافة الديمقراطيّة، ومن الميل الانسانيّ الغريزيّ إلى الأب، بمفهوم فرويد، والذي يطمئن ويحمي ويوزّع خيراته.

لكنّ الدولة في الأصل، وحسبما تظهره التجربة التاريخيّة، هي أداة قمع يقتضي دوماً الحذر من تسلّطها، ويقتضي، من خلال يقظة دائمة وآليّات مناسبة، وضع حدود لها ومراقبتها ونقضها، وبخاصّة ملاحقتها باستمرار من خلال ممارسة مواطنيّة يوميّة، لئلاّ تنحرف نحو السلطويّة. تتبع نظريّة مونتسكيو في فصل السلطات من هاجس لجم الطابع القمعيّ أساساً للدولة. وعندما نتكلّم اليوم عن دولة الحقّ (نستعمل عبارة دولة القانون، بينما الحقّ هو الضامن، والقانون قد يكون تعسفيّاً)، فإنّنا نُدخل الدولة في آليّة معقّدة في حقوق الانسان تناقض، بشكل مطلق، انتظارنا للدولة في لبنان. ليست الدولة في طور البناء الديمقراطيّ مؤسّسة عامّة فعلاً، بل هي مخصخصة ومعبّأة لصالح «النظام» وأرباب الحكم. ينبعث سياق الدولة الناظمة للشأن العامّ من قوى كامنة أو علنيّة متعارضة مع الدولة القمعيّة، وغالباً «الخاصّة».

إنّ القاموس السياسيّ اللبنانيّ المتداول الذي يبالغ في استعمال عبارة دولة، حتّى عندما يؤدّي موظّف من الفئة الخامسة وظيفته أو لا يؤدّيها، يعبّر عن افتقار إلى ثقافة مواطنيّة، بالرّغم من أنّ لبنان يتمتّع بتقاليد حقوقيّة وديمقراطيّة عريقة. وتعمّمت ايديولوجيا إسلاميّة مبسّطة تختصر الاسلام بثلاث د: دين ودنيا ودولة، فتدعم في الثقافة السياسيّة العربيّة وهم الدولة، بينما القرآن لا يستعمل عبارة دولة بمعنى الحكم، بل بالمعنى اللغويّ في التحوّل.

لا يدلّ الافراط في استعمال كلمة دولة في لبنان، من قبل سياسيين وعلماء سياسة وإعلاميين، على الحرص في بناء الدولة الديمقراطيّة، بل، من خلال هذا الافراط، تضيع مفاهيم المسؤوليّة والشفافيّة والمساءلة خلف العبارة العامّة والاطلاقيّة: «هذه هي الدولة!»

قد يتساءل مثقّفون منظّرون: هل يبدأ التغيير من فوق أو من القاعدة؟ إنّ السياسة الفاعلة هي كالنبات الذي يستقي غذاءه وينمو، من جذوره الغارقة في الأوحال، ومن أغصانه المعرّضة من فوق للهواء وأشعّة الشمس.

يبدو أنّ السياسة ممنوعة في الجامعات، وتنتشر حالة من اليأس والاحباط والتشاؤم وعدم الثقة. هذه الحالة النفسيّة تدمّر أعظم الأمم.

* * *

ومن العوائق في الثقافة المواطنيّة في الجامعات عقدة النقص لدى الكثير من الجامعيين حول النموذج اللبنانيّ، بينما لبنان في وحدته وتنوّعه هو «مستقبل العالم». ولم تساهم التجربة، خلال سنوات الحرب، في إعادة النظر في بعض الأطر الذهنيّة لمقاربة التجربة اللبنانيّة. إنّ الثقة، بمعنى لبنان ورسالته، هي من واجبات التعليم الجامعيّ في لبنان في مرحلة الإعمار. وتبرز الحاجة إلى نقل الذاكرة الديمقراطيّة للجيل الجديد من اللبنانيين، من خلال الجامعات. لا يمكن، بعد اليوم، دراسة لبنان إلاّ من منطلق مقارن.

* * *

وهل العلاقات في الجامعة مبنيّة على قواعد معلنة أو ضمنيّة، معروفة وثابتة ومطبّقة فعلاً، يعتبرها المسؤولون مرجعيّة لهم، وتقوم على حقوق وواجبات؟ أو، على العكس، هل هذه العلاقات مبنيّة على نفوذ وممارسة ونفوذ حسب توازن القوى والاستنسابيّة، واستناداً إلى الروابط الشخصيّة أو المصالح الفرديّة؟

يكتسب الشاب ثقافته الديمقراطيّة في العائلة والمدرسة والجامعة، ومع رفاق العمر، ومن خلال البنيات الأوّليّة والوسيطة في المجتمع، أي النوادي والجمعيّات وعلاقات التبادل والعمل. لا تقتصر تالياً السلطة وممارستها على البنيات الحكوميّة. كلّ مؤسّسة تمارس سلطة في التقرير والمراقبة والتنفيذ.

المحور الأساسيّ في التربية الديمقراطيّة ليس مجرّد كتاب، بل كيفيّة ممارسة السلطة بشكل يدرك فيه الطالب أنّ تقويمه الدراسيّ ونجاحه ورسوبه والاهتمام به تستند إلى قواعد يعود إليها الجميع، وتُطبّق فعلاً على الجميع. ونعني بالجميع أبناء «الشخصيّات» والقبضايات والفاجرين، والشاطرين في نسج علاقات مجاملة ومصالح، وكذلك المتعثّرين والخجولين «والمعتّرين» والمنزوين في آخر القاعة، وكلّ الذين لا يتقنون اللجوء إلى القوّة أو شبكة النفوذ أو التحايل للدفاع عن أنفسهم.

تعاش يوميّاً مبادئ الكرامة والمساواة وعدم التمييز والمصلحة العامّة... من خلال مسالك المسؤولين التربويين والمعلّمين والطلاّب في علاقاتهم مع الإدارة وفيما بينهم. ونظام الانتخابات الطلاّبيّة هو الإطار، حيث يتدرّب الشبّان على الانتخاب والقيادة وممارسة

المسؤوليّة الجَماعيّة والنقاش لبلورة المصالح وتحقيق المصلحة العامّة. يتطلّب تالياً نظام تمثيل الطلاّب توجيهاً ومتابعة ومراقبة لتحقيق أهدافه في التثقيف الديمقراطيّ التطبيقيّ واليوميّ.

قد تتحوّل الانتخابات الطلاّبيّة، في غياب التوجيه، إلى وسيلة في إعادة إنتاج سلوكيّات في النفوذ واستغلال النفوذ والاستزلام وعلاقات السلطة والقوّة والتبعيّة والمصالح الفرديّة الآنيّة. والطلاّب قد يُعيّنون أو يُنتخبون من دون تدريب على المسؤوليّة ولا تحديد لدورهم، ومن دون حدّ أدنى من نظام داخليّ. في حالات عدّة وجدنا أنّهم تحوّلوا إلى وسيلة نفوذ، إذ يمارس الضغط على الطلبة ويخضعون لتجاذبات. أصدقاؤهم يتدخّلون في النظام، ويصبحون عنصراً ضاغطاً على زملائهم وعلى المعلّم الذي يبدأ بمراضاتهم لتسيير الأمور؛ وهذا يعني إعادة إنتاج سلوك سياسيّ سائد في البلد.

درجت سلوكيّات بشكل لم يعد هناك قاعدة. حاول أستاذ في إحدى كليّات الحقوق استكشاف ماذا يعني القانون لطلاّب السنة الأولى. جميع الأجوبة كانت أن القانون يعني: عقوبة، ردع، سجن... ولم يُجب أحد بأنّ القانون حماية.

وضع برنامج «المواطنيّة الطلابيّة» في المؤسّسة اللبنانيّة للسلم الأهليّ الدائم «ومرصد الديمقراطيّة في لبنان» في مؤسّسة جوزف ولور مغيزل في سبيل تأهيل الشباب، وبخاصّة التلامذة والطلاّب، على المسالك الديمقراطيّة في العلاقات اليوميّة المعيوشة، بشكل تكون فيه هذه العلاقات مبنيّة على قواعد، لا على القوّة والنفوذ والشطارة، وبالتّالي للمساهمة في تحويل مفهوم السياسة من ممارسة نفوذ إلى مفهوم إدارة الشأن العامّ.

القضيّة الكبرى التي تتطلّب تعبئة جهود شباب لبنان والتزامهم ومثابرتهم، والتي تحتاج إلى توجيه وثقافة وقيادة، تختصر بعبارة قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني: «لبنان هو أكثر من بلد، إنّه رسالة». إنّها رسالة نجاح، وحدته في تنوّعه، في مطلع القرن الواحد والعشرين. لبنان هو اليوم في صلب ثلاث قضايا عالميّة: قضيّة الحوار بين الأديان، وقضيّة مصير الدول الصغرى في النظام العالميّ، وقضيّة الأنظمة التوافقيّة أو المشاركة في المجتمعات المتنوّعة البنية ومدى فعاليّتها. إنّ القضايا الأخرى في التحرير والسيادة ودور لبنان العربيّ وتجديد النهضة العربيّة هي متفرّعة وملازمة للقضيّة الكبرى التي هي نجاح التجربة اللبنانيّة، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتيّ المتعدّد القوميّات وتفكّك يوغوسلافيا.

نعيش في عالم تُنشر فيه الثقافة الاستهلاكيّة، ويتراجع الالتزام لصالح البحث عن السعادة اليوميّة، ويعمّ الحذر تجاه الايديولوجيّات. حتّى حقوق الانسان، في مجتمعات الرفاهيّة،

يُخشى أن تفتقر إلى البعد النضاليّ، إذ يطالب بعض الناس بحقوقهم كموادّ استهلاكيّة، متناسين الجهد النضاليّ التاريخيّ وصولاً إلى هذه الحقوق.

هجرة الشباب عن لبنان هجرة جغرافيّة ونفسيّة أيضاً. يدركون أنّ الآباء والأجداد يتركون لهم إرثًا ثقيلاً في سلبيّاته وإيجابيّاته. إنّه إرث صعب في واقع الجغرافية السياسيّة اللبنانيّة. وهو إرث صعب في واقع القوى السياسيّة التي تعيد إنتاج أنماط الماضي النزاعيّة. وهو صعب في واقع انتشار الأصوليّات والسجالات السياسيّة التقليديّة وتبادل التخوين والاتهامات، وكأنّ الحرب بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ كانت مجرّد «أحداث».

إنّ إعادة إحياء معنى لبنان، وإنجاح تجربته في المنطقة، وتثمير تراثه الديمقراطيّ وتجديد النهضة العربيّة تتطلّب جهوداً كبيرة من الجامعات، بخاصّة للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

لبنان وطن صعب، ولكن غير مستحيل. يمكن أن تثير صعوبته الابداع والحماس والالتزام. يصف غسّان تويني «لبنان وطن الخطر الدائم»[١]. يصبح لبنان بلداً ميؤوساً منه، إذا استقالت إرادة أبنائه، وبخاصّة شبابه الطلاّب، بينما يتوجّب علينا جميعاً «إعادة خلق لبنان».

يهدف ملف «سياسات شبابيّة» في نهار الشباب، بالتنسيق بيني والسيّدة رولا مخايل، إلى:

١- **الثقة**: تنمية ثقة الشباب بلبنان كتجربة ليست كلّها سلبيّات في تاريخها، ويجب أن تكون نموذجيّة على المستوى العالميّ.

٢- **الجمعيّات**: تأطير الجهود وتعبئتها لدى القيادات الشبابيّة والجمعيّات الشبابيّة، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والمساعدة في أن يكون لدى هذه القيادات رؤية ومشروع.

٣- **فكر متميّز**: تنمية الاستقلاليّة الفكريّة لدى الشباب كي يكونوا عنصر تغيير، تجنّباً لمخاطر التبعيّة والاستيعاب من قوىً تسعى، من خلال الهيئات التمثيليّة في الجامعات، إلى استعادة شعبيّات هاربة.

٤- ثقافة مواطنيّة وتوبة قوميّة: بلورة ونشر ثقافة مواطنيّة في بلد متعدّد الأديان والمذاهب. هذه الثقافة هي ركيزة بناء دولة الحقّ والاندماج الاجتماعيّ والمناعة اللبنانيّة تجاه مخاطر حرب أهليّة أو داخليّة مستعادة هي الشرّ المطلق. كيف نستفيد تالياً من آلام

١- Ghassan Tuéni, Liban patrie du risque perpétuel, XIIe colloque du Gisgui, 31 mai 1999, Dar an-Nahar, 18 p.

وغنى التجربة بين ١٩٧٥–١٩٩٠ لنشر توبة قوميّة رادعة لكلّ الأجيال اللبنانيّة القادمة؟ إنّ الورشة في المركز التربويّ للبحوث والانماء، بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ في مجالي التربية المدنيّة والتاريخ، كانت أهمّ عمل ثقافيّ تربويّ في لبنان منذ العشرينات. إنّها تحتاج إلى قيادة واستمراريّة وتركيز على روحيّتها، بدلاً من ضربها بقرارات قصيرة النظر.

٣- برامج الجامعات البحثيّة

ليس الشباب مجرّد شريحة عمريّة، بل يقتضي إشراكهم في كلّ البرامج والمشاريع من دون استثناء، وبخاصّة في البرامج البحثيّة في الجامعات. في هذه الحالة ينمو إدراكهم لحاجات الناس ودورهم ومسؤوليّتهم ولوظيفة المعرفة لنموّ الشخصيّة بالتفاعل وبخدمة المجتمع.

أجمل ما سمعته هو ما قالته لي طالبة عندما سألتها بعد سنوات إذا استفادت ممّا سمعته منّي في الجامعة، فقالت: «أنا الذي تغيّرت».

كلمة د. فاديا كيوان

-في عناوين-

دور الجامعات الجامع

عودةً إلى **دور الجامعات** الرئيسيّ، فهو خلق المناخ **الجامع** لكلّ الاتجاهات وفتح حوار حول المسائل الكبرى المطروحة محليّاً ووطنيّاً وإقليميّاً وعالميّاً.

الجامعة هي غير المعاهد العالية للتعليم التكنولوجيّ؛ فهي تُعنى بطرح القضايا الانسانيّة الكبرى، فيما المعاهد تعنى أكثر، بشكل مباشر، بنقل العلوم والتكنولوجيا والإعداد لسوق العمل.

– الجامعة ترتبط بالمجتمع، وليس فقط بسوق العمل. الجامعة محصّنة بالحريّات الأكاديميّة، وبالتّالي يمنحها هذا الامتياز الحريّة الكافية لقيادة الحوار في المجتمع ودفع كلّ الاتجاهات إلى التفاعل والبحث عن الأفضل.

– الجامعة هي الفضاء الوحيد القادر على احتضان الفكر الانسانيّ، في أبعاده النقديّة، إزاء الواقع؛ وبالتالي، عليها أن توفّر الشروط الأساسيّة للانتاج الفكريّ. وهي بالتّالي لا تتنفس إلاّ **بالبحث العلميّ** والانتاج العلميّ. في هذا الاطار، تشكّل الجامعة **حليفاً طبيعيّاً لمؤسّسات المجتمع المدنيّ**. وهي المكان الذي يمكن أن يضيء حركة المجتمع المدنيّ، ويساهم في تفعيلها. وهي القادرة على **رفد المجتمع بالطاقات** الفكريّة والقياديّة والاصلاحيّة تباعاً.

صحيح أنّ الجامعة هي المنبع للانتليجنسيا Intelligentsia، لكنّها تصبح جامعة أكثر إذا استطاعت أن **تحتضن الفكر الاصلاحيّ**، مثلما تحتضن الفكر الملازم للسُلطة.

في لبنان، نعيش اليوم لحظة تحوّل كبيرة؛ وجامعاتنا في امتحان، لأنّ التكييف مع حاجات المجتمع هو الذي سيضمن لأيّ منها مستقبلاً، حيث تستطيع كلّ منها أن تكون رئة ومتنفسّاً للمجتمع ومنارة تَهديه نحو مستقبل أفضل، وتعدّ له المواطنين القادرين على قيادته في اتّجاه غدٍ أفضل.

القسم الثّالث

الموضوع: **التزامات الجامعة في المجتمع: التحدّيات الجديدة وكيفيّة مواجهتها، (نماذج تطبيقيّة)**

الرئيس: **د. هنري عويط**

المتكلّمون:

د. جوزف أبو نهرا الجامعة ومعالجة التهميش (تهميش الانسان والمعارف: تعليم مستمرّ أو تعليم مدى الحياة وكيف؟)

د. أحمد البعلبكي الجامعة والتنمية المستدامة (تجربة معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة)

المهندس بشير مجاعص الجامعة والمدنيّة (أيّة مُدُنية لتوسيع رقعة مَدَنيّة المجتمعات؟)

هيام القاعي الجامعة وتنمية الصحّة (تجربة مركز الصحّة العائليّة والمجتمعيّة في الجامعة اليسوعيّة)

د. شاهين غيث الجامعة وتنمية الحياة الشبابيّة في المجتمع

امات الجامعة في المجتمع
ات الجديدة وكيفيّة مواجهتها

نشارك فيها اليوم، وموضوعها الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر،
مناقشة والحوار في شأن التوجّهات الجديدة التي يُطلب من
والتوفير آليّات التعبير عنها، على مستويات البحث العلميّ والتعليم
وتنشيط الالتزام بالقضايا المجتمعيّة.

هذه التوجّهات في سياق التغيير، التغيير الذي يُفترض إحداثه في
الأخيرة قادرةً على مواجهة التحوّلات التي تعيشها مجتمعاتنا في
هي تحوّلاتٌ عميقةٌ وبعيدة الأثر، وينذر بعضُها بتفاقم الصدامات

جامعات عن أدوارها المنتظَرة في مجالات استشراف التغيير
يير في حالاته العفويّة والبدئيّة إلى حدوث أزمات فكريّة وإنسانيّة
ها اليوم.

سة، وهي الثالثة في برنامج هذه الحلقة الدراسيّة حول التزامات
ديات الجديدة وكيفيّة مواجهتها.

ت الأسئلة هو الطريقة الفضلى لمقاربة هذا الموضوع.

تبقى متجاهلةً لإشكاليّات التهميش الإنسانيّ الذي يزداد وَساعةً
معاصرة، من دون أن تسعى إلى إعادة النظر في نظام التعليم شاملةً
وإدارة المؤسّسات التربويّة، لكي يساعد التعليم، بشكل فاعل،
حياتهم، في مواكبة مستجدّات المعارف في انعكاساتها على
صاديّة والسياسيّة؟

– هل يمكن للجامعات أن لا تطرح إشكاليّة التنمية في أبعادِها المفهوميّة والتربويّة الشاملة، لكي يُصار إلى مواجهة فعليّة وفعّالة للتفاوت الاجتماعيّ والهدر البيئيّ الحاصلَين والمتزايدَين؟

– هل يمكن للجامعات أن لا تطرح أطراً جديدة للمدينة، بعد أن أصبح أكثر من ٧٠٪ من سكّان العالم يعيشون في مساحات مدينيّة، غرباء تدهورت بينهم الصلات الاجتماعيّة والإنسانيّة، فتهبط ناطحات سحاب في أكبر مدن العالم، ويزداد الخوف من الآخر يوماً بعد يوم، ويتفاقم الصراع على صعيد عالميّ على أساس مبدئيّ، انتمائيّ وعقائديّ؟

– هل يمكن للجامعات أن لا تعيد النظر في طريقة مواجهة المرض، حيث أصبحت الصحّة اليوم مقياساً للعلاقة مع الآخر ومع المحيط؟

– وهل يمكن للجامعات أن لا تعيد للشباب مكانتهم في المجتمع، فتعدّهم من جديد ليصبحوا مُمأسِسين لحياتهم المشتركة في مجتمعات يحلو فيها العيش معاً، ويوظّفوا الطاقات التي يزخرون بها من أجل النسج الدائم للعلاقات والفهم المتبادل بين أفراد وجماعات ينتمون إلى أصول ومعتقدات وثقافات مختلفة؟

كلمة د. جوزيف أبو نهرا

الجامعة ومعالجة تهميش الإنسان والمعارف

تتزايد أهميّة التعليم الجامعيّ أكثر فأكثر في عالم اليوم قياساً إلى تزايد دوره في ديناميّة المجتمعات الحديثة، ونتيجة التحوّلات المتسارعة في تقنيات التواصل بين مختلف شعوب العالم ومناطقه. لقد خبر العالم، من خلال التجارب، في جمال التعليم، أنّ نمط الإعداد الأساسيّ لم يعد كافياً لمواجهة حركيّة الحياة الناشطة في ميادين العمل والتبادل. كما أنّ تقسيم حياة الفرد إلى مراحل متميّزة: مرحلة الطفولة والشباب للتعليم المدرسيّ والجامعيّ، ومرحلة النضوج والنشاط المهنيّ، ومرحلة الشيخوخة والتقاعد، لم يعد مألوفاً في المجتمعات المتطوّرة، لأنّ تقسيماً كهذا لم يعد متطابقاً مع واقع الحياة المعاصرة، فكيف به مع متطلّبات المستقبل؟!

إنّ أيّة جامعة، مهما علا اليوم مستواها العلميّ والأكاديميّ، وتشعّبت فيها أنواع الاختصاصات، لا يمكنها أن تؤمّن لطلاّبها زاداً من التخصّص العلميّ يكفيهم باستمرار لمجابهة متطلّبات الحياة المهنيّة وتحدّيات العصر. ذلك أنّ التحوّلات السريعة التي نشهدها في بدايات القرن الواحد والعشرين، تتطلّب إعادة نظر متواصلة بالشأن المعرفيّ في مختلف مراحل الحياة.

لم يعد زمن التعلّم في عالمنا الحاضر محصوراً بمرحلة معيّنة من الحياة، بل أصبح ممتدّاً على مدى العمر، لأنّ ما هو متعارف على تسميته بالتعليم الأساسيّ وبالتخصّص الجامعيّ، ليس غاية بحدّ ذاته، إنّما هو الأساس لإقامة بنيان معرفيّ متواصل في سبيل إنماء الكيان الإنسانيّ للفرد؛ وهذا ما أكّد عليه مؤتمر جوميتان العالميّ حول التعليم للجميع سنة ١٩٩٠.

من هنا أنّ كلّ جامعة وكلّ مؤسّسة تعليم عالٍ لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع لتعديل مناهجها وبرامجها بشكل متواصل، ترى نفسها على هامش متطلّبات الحياة وديناميّتها، وتخرّج بالتّالي طلاّباً لا يتمتّعون بالأهليّة الكافية لمواجهة هذه المتطلّبات، فتقع الجامعة في منزلق التهميش المزدوج: تهميش المعارف، وتهميش الانسان.

تقع الجامعة في منزلق تهميش المعارف في حال اكتفت باعطاء الطالب كمّاً من المعارف في مجال اختصاص معيّن من دون إكسابه قدرات في التجدّد الدائم للتعلّم مدى العمر والتكيّف مع مختلف التغيّرات، وبخاصّة في ميادين العمل واختصاصاته.

وتقع في منزلق تهميش الانسان في حال عملت الجامعة على تطوير مناهجها لتلبية حاجات السوق مكتفيةً بمقاربة آنيّة ضيّقة تتأثّر بمبدأ العرض والطلب، ولا تأخذ بعين الاعتبار المبادئ والقيم الإنسانية، كما لا تعطي في مجال أهدافها حيّزاً هامّاً لنموّ الإنسان وسعادته وتحقيق ذاته الانسانيّة.

إنّ مفهوم التعليم المستمرّ أو التعلّم مدى الحياة ليس مفهوماً جديداً بقدر ما هو متجدّد. ولم يكن ليأخذ تلك الأهميّة في السياسات التربويّة اليوم لولا التغيّراتُ المتسارعة في المجالات السياسيّة – الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة؛ وهي تستدعي بإلحاح تبنيّ هذا المفهوم وتطويره وفقاً للمستجدّات.

بدأ المجتمع العالميّ بايلاء التعليم المستمرّ اهتماماً خاصّاً، منذ بداية الستينات من القرن المنصرم، وذلك عن طريق وضع برامج خاصّة لتعليم الكبار (المؤتمر العالميّ الثاني لتعليم الكبار، مونريال ١٩٦٠ والمؤتمر العام الثاني عشر للأونسكو، باريس ١٩٦٢). وفي بداية السبعينات، تمّ تأسيس اللجنة الدوليّة لتنمية التعليم من قبل منظمة الأونسكو، ١٩٧١، وعُرفت بلجنة إدغار فور. وقد أشار تقرير هذه اللجنة إلى «حقّ كلّ فرد بأن تتوفّر له إمكانيّة التعلّم مدى الحياة». كما أكّد هذا التقرير بأنّ مفهوم التعليم المستمرّ يطول كلّ نواحي الفعل التربويّ. وجاء المؤتمر العالمي الثالث لتعليم الكبار، طوكيو ١٩٧٢، ليؤكّد أنّ «حقّ الفرد في التعلّم ومتابعة التعلّم يجب أن ينظر إليه كسائر حقوقه الأساسيّة، كالحقّ في الصحّة والأمن وجميع أشكال الحريّات العامّة».

من المعروف أنّ التزام الجامعة بمحيطها وبرسالتها السامية يجعل منها مؤسّسة تعليم عالٍ متعدّدة الأدوار، يمكننا اختصار أبرزها بثلاثة: التعليم والتدريب، إنتاج المعرفة، وخدمة المجتمع. فكيف يمكن للجامعة أن تعالج مشكلة التهميش من خلال قيامها بالأدوار الثلاثة الأساس التي ذكرنا؟

إنّ التحوّلات المتسارعة في زمن العولمة الذي نعيش، تجعلنا نواجه واقعاً جديداً بسبب تزايد كميّة المعلومات بشكل هائل، إذ إنّها تتضاعف مرّة كلّ شهرين تقريباً؛ وهذا ما يجعل من الصعب، إنْ لم نقل من المستحيل، استيعابها جميعاً، لأنّ ذلك رهن بتطوّر المجتمعات فكريّاً

وتكنولوجيّاً. لأوّل مرّة في تاريخ التعليم تصبح إمكانيّة التحكّم بالتغيّرات المستجدّة من عوامل التمييز الأساسيّة بين الدول المتطوّرة والدول النامية. ومن أبرز ميادين التغيّرات المتسارعة، ميدان التكنولوجيا، وبخاصّة ما له علاقة بالمعلوماتيّة: أدواتٍ وبرامجَ.

تبرّر الحاجة بإلحاح إلى تكييف الجامعة مع ثورة التكنولوجيا المعرفيّة، وانخراطها بالتالي في مشروع التغيير. وهذا المشروع لا يتطلّب فقط تحديث التجهيزات وبرامج التعليم، بل يفرض تغييراً أساسيّاً في مفهومنا لدور الجامعة. لقد ولّى زمن الاكتفاء بتدريس المعارف وحفظها، وبات من الضروريّ اعتماد مقاربة جديدة تقضي بتوجيه الطلاّب وتدريبهم على استعمال قنوات التحصيل المناسبة التي توفّرها التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى المعلومة التي يحتاجون إليها. والمقاربة الجديدة تقضي أيضاً بتشجيع العمل الفريقيّ، وتدريب الطلاّب على التعاون ضمن فريق معيّن لمتابعة المستجدّ من المعارف وتبادلها في ما بينهم.

من البديهيّ أن تكون الجامعة منفتحةً على ظاهرة العولمة وفاعلة فيها، ذلك أنّ العديد من المشاكل التي يواجهها بعض الشعوب لا يمكن أن تجد له حلاًّ في إطار سياسة محليّة منغلقة على ذاتها. إنّ حركة العولمة لا تطول فقط الاقتصاد والسلع التجاريّة، بل تتعدّى ذلك إلى عولمة تبادل الأفكار والمعارف. ولا بدّ للجامعة من مواكبتها كظاهرة اقتصاديّة وثقافيّة، والتعامل معها بايجابيّة وديناميّة حتّى لا يقتصر دورها على التأثّر بالعولمة، بل يتعدّاه إلى الانخراط والتأثير فيها.

إنّ مواكبة العولمة تفرض اعتماد نمط التعليم المستمرّ، وهو يحقّق اندماجاً مزدوجاً: عموديّاً لامتداده على مدى العمر، وأفقيّاً عبر تكيّف الجامعة مع الواقع وتوفيرها إمكانيّة التحاق الطلاّب بها في أيّة مرحلة كانت من عمرهم، لمتابعة دروس عاديّة أو خاصّة، أو للالتحاق بدورات مكثّفة لتجديد معارفهم أو لاكتساب مهارات جديدة. وتعتبر ميزة الليونة في التكيّف مع نمط التعليم المستمرّ من الشروط الضروريّة لتجديد التعليم العالي، وجعله أكثر ديمقراطيّة. كما أنّها تجعل من الجامعة ميداناً مميّزاً للتلاقي واكتساب المعارف والإثراء المتبادل.

لتجنّب التهميش وتدارك أخطاره، تبرز الحاجةُ إلى تفاعل الجامعة مع محيطها، وبخاصّة مع قطاعات الانتاج وميادين العمل، لمواكبة الحاجات من جهة، والمساهمة في تطوير المجتمع من جهة أخرى. من وسائل التفاعل مشاركة أعضاء فاعلين في مختلف قطاعات الانتاج في إدارة شؤون الجامعة: وضع السياسة العلميّة، وتقديم الاقتراحات لتطوير برامج التخصّص أو تحويل بعضها، وذلك بشرط أن تكون العلاقة مع القطاعات الاقتصاديّة والفئات الممولّة علاقة شراكة لا علاقة تبعيّة. وقد نبّه رئيس الوزراء الفرنسيّ ليونيل جوسبان، في المؤتمر العالميّ عن

التعليم العالي الذي نظّمته الأونيسكو في باريس سنة ١٩٩٨، إلى خطورة العلاقة «الميركنتيليّة التي تجعل في التعليم العالي خاضعاً لسيطرة السوق، ذلك أنّ اقتصاد السوق هو واقع لا يمكننا تجاهله، ولكن من غير المقبول أن يشكّل أفق المجتمع. إنّه مجرّد أداة، وليس العقل المفكّر للديمقراطية».

تفاعل الجامعة مع محيطها يُبرز الحاجة إلى إعادة النظر في برامج التدريس والإعداد المهنيّ، بحيث تواكب حلقات الدرس حلقات تدريب خارج الجامعة، يتحضّر فيها الطلاّب لممارسة المهنة التي يتخصّصون فيها، وتكون هناك مداورة بين الدروس النظريّة والتدريبات العمليّة. أصبح من الشائع اليوم، في الدول المتطوّرة، وبخاصّة في فرنسا، الكلام عن التعلّم بالخبرة أكثر من الكلام عن التخصّص النظريّ، حتّى أنّ بعض مؤسّسات التعليم العالي (كالمعهد العالي للعلوم الاقتصاديّة والتجاريّة، ESSEC) أصبحت تفرض سنوات تدريب موازية لسنوات الدروس النظريّة، قبل إعطاء شهادة التخصّص للطلاّب الفائزين في الامتحانات النهائيّة (MBA).

ولكنّ إيلاء التدريب أهميّة خاصّة لا يعني أبداً أن يكون ذلك على حساب الدروس النظريّة، بل بالتكامل بين النظريّ والعمليّ. فمساهمة الجامعة في الانماء المستديم (durable développement)، والترقّي بالمجتمع نحو الأفضل، يتحقّقان عن طريق إعداد اختصاصيين متميّزين بالمعرفة الوافية والمهارة المميّزة، وإعداد مواطنين مسؤولين ملتزمين ببيئتهم. وهذا ما يفرض اعتماد مناهج تعليم، تتكيّف باستمرار مع الحاجات الآنيّة والمستقبليّة للمجتمع.

ويبرز هنا دور الجامعة الأساس، ليس فقط في استشراف آفاق المستقبل، بل في صناعته على أسس ثابتة وقيم خلقيّة، وذلك بتأمينها مجالاً منفتحاً للتعلّم مدى الحياة، وتوفيرها خيارات تخصّص متنوّعة ومرنة في الوقت نفسه، تسمح للطالب بالانفتاح بسهولة على اختصاص غير اختصاصه الأساسيّ، وتساعده على تفتّح شخصيته وتحقيق ذاته. وهذا من شأنه تجنّب التهميش، ومساعدة شباب اليوم في الإقلاع عن الاستهلاك السلبيّ، وتشجيعهم على المشاركة الناشطة في مجال الثقافة والعمل والمواطنيّة.

وتبقى النوعيّة في التعليم العالي هي الأساس، سواء في مجال التخصّص الأساسيّ أم في مجال التعليم المستمرّ، لتطوّر الذات أو لاكتساب مهارات مهنيّة جديدة. من هنا، تبرز الحاجة إلى تجديد معايير واضحة، وبناء أدوات مرجعيّة ملائمة، للحفاظ على النوعيّة. كما تبرز الحاجة إلى نظام تقييم جديد للمعارف والمهارات خاصّ بنمط التعليم المستمرّ، وهو من مسؤوليّة القطاع العام؛ ولكنْ، لا بدّ من تطوير الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ، من أجل تحقيق ذلك، وبناء شبكات عمل بين مختلف المشاركين في عمليّة التعليم أو التدريب المستمرّ.

إنّ المقاربة الجديدة لدور الجامعة، في عالم متسارع التغيّرات، تفرض أيضاً إعادة النظر بطرائق إعداد الأساتذة في المدارس وفي الجامعات، وتزويدهم بالمهارات الكافية التي تساعدهم على تجديد معارفهم وصقل مهاراتهم باستمرار عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة أو عن طريق دورات تأهيليّة منتظمة، حتّى لا يتخطّى الزمن قدراتهم ومهاراتهم ويصبحوا مهمّشين.

وفي مجال إعداد الأساتذة أو الطلاّب، لا يمكن للقيّمين على شؤون الجامعات أن يتجاهلوا التوجّهات المعاصرة للأهداف التربويّة، والمتمثّلة في المبادئ الأربعة التي أشار إليه تقرير لجنة جاك دولور، وهي: التعلّم لاكتساب المعرفة، التعلّم لنكون، التعلّم لنعمل، والتعلّم لنعيش مع الآخرين. وهذا تأكيد واضح بأنّ هدف التعليم ليس مقتصراً على اكتساب المعرفة، بل يتعدّاه إلى اكتساب المهارات المهنيّة، وتحقيق الذات الانسانيّة، والانفتاح على الآخر، أيّاً كان، وبغضّ النظر عن عرقه ومعتقده وجنسيّته. وبالتالي، فتوجّهُ التعليم لا يمكن أن يكون معرفيّاً ومهنيّاً فحسب، بل من المفروض أن يكون انسانيّاً بامتياز، وإلاّ تخلّف عن المساهمة في تحقيق سعادة الانسان في انفتاح شخصيّته وتحقيق ذاته وفي عيشه بسلام وباحترام متبادل مع الآخرين.

عالمنا اليوم بحاجة إلى إعادة الاعتبار للقيم وللحوار، وبخاصّة بعد الذي نسمعه من هنا وهناك عن صراع الحضارات. وللجامعة دور أساس في هذا المجال، عن طريق الاهتمام بصقل شخصيّة الطالب، وليس فقط باغناء معارفه. فأيّ معنى يمكن أن نعطي لمناهج وبرامج وقوانين وأنظمة، إن لم تكن غايتها الأساسيّة الإنسان؟

كلمة رئيس الجمعيّة اللبنانيّة لعلم الاجتماع
د. أحمد بعلبكي

حكاية الجامعة البرّيّة التي تتغيّر من تحت
(تجربة التحوّل إلى التنميّة المحلّيّة في معهد العلوم الاجتماعيّة)

مقدّمة

ظلّ علم الاجتماع إلى أواخر القرن العشرين يتأثّر في فهم الظواهر الاجتماعيّة بمسار الحتميّة المألوف في علوم الطبيعة الاختباريّة، حيث ينطلق هذا المسار من الملاحظة إلى الافتراض فالاختبار وصولاً إلى القانون المجرّد. هذا المسار الاختباريّ الذي يوصل في شروط التجريب عينها إلى النتائج عينها.

وإذا كان التجريب للوقائع الاجتماعيّة متعذّراً بالشكل الذي يُطبّق على الوقائع الماديّة الطبيعيّة، فقد استعيض عنه بتقنيّات الإحصاء التي سيستخدمها عالم الاجتماع في تأكيد فرضيّاته الحدسيّة حول تفسيره المسبق للظواهر الاجتماعيّة التي يلاحظها، أي لتأكيد الحدس المحكوم بتحسّساته وميوله في فهم المجتمع وتغيّراته، أو بكلام آخر لتأكيد حتميّة تفرضها نظرته الشخصيّة إلى الحياة والمجتمع، أي تفترضها إيديولوجيّته التي تحكم نظرته وتنظيره. أمّا الإيديولوجيا التي يرتاح الباحث لها ويتعامل بها مع شؤون الحياة وما وراء الحياة، فإنّها تزيّن له القدرة على التشخيص والتصنيف والعسف باختزال الظاهرة إلى الأبعاد المرئيّة المجزوءة منها، ثمّ لا يلبث هذا الاختزال أن يزيّن له العسف في التعميم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا العَسَفَ في المقاربات المؤدلجة كان حتّى الربع الأخير من القرن العشرين أشدّ ظلماً في المجتمعات الجنوبيّة الطرفيّ. ففي هذه المجتمعات تهيمن البداهات التقليديّة والإيمانيّة والتشخيصات المنمّطة المعتمدة حتّى في تنظير الباحثين الاجتماعيين المحافظين. فغالباً ما استند هؤلاء إلى التجريب الإحصائيّ، عبر الاستمارة التي تفرض منطقها على وعي المستجوب، غير عابئة بمنطق وعيه وعيشه، هذا المنطق الذي ينكشف في جلسات

المعايشة مع الانتروبولوجيين المراعين لذاتيّات الأفراد، وينغلق في الاستجواب في جلسات التحقيق مع السوسيولوجيين المُعرِضين عن تلك الذاتيّات. ولم يكن عسف المقاربات المؤدلجة، لدى الباحثين المحافظين، أقلّ ظلماً في مقاربات الباحثين الاجتماعيين الثوريين ممّن استندوا في مقاربتهم للتاريخ الاجتماعيّ إلى قوانين علوم الطبيعة، واختزلوا الجدليّة التاريخيّة إلى الماديّة التاريخيّة.

وفي أواخر القرن الماضي، ومع تهافت الأدلجة الاختزاليّة في المقاربة السوسيولوجيّة، برزت ضرورة تجاوز الحتميّة في المقاربة الاقتصاديّة الاختزاليّة التي كانت تعتمد في تشخيص وإدارة الموارد والحاجات. هذه المقاربة التي تركّز على ثنائيّة النموّ والتخلّف الاقتصاديين، اللذين تديرهما الدولة. وبرزت، في موازاة ذلك، ضرورة التحوّل إلى المقاربة التنمويّة التكامليّة في التشخيص وإدارة الموارد والحاجات التي تركّز على ضرورة الأخذ بالاعتبار للأبعاد المتعدّدة المكوّنة لميول الناس وخياراتهم، ومنها خاصّة البعد الثقافيّ القيميّ، والبعد الاجتماعيّ المؤسّسيّ، المحدّدان لفرص التنمية، وهذا ما باتت تطلق عليه تسمية الرأسمال الاجتماعيّ في ما يُسمّى التنمية البشريّة المستدامة، إلى جانب الرأسمال البشريّ والرأسمال الطبيعيّ.

كيف انعكست التحوّلات الخارجيّة والداخليّة على سوق البحث السوسيولوجيّ في لبنان؟

مع هذه التحوّلات الكبيرة في المفاهيم والسياسات الاقتصاديّة، بدأنا نشعر، في معهد العلوم الاجتماعيّة، بضرورة العودة إلى المفهوم التطبيقيّ للتدريس، وكانت قد حدّدته النصوص التأسيسيّة للمعهد، التي صدرت مع انطلاقة الإصلاحيّة الشهابيّة عام ١٩٥٩. هذه النصوص التي استهدفت إعداد كوادر مؤهّلة لتشخيص الأوضاع اللبنانيّة والشرق أوسطيّة، التي كانت تشهد صعوداً لدور الدولة في التنمية المركزيّة. وبدأنا نشعر، كباحثين سوسيولوجيين في المعهد، ومنذ مطلع التسعينات خاصّة، أن التحوّلات على صعيد المفاهيم وهيمنة اقتصاد السوق وإعادة النظر بالهيكلة الاقتصاديّة، مضافة إلى الاستعدادات لعمليّة إعادة البناء في لبنان بعد توقف المعارك، أخذت تلحّ في الطلبات على الأبحاث الاجتماعيّة – الاقتصاديّة القطاعيّة والمناطقيّة والمحليّة. وهي طلبات تصدر عن الوزارات والمنظّمات الدوليّة والمنظّمات غير الحكوميّة، لقياس وتحليل الأوضاع والحاجات والامكانات والجدوى المتوقّعة من المشروعات التي توفّرت لها في القروض والمنح (برنامج Med Associations الأوروبيّ أو برنامج وكالة التنمية الأميركيّة أو برنامج المساعدات النروجيّة أو الألمانيّة... وغيرها). وهكذا يلاحظ أنّ الفضل في إعادة الاعتبار للبحث الاجتماعيّ الاقتصاديّ والثقافيّ يعود للشروط التي كان يفرضها الأطراف الخارجيّون المقرضون أو المانحون في تعاقداتهم مع المنظّمات

الحكوميّة والأهليّة المحليّة، لأنّ الكثير من هؤلاء المانحين لا يثق بالتقديرات الإحصائيّة وبالقدرات البشريّة للشركاء المحليين.

وإذا كان الطلب على البحث السوسيولوجيّ قد بدأ خلال الثمانينات، عندما تكاثرت التدخّلات الإغاثيّة والتأهيليّة للمنظّمات غير الحكوميّة الأجنبيّة المانحة واللبنانيّة المنفذة، إلاّ أنّ الطلب الملحّ والمدروس على الأبحاث السوسيولوجيّة في أعقاب الحرب جاء ليلبّي حاجات مختلفة من أطراف معنيّة بالعمل الاجتماعيّ والبحث الاجتماعيّ – الاقتصاديّ ذي المقاربة السوسيولوجيّة. وكانت في طليعة هذه الأطراف المحرّكة للطلب على مثل هذه الأبحاث:

١– المنظّمات الدوليّة والأهليّة اللبنانيّة المهتمّة بإعادة تأهيل مئات عديدة من العاملات والعاملين في خدمات الرعاية الاجتماعيّة الإغاثيّة خلال الحرب، ممّن استقطبوا للعمل في مراكز الخدمات الحكومة والأهليّة بأجور متدنيّة، ودونما اعتبار لعدم تخصّصهم في العمل الاجتماعيّ.

٢– المنظّمات المانحة المهتمّة بتقييم جدوى المشروعات المنفّذة من المنظّمات المحليّة.

٣– والوزارات ومجلس الإنماء والأعمار لتوفير الدراسات المطلوبة في مجال تقدير الجدوى الاجتماعيّة والاقتصاديّة لشبكات البنى التحتيّة العامّة والاجتماعيّة والإنتاجيّة.

كيف تفاعل معهد العلوم الاجتماعيّة مع الانعطاف في المفاهيم والمنهجيّات وفي الطلب على البحث السوسيولوجيّ؟

١- التفاعل الأوّل

برزت في معهد العلوم الاجتماعيّة مبادرات من باحثين فيه، راحوا يعقدون الشراكات مع جامعات أوروبيّة للحصول على تمويل توفّره برامج (Med)، كان قد أطلقها وموّلها الاتحاد الأوروبيّ منذ عام ١٩٩٢ لتغطية أكلاف أبحاث ينفّذها باحثون لبنانيّون بالتشارك مع باحثين أوروبيين.

وقد عملت رئاسة الجامعة على توقيع بروتوكولات التعاون المسهّلة للاتصال، وشكّلت مكتب التنسيق للعلاقات الخارجيّة الذي حصرت به الاتصالات وعقود التعاون مع الجامعات في الخارج.

٢- التفاعل الثاني من خلال تأسيس فرع التنمية المحليّة والخدمة الاجتماعيّة

وفي هذا السياق من الطلب على البحث السوسيولوجيّ الاجتماعيّ – الاقتصاديّ المتحرّك مع التحوّلات العالميّة في مفاهيم التنمية ودور الدولة، ومع توسّع المفاهيم والأدبيّات حول التنمية البشريّة التي شاعت في العالم عبر التقارير السنويّة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ الصادرة منذ عام ١٩٩٠،.. هذه التقارير التي رجّحت فيما رجّحت مقولات التنمية المحليّة والتحوّل عن موديلات النموّ المدولن، بادر أساتذة باحثون في معهد العلوم عام ١٩٩٣ إلى التحوّل في الدراسات العليا عن تدريس فرع علم الاجتماع الريفيّ واستبداله بفرع التنمية المحليّة والخدمة الاجتماعيّة، وبرّروا هذا الاستبدال بتعثّر إمكانات التوثيق في الإدارات الحكوميّة عن المعطيات الزراعيّة والريفيّة، وبتعثّر إمكانات التجوال بين المناطق، وبضرورة تلبية الطلب المتزايد على دراسات التشخيص والتقييم للتدخّلات في المجتمعات والجماعات المحليّة. تمكّن أولئك الأساتذة من استصدار نصّ، وافق فيه رئيس الجامعة اللبنانيّة آنذاك، على إعطاء مضمون أكاديميّ ومهنيّ لهذا الفرع، يخدم قضايا ومنهجيّات التنمية المحليّة والخدمة الاجتماعيّة. وأصبح لهذه القضايا والمنهجيّات في المعهد كيانيّة جديدة تحمل اسماً مزدوجاً (علم الاجتماع الريفيّ للتنمية المحليّة والخدمة الاجتماعيّة)، يراعي في شقّه الأوّل التسمية الواردة في قانون المعهد ٦٧/٧٥ والتي يتعذّر شدّ اهتمام الحكومة والمجلس لتعديله بقانون حديث يتّسع للتحوّلات المستجدّة في الطلب على التعليم والبحث السوسيولوجيّ التنمويّ.

٣- التفاعل الثالث من خلال تعزيز المشاركة مع المنظّمات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة

ومع هذا التحوّل في اتجاه التدريس والتدريب على مفاهيم ومنهجيّات التنمية المحليّة والخدمة الاجتماعيّة، تعزّزت علاقة هذا الفرع في المعهد مع المنظّمات الدوليّة العاملة في لبنان والمعنيّة بالتدخّلات الاجتماعيّة (- UNDP فاو – اسكوا – يونيسيف)، وتعزّزت مع المنظّمات غير الحكوميّة من خلال المشاركة في دورات تدريب العاملين وتكليف الباحثين فيه بإجراء الدراسات التشخيصيّة والتقييميّة لمشروعات المنظّمات في المناطق والجماعات المختلفة. وتوسّعت هذه العلاقات التشبيكيّة مع مشروعات تنفّذها الإدارة السوريّة والإدارة الأردنيّة بالتعاون مع منظّمات دوليّة مانحة. وقد بادر الباحثون، في فرع التنمية المحليّة في المعهد، إلى استضافة الخبراء الدوليين ومدراء المشروعات في لبنان والأردن وسوريا لعرض المشروعات التنمويّة، تمهيداً لاستقبال طلاّب فرع التنمية المحليّة واستضافتهم لأيّام قليلة يُتاح لهم فيها الاستقصاء في مقابلات متنوّعة ومتكاملة والنقاش في جوّ ترفيهيّ محفّز، ويعودون إلى بيروت مزوّدين بملاحظاتهم التي يصوغونها في تقارير تقييمية ترسل إلى إدارات المشاريع المستضيفة وتناقش معهم.

٤- التفاعل الرابع من خلال تأطير شبابيّ - مهنيّ لطلاّب التنمية المحليّة

تعزّزت أهميّة فرع الدراسات العليا في التنمية المحليّة، حيث انفتح فيه الطلاّب على المنظّمات الحكوميّة الأهليّة والدوليّة، ما جعلهم أكثر تحسّساً بمضامين ومصاعب ومزايا الطلب على استخدامهم في فرص عمل متوقّعة بعد التعرّف على أصحاب القرار في تلك المنظّمات. وهذا ما دفع الطلاّب، في فرع التنمية المحليّة والخدمة الاجتماعيّة، إلى خلق ما أسموه بحلقة التنمية المحليّة، وهي منتدى خاصّ بهم، ينظّم لقاءاتهم الثقافيّة والترفيهيّة، وينظّم رحلاتهم في لبنان وخارجه، ويوفّر لهم المراجع، ويتولّى استضافة الخبراء في لقاءات مفتوحة لاستعراض تجارب برامجهم وخلاصاتها.

وذهب بعض المتمكّنين في مجال الخبرات الميدانيّة، إلى حدّ تأسيس ما أسموه «التعاونيّة الاستشاريّة للتنمية المحليّة»، مع أحد أساتذتهم وأحد الخبراء في مجال التنمية المحلّية في منظّمة الإسكوا، وأحد الخبراء العاملين في مجال التنمية الاجتماعيّة في وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد أقلعت هذه التعاونيّة الوليدة بعد مدّة من التدرّب الذاتيّ على منهجيّات التشخيص وكتابة التقارير ودراسة الجدوى وغيرها من المهارات المطلوبة في خدمة المنظّمات الأهليّة والدوليّة، وها هم أعضاء التعاونيّة من الطلاّب ينفّذون اليوم بواكير تعاقداتهم مع المنظّمات في دراسات حول التدريب المهنيّ في ١٠٠ قرية، والإنماء السياحيّ لمنطقة حاصبيا، وإعداد ملفّ للتعاقد مع منظمة أجنبيّة لتدريب أعضاء الاتّحادات البلديّة. ونجحوا في إقناع قيادتي حزبين لبنانيين في تسويق برنامج أعدّته التعاونيّة لتدريب الكوادر الوسطى في الأحزاب، صيغ تحت شعار «نقل النشاط الحزبيّ من التحريض إلى التحريك». وقد وُضع لهذا البرنامج التدريبيّ هدف عام، يتمثّل في تمكين هذه الكوادر من تطوير قدراتها المفاهيميّة والتشخيصيّة لمجتمعاتها المحليّة، بعد أن استخدمت طويلاً في التعبئة العسكريّة والتعصّب الفئويّ. ويطمح البرنامج التدريبيّ هذا إلى شدّ الكوادر المتوسّطة من المنظّمات الحزبيّة المحليّة للتكامل في خدمات القرية أو المنطقة، بدل التنافر المزمن المرتبط باختلافات قياداتهم المركزيّة.

٥- التفاعل الخامس من خلال بلورة مشروع دبلوم مهنيّ متخصّص في التنمية المحليّة وتسويقه مع شركاء في الخارج

وصل مستوى الاهتمام بتدريس التنمية لمحليّة إلى الحدّ الذي دفع الباحثين فيها، وبموافقة عمادة المعهد، إلى بلورة مشروع مقترح لاستحداث دبلوم دراسات عليا متخصّصة (DESS)، يعدّ لتخريج كوادر عليا محترفة في منهجيّات تشخيص أوضاع المجتمع المحلّي وترتيب أولويّات حاجاته

وتحويلها إلى مشروعات قابلة للتسويق وتتمتع بمعايير الجدوى التنموية البشريّة. وقد عملت «شعبة قضايا التنمية في الإسكوا على إقناع «برنامج الخليج العربيّ لدعم برنامج المنظّمات الدوليّة (AGFUND)» للمساعدة في تنفيذ هذا المشروع الإعداديّ للكوادر الجامعيّة العليا والتدريبيّ للعاملين في المنظّمات الأهليّة. ولم يلق هذا المشروع المقترح موافقة الأجفوند حتّى الآن. ثمّ عمل أحد الكوادر المسؤولين في المكتب الإقليميّ لليونسكو في بيروت على تبنّيه من قبل اليونسكو (ضمن موازنة تتجاوز ٨٠ ألف دولار أميركيّ سنويّاً) ولم يتلقّ المكتب الإقليميّ لليونسكو في بيروت الموافقة على تبنّي المشروع بعد. ومنذ شهور، أصبح المشروع في محطّة ثالثة في موضوع مفاوضة مع الجامعة الحرّة في بلجيكا، حيث يتعزّز التعليم والبحث المركّز على التنمية المحلّية، ولم نتلق الموافقة على المشاركة في التنفيذ بعد.

ربّ سائل يتساءل لماذا هذا الإصرار على مشاركة لا تغطّي أكثر من ٨٠ ألف دولار أميركيّ سنويّاً؟

إنّ ما نطمح إليه هو المشاركة العلميّة والبحثيّة والتطبيقيّة، وهو المبادلات المهنيّة في منهج التنمية المحلّية الذي تتكامل فيه الهواجس الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

وإنّ ما يؤخّر الردود الإيجابيّة من الجهات الثلاث التي توجّه إليها المشروع، كما رُوي لنا، والعهدة على ذمّة الراوي، أنّ المبادرات المحلّية من الجامعيين شيء ضروريّ ومهمّ، ولكنّ الشراكات مع أطراف دوليّة مانحة لا تتحقّق إلاّ بسعي حكوميّ مخلص؛ وها نحن بانتظار هذا السعي الحكوميّ الذي تذهب هواجسه كما العادة إلى التحاصص الطائفيّ والمناطقيّ المعوّق لكلّ المبادرات والأحلام.

٦- التفاعل السادس، من خلال العمل على توقيع بروتوكول تعاون وثيق بين معهد العلوم الاجتماعيّة من جهة، ووزارة الشؤون الاجتماعيّة ووزارة الداخليّة والبلديّات من جهة أخرى

وكان آخر المبادرات التي أقدم عليها فرع الدراسات العليا في التنمية المحلّية والخدمة الاجتماعيّة في معهد العلوم الاجتماعيّة، والتي دعمها عميد المعهد ومدير مركز الأبحاث فيه تمثّلت بإقناع رئيس الجامعة، الذي أصبح وزيراً للشؤون الاجتماعيّة، بضرورة التوجّه إلى توقيع بروتوكول التعاون المقترح بين وزارة الشؤون الاجتماعيّة من جهة، وبين معهد العلوم الاجتماعيّة من جهة ثانية، حيث يتعهّد الطرفان بتنظيم التعاون بين فروع المعهد في المحافظات من جهة، ودوائر الوزارة في المحافظات من جهة أخرى، وذلك تعزيزاً لقدرات مراكز الخدمات الإنمائيّة والجمعيّات الأهليّة المتعاقدة في مجال المسوحات القطاعيّة أو

المحلّية، وفي الاستبيانات والأبحاث السريعة بالمشاركة، وفي دراسة الأسواق والجدوى الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمشروعات المنوي تنفيذها محليّاً؛ كما يمكن أن يكون التعاون في مجال دراسة الأشكال الملائمة لتأطير المستفيدين وتوجيه المتدرّبين وما شابه.

ومن المفيد أن يحصل التشارك بين طلاّب الدراسات العليا في المعهد المؤهّلين منهجيّاً، وبين العاملين في المراكز والمشاريع المشتركة، برعاية الأساتذة الباحثين ومسؤولي المصالح والدوائر، ما يؤدّي إلى تطوير الأداء التعليميّ في المعهد من جهة، وإلى تطوير الأداء التنفيذيّ في مراكز الخدمات الإنمائيّة من جهة أخرى.

وهذا ما يرسّخ من احتراف الطلاّب، ويحسّن من تأهيلهم للعمل في مختلف القطاعات الاجتماعيّة بعد التخرّج، كما يطوّر من الثقافة والخيال المهنيين للعاملين ويوصلهم بجديد التعليم والبحث الجامعيين.

ومن المفيد والضروريّ، علميّاً ومهنيّاً، وتوفيراً للهدر، وسعياً لاستثمار أكبر وأفضل للطاقات في الجامعة، أن ينصّ البروتوكول بين وزارة الشؤون الاجتماعيّة من جهة ومعهد العلوم الاجتماعيّة من جهة أخرى، على ربط عضويّ وإداريّ وفنيّ، بين المعهد وبين مركز التدريب الاجتماعيّ التابع للوزارة في الحدث الذي يمكن أن يستفيد من المعهد بأكثر من دعوة بعض أساتذة فيه أحياناً لإلقاء محاضرات فقط.

ولكن، تجدر الاشارة إلى أنّ التخوّف البيروقراطيّ من الانفتاح المنهجيّ والمعرفيّ على الجامعة، حرم الوزارة ومركز الخدمات الانمائيّة من إسهامات طوعيّة، كان يمكن أن تطلبها وتجدها في صلب برامج المعهد وكلّية الصحّة العامّة. ويستمر هذا التخوف اليوم في منهج المقرّرين في الوزارة المدعومين من الفعاليّات السياسيّة والطائفيّة المستفيدة من عقود الخدمات.

وفي تقديرنا أنّ سابقة فتح مركز خاصّ للتدريب الاجتماعيّ، تابع لوزارة الشؤون الاجتماعيّة، شجّع وزارة الداخليّة، وسيشجّع وزارات أخرى على إنشاء معاهد تدريبيّة تباعة لها، تخلق ازدواجات في مهامّها مع المهامّ التي من المفروض أن يتعهّدها معهد العلوم الاجتماعيّة المؤهّل بشريّاً وأكاديميّاً ومهنيّاً للإعداد والتدريب المطلوبين من الكثير من الوزارات. ولذلك، نأمل في أن تبادر رئاسة الجامعة وعمادة معهد العلوم الاجتماعيّة إلى العمل على مأسسة تعاون بين كلّ من معهد العلوم الاجتماعيّة من جهة، ووزارة الداخليّة والبلديّات من جهة أخرى، ينظّمه بروتوكول يحدّد أنواع الخدمات التي يمكن أن يوفّرها فرع المعهد، في أيّة محافظة كانت، للبلديات والاتحادات البلدية الموجودة في المحافظة نفسها.

وإنّ صياغة مثل هذا البروتوكول ووضعه موضع التنفيذ يطوّر من القدرات الشخصيّة والتنموية، ويحفّز العاملين في الهيئات البلديّة لتجاوز المفهوم التقليديّ الرئيسيّ للتمثيل البلديّ.

إنّ بروتوكولاً كهذا يطوّر الأداء التعليميّ في المعهد، ويوفّر على الوزارة عناء وأكلاف استحداث معهد خاصّ بها للتدريب البلديّ، نصّ عليه مشروع قانون البلديّات، الذي تمّت الموافقة عليه في مجلس الوزراء في الأيّام الأخيرة، وحتّى لا يكون سابقة ثانية كما سبق وأقدمت على مثلها وزارة الشؤون، تشجّع كلّ وزارة على خلق معهد خاصّ بها، مع ما يعني ذلك من هدر ماليّ وخفض للمستوى العلميّ ومصادرة لأدوار الجامعات المؤهّلة لذلك، بعيداً عن المصالح السياسيّة الضيّقة في الوزارات.

أثر التحوّلات الفكريّة والسياسيّة الخارجيّة والداخليّة، مضافةً إلى تعزز فرع التنمية المحليّة على مركزي التدريس والبحث في المعهد

١- على صعيد مناهج التدريس

وفي الختام، يهمّنا أن نشير إلى أنّ التحوّلات في التفكير الاجتماعيّ الاقتصاديّ على الصعيدين الدوليّ والمحليّ، وفي فهم دور الدولة من جهة وكذلك التحوّلات في هواجس الحكومات اللبنانيّة الإعماريّة والتحوّلات في هواجس المنظّمات غير الحكوميّة اللبنانيّة والأجنبيّة المانحة من جهة ثانية، في التحوّل من تقنيّات الإغاثة من زمن الحرب إلى منهجيّة التنمية في زمن السلم. إنّ هذه الهواجس مجتمعة، مضافة إلى أصداء العلاقات المتوسّعة للباحثين والطلاّب في فرع التنمية المحلّية، شكّلت شروطاً محرجة ومحفّزة لعمادة المعهد، التي عمدت إلى تحريك ورشة تعديل المناهج والإجازة الواحدة في العلوم الاجتماعيّة التي ظلّ المعهد يمنحها طوال ٤٠ سنة دونما تعديل، وانتهت هذه الورشة إلى تفريع هذه الإجازة إلى ثلاث إجازات: واحدة في علم الاجتماع، وثانية في الأنتروبولوجيا، وثالثة في التنمية تراعي الترابط الجدليّ بين منظورات التنمية الصغرويّة في المجتمع المحليّ (التنمية الميكرويّة)، ومنظورات التنمية الكبروّية في البلاد (الماكرويّة).

٢- على صعيد تحريك البحث وانطلاق العمل بمركز الأبحاث

لقد انعكست المبادرات الحراكيّة التشبيكيّة لفرع التنمية المحليّة في الدراسات العليا في معهد العلوم الاجتماعيّة، على تحريك الطلب من الوزارات على خدمات مركز الأبحاث في المعهد، لإنجاز دراسات تشخيصيّة، كان منها إنتاج دراسات مونوغرافيّة تعرف بموارد الأقضية الـ ٢٦ في لبنان وبخصائص أوضاعها وإمكانات تنميتها؛ وهي دراسات يحتاجها كلّ مستثمر أو متدخّل فيها. وتعود إليها فعاليّات المناطق في تحديد حاجاتها وأولويّاتها وإمكاناتها الذاتيّة.

3.2. Structure de la formation

Le cursus du DESS est réparti sur 15 mois, avec un volume horaire total de cours de 600 heures. Il se divise en trois approches différentes et complémentaires:

- **Un ensemble de cours théoriques** permettant l'acquisition des données et des outils de l'urbanisme, accompagnés par des séminaires et conférences.
- **Un atelier professionnel** dont le but est de confronter les étudiants à la réalisation d'une étude urbaine en équipe.
- **Un mémoire individuel de fin d'études** qui démontre les capacités d'analyse, de synthèse, de rédaction et de proposition de chaque étudiant.

Le cursus des certificats, quant à lui, est composé de 5 cycles de formation indépendants. Chaque cycle ne dépasse pas la période de 4 mois pour un volume horaire moyen de 80 heures.

3.3. Avant de conclure, un bilan professionnel permet d'avancer quelques chiffres:

- Le rapport entre les formations de base des personnes déjà diplômées de l'IUA se présente comme suit:
  - Architecture: 72%
  - Economie: 12%
  - Sciences politiques: 8%
  - Gestion: 8%
- Les domaines de travail actuels des diplômés sont répartis comme suit:
  - Consultation et exécution de schémas directeurs: 49%
  - Recherche urbaine: 18%
  - Conseillers municipaux: 15%
  - Conseillers financiers et immobiliers: 9%
  - Autre que l'urbanisme: 9%
- L'IUA a obtenu la reconnaissance de la qualité de sa formation à travers le premier prix décerné à deux de ses étudiants en 1996 et 1998 dans le cadre des Ateliers d'Eté de Cergy-Pontoise.

Pour conclure,

25 urbanistes de l'IUA se sont déjà lancés dans le domaine de l'urbanisme au Liban, 25 urbanistes qui ont pour mission de réintroduire une urbanité longuement bafouée par les politiques urbaines adoptées jusqu'à ce jour et qui ont mené à l'urbain d'aujourd'hui.

Cet urbain, écrivait Henri Lefèvre, *se distingue de la ville précisément parce qu'il ne se manifeste qu'au cours de l'éclatement des villes, mais il permet de comprendre certains aspects de l'urbanité qui longtemps passèrent inaperçus.* Une telle description critique de l'état présent de l'urbain a le mérite d'éviter l'oscillation habituelle entre nostalgie et progressisme. C'est la prise en compte des caractères inédits du développement urbain actuel qui devra servir de base pour réintroduire une urbanité durable, une urbanité qui contribuera inévitablement à élargir la civilité des sociétés.

2. Les Raisons

Les raisons qui ont mené à ce constat sont au nombre de 5:

2.1. La croissance démographique, suivie par le déclin de l'artisanat, la mécanisation de l'agriculture, l'usage de moyens de transport plus rapides ainsi que le développement du secteur tertiaire, ont favorisé la croissance urbaine aux dépens des campagnes.

2.2. La dégradation du cadre de vie serait la conséquence directe des **lois de construction** en vigueur qui n'ont pas encore réussi à trouver un équilibre intelligent entre le développement urbain d'une part et les espaces non bâtis d'autre part, ni à imposer des formes architecturales qui s'intègrent dans leur contexte urbain et paysager.

2.3. Les pratiques locales de construction, visibles surtout dans les petites opérations immobilières, où l'investisseur devient vite promoteur puis entrepreneur. L'entreprise peut n'exister que le temps d'un chantier, et l'architecte peut n'exister que le temps d'un permis de construire. Les aléas du marché font souvent que l'investisseur reste en possession d'un projet inachevé, ou alors il le termine avec les moyens de bord et au moindre coût, et ceci au détriment de la qualité fonctionnelle, formelle et technique du projet.

2.4. L'impact de la Guerre qui a provoqué une migration depuis les zones à risques, notamment les villes, vers les périphéries. Des banlieues temporaires, essentiellement des centres d'estivage, sont devenues parties intégrantes des villes.

2.5. Les pratiques urbaines des sociétés. Les promoteurs ont su tirer profit du fait urbain observé pendant la Guerre pour proposer des facilités d'accession à la propriété. *Cette accession constituerait,* d'après Frédéric Durand, *le plus haut degré des stratégies développées par les sociétés urbaines pour acquérir une identité urbaine, un droit à la ville, un degré supérieur de citadinité.* Paradoxalement, cette citadinité se manifeste notamment dans les banlieues, là où le prix de l'immobilier est plus abordable, et où vient s'ajouter le discours sur les valeurs environnementales, un discours devenu d'ailleurs caduque puisque la majorité des espaces constructibles autour des villes est devenue mitée par le développement urbain.

Cette fascination créée par le développement des banlieues et l'accession des bourgs et villages au statut de "ville" désigne cruellement le déficit d'urbanité d'un monde organisé autour de la seule logique de l'urbain. Aujourd'hui, on ne peut plus parler d'une "civilisation urbaine", mais du règne de l'urbain.

3. L'apport de l'IUA

Comment réintroduire la dimension d'urbanité et de cohérence spatiale? Lorsque règne l'urbain, quel type d'urbanité est concevable pour redonner aux sociétés leur civilité? Le contexte actuel ne présage pas un meilleur avenir tant que les décideurs ne sortiront pas de leur laxisme. L'élaboration d'une véritable politique urbaine capable d'établir les

bases saines d'une urbanité contextuelle ne pourra avoir lieu sans que l'urbanisme, en tant que pratique professionnelle, ne puisse trouver sa place légitime dans la conjoncture actuelle. Loin d'être de monopole silencieux des décideurs politiques, ingénieurs, architectes ou encore topographes, la ville devrait être en premier lieu l'affaire de l'urbaniste.f

3.1. Présentation de l'IUA

Dans les pays développés, la consécration de la profession d'urbaniste fut lente, mais elle s'est surtout effectuée à la suite de crises majeures, notamment les guerres, ce qui permet d'affirmer que cette période d'après-guerre au Liban est propice à son développement.

C'est ainsi que les mutations spatiales actuelles, liées à la reconstruction du pays, ont poussé l'ALBA, avec le concours de l'Institut Français d'Urbanisme (IFU), à créer l'Institut d'Urbanisme de l'ALBA, avec l'objectif de former *localement* des professionnels capables de gérer des projets urbains, mais aussi capables d'imaginer les possibilités d'une nouvelle urbanité.

Il s'agit de préciser que cette formation, la première au Liban, n'est pas pour autant une importation de modèles d'enseignement, mais plutôt un remodelage de ces modèles pour les adapter aux exigences et besoins du contexte local. En conséquence, deux types de formation sont proposés:

1. **Le DESS,** qui offre la possibilité d'obtenir un Diplôme d'Etude Supérieures Spécialisées en urbanisme sans devoir partir à l'étranger. Les candidats sont recrutés au niveau d'un diplôme terminal de l'enseignement supérieur. Ce diplôme correspond à son équivalent français délivré par l'IFU de Marne-La-Vallée.

2. **Les Certificats,** formés par des cycles de formation indépendants, et qui s'adresse aux professionnels des secteurs public et privé, notamment les fonctionnaires auprès des administrations étatiques (DGU, ministères, municipalités, etc.) ainsi que les membres des ONG et les cadres du secteur privé.

La formation est orientée vers trois domaines principaux:

- L'urbanisme et la planification urbaine.
- L'aménagement du territoire et l'action régionale.
- La gestion de l'environnement.

Quatre axes structurent cette formation:

- La définition des programmes en collaboration avec des institutions françaises spécialisées dans l'enseignement de l'urbanisme et de l'aménagement (IFU, ENPC, URBAMA de l'Université de Tours)
- Un recrutement d'étudiants issus de disciplines et d'universités différentes.
- La constitution d'un corps enseignant composé de chercheurs, d'universitaires et de professionnels.
- La mise en place d'un cursus pluridisciplinaire, alliant la formation théorique à la réalisation de travaux sur le terrain.

Bachir Moujaès
Architecte - Urbaniste (ALBA - IUA)

L'université et l'urbanisme: Quelle urbanité pour élargir l'étendue de la civilité des sociétés?

Je tacherai de démontrer durant l'intervention comment la profession d'urbaniste, longtemps marginalisée dans le pays, est devenue indispensable depuis que des "non-urbanistes" ont mené à un *urbanisme sans urbanité*.

L'intervention est divisée en 3 parties: 1. le constat du fait urbain au Liban, 2. les raisons qui ont mené à ce constat, et finalement le rôle que joue actuellement l'Institut d'Urbanisme de l'ALBA dans l'introduction de la profession d'urbaniste dans le pays.

2 termes reviendront à plusieurs reprises durant l'intervention:

L'urbanité, qui veut dire la politesse raffinée, l'accord de lidée et du mot, du mot et du sentiment, du sentiment et du geste. Pratiquement, c'est l'ajustement réciproque d'une forme de tissu urbain et d'une forme de convivialité des sociétés.

L'urbain, par opposition à l'urbanité, désigne l'espace indifférencié qui rejette les paramètres contextuels, historiques, et socio-culturels d'un lieu.

1. Le Constat

Une observation empirique du fait urbain au Liban permet d'avancer un constat unanimement approuvé et qui, malheureusement, reflète une réalité amère: *L'urbanisme au Liban se porte mal.*

1.1. Une première observation, à **l'échelle du territoire,** montre des villes qui sortent de leurs cours comme des fleuves qui débordent, des banlieues qui s'étendent et se diluent, des couloirs urbains qui relient les villes et les villages. La continuité de l'urbain l'emporte sur la discontinuité entre les espaces urbains autrefois autonomes le tout au détriment d'un équilibre savant entre le milieu naturel et le milieu urbain.

1.2. La deuxième observation, à **l'échelle locale,** reflète l'absence d'identité dans les formes urbaines contemporaines, notamment dans l'apparition d'une architecture à caractère urbain en milieu rural sans souci d'intégration au site, et où l'îlot n'est pensé qu'en entité indépendante de son milieu, avec souvent comme seul et unique souci la rentabilité financière de l'opération.

كلمة السيّدة هيام القاعي

إلتزامات الجامعة في المجتمع (الجامعة وتنمية الصحّة) التحدّيات الجديدة وكيفيّة مواجهتها

مقدّمة

أحد الأدوار المهمّة للجامعة هو التزامها بالمحيط الذي ترتبط به، وانفتاحها عليه لتتفاعل معه، واضعة إمكاناتها وطاقاتها في خدمته من جهة، ولتصغي من جهة أخرى إلى الواقع وتحرّكاته، وتحاول أن تكيّف برامجها التعليميّة وأبحاثها وخدماتها مع حركته.

تجربة الجامعة اليسوعيّة، من خلال المركز الجامعيّ للصحّة العائليّة والمجتمعيّة، هي تأكيد لهذا الدور. وهي، بالطبع، ليست التجربة الأولى في هذا المجال؛ فقبله جاء مركز طبّ الأسنان، ومسرح مونو، ومركز علم السموم، وبيريتيك، وغيرها.

نشأة المركز الجامعيّ للصحّة العائليّة والمجتمعيّة

أنشئ المركز في أوائل تشرين الأوّل ١٩٩٩، نتيجة لتعاون دام ثلاث سنوات بين جامعة مونتريال في كندا وجامعة القدّيس يوسف في بيروت؛ وعلى وجه التحديد بين كليّات الطبّ والتمريض والإدارة الصحيّة، بهدف تطوير برنامج الاختصاص في «طبّ العائلة» «والصحّة المجتمعيّة» ERIATUANUMMOC ETNAS ومفهوم «الإدارة الصحّيّة» Gestion santé.

وشاءت الجامعة ترجمة هذا التعاون بمشروع تطبيقيّ، يعطي للصحّة العائليّة والمجتمعيّة مداها الحقيقيّ، ويسمح للعاملين في مجالاتها بتعدّد اختصاصاتهم، بالتعاون الميدانيّ الجديّ والفاعل، فأطلقت مركزاً جديداً داخل حرم كليّة الطبّ، هدفه توسيع اهتمامات العلاج والوقاية وتعميقها لمواجهة الواقع الصحّي الذي يفرض نفسه أكثر وأكثر في بداية هذا القرن، والذي يمكن رسم بعض معالمه في لبنان بالآتي:

– كثرة عدد الأطباء الاختصاصيين على حساب أطبّاء العائلة وأطباء الصحّة العامّة.

– تقلّص العلاقات الإنسانيّة بين الطبيب والمريض، وبين الطبيب وعائلة المريض.

– تعدّد الاختصاصات في المجال الصحّي من معالجين فيزيائيين ومعالجين نفسيّين، واختصاصيي تغذية... ما يستوجب مزيداً من التعاون فيما بينها، توصّلاً لخدمةٍ أكثرَ شموليّة وأقلَّ تشتّتاً.

– التحوّلات التي يشهدها مفهوم الصحّة، منتقلاً من وضع الحالة الجسديّة الراهنة إلى مسار تمتين نوعيّة العلاقة التي ينبيها الإنسان مع ذاته ومع محيطه الطبيعيّ والإنسانيّ، ما يستوجب اهتماماً أكبر بالتوعية والتثقيف الصحّي والوقاية والاكتشاف المبكر للأمراض.

– ثقل الضائقة الاقتصاديّة على الخدمات الطبيّة التي ازدادت كثيراً في السنوات الأخيرة، إذ أصبحت كلفتها باهظة، فكان لا بدّ من إيجاد الوسائل الكفيلة بتقديم خدمات صحيّة بأقلّ كلفة، مع المحافظة على أجود نوعيّة.

كلّ هذه الأسباب ساهمت في إنشاء المركز، إلى جانب أسباب أخرى تتعلّق برغبة الجامعة في الانفتاح على المنطقة الموجودة فيها (حرم كليّات العلوم الطبيّة – طريق الشام)، والعمل على جعل الشارع (طريق الشام) الذي يفصل أحياء البرجاوي والأشرفيّة عن رأس النبع، والذي كان لمدّة طويلة خطّ تماس يفصل الأحياء بعضها عن بعض، مساحةً للالتقاء بين هذه الأحياء؛ وقد تكون الصحّة من أهمّ النقاط التي تبنى عليها هذه المساحة.

لأنّ الصحّة تعني الفرد، بغضّ النظر عن انتمائه ولونه وعرقه؛ والصحّةُ قد تكون عامل تقارب وتلاق، وعاملاً داعماً للمواطنيّة لما يتضمّنه من معاني المصلحة العامّة والشأن العام والمسؤوليّة الجماعيّة، فقد تمّ اختيار اسم المركز ومكانه، وحدّدت أهدافه وشُكّل فريق عمله، فافتتح في أوّل تشرين الأوّل ١٩٩٩.

اسم المركز: المركز الجامعيّ للصحّة العائليّة والمجتمعيّة

جامعيّ: كونه يقوم بدور أساسيّ في البحث والتدريب والتقييم

للصحّة: كون الممارسة الطبيّة العلاجيّة والوقائيّة التي تتمّ فيه تهدف إلى إعطاء الصحّة مفهومها الأوسع والأشمل

العائليّة: كون العلاقة بين المريض وعائلته وبين الجسم الطبيّ هي أساسيّة لمعالجة أمور المرض من منظار صحيّ شامل.

المجتمعيّة: كون الصحّة هي عمليّة تفاعل وتشابك بين الفرد وعائلته والمحيط الجغرافيّ والانسانيّ الذي يعيش فيه.

مكان المركز: كليّات العلوم الطبيّة – طريق الشام

أهداف المركز

أوّلاً: تعزيز دور طبيب العائلة في المجالات الآتية:

– الاهتمام بكلّ أفراد العائلة.

– العلاقة التي يبنيها مع المريض وعائلته.

– النظرة الشموليّة لواقع المريض النفسيّ والاجتماعيّ، إلى جانب واقعه البيولوجيّ.

– الاهتمام بالوقاية من الأمراض واكتشافها المبكر، بقدر الاهتمام بعلاجها.

– تأمين العلاقة مع الأطبّاء الاختصاصيين إذا ما لزم الأمر، أو مع باقي أفراد الجهاز التمريضيّ والمعالج .

ثانياً: توفير شروط ملائمة للعمل الفريقيّ المتعدّد الاختصاصات، وتأمين المتابعة المستمرّة والمتكاملة، وربط الخدمات فيما بينها.

ثالثاً: بناء الشبكات بين المؤسّسات المسؤولة عن الصحّة، على المستويين المحليّ والوطنيّ الشامل، من أجل تعزيز الصحّة الفرديّة والعائليّة والمجتمعيّة وتحسين نوعيّة الحياة.

رابعاً: المساعدة في توفير الإمكانات اللازمة لبلوغ الجميع سبل المعالجة والوقاية من المرض Accés aux soins.

خامساً: وضع أطر لتدريب الأطبّاء والممرّضات والمساعدات الاجتماعيّات وغيرهم من الاختصاصيين الذين يُعنَون بأمور الصحّة، على المفهوم الشامل للصحّة، وعلى قدرة التعاون والعمل كفريق متكامل من أجل معالجة أفضل، وصحّة أكثر، ونوعيّة حياة أجود.

فريق العمل

فريق العمل في المركز هو متعدّد الاختصاصات، ويتكوّن من أطباء عائلة/ أطبّاء صحّة عامّة/ ممرّضات مجازات/ مساعدات اجتماعيّات/ اختصاصيّة تغذية/.

إلى جانب ذلك، فإنّ المركز على علاقة وثيقة مع شبكة من الاختصاصيين، والمراكز أو المؤسّسات التي تُعنى بأمور الصحّة.

يفتح المركز أبوابه بمعدّل ستة أيّام في الأسبوع (٧٠ ساعة) على مدار السنة، ولا يغلق أبوابه إلاّ في بعض الأعياد الرسميّة.

الفئات المستهدفة

يوجّه المركز خدماته:

- لأفراد الهيئة التعليميّة والإداريّة للجامعة وعائلاتهم.
- لطلاّب الجامعة وعائلاتهم، وخاصّة الذين يقطنون في الأحياء القريبة من المركز.
- لموظّفي أوتيل ديو وعائلاتهم.
- لسكّان المنطقة الموجود فيها (رأس النبع – السوديكو – وقسم من الأشرفيّة).
- ويستقبل كلّ شخص يرغب في الإفادة من خدماته، وعلى الأخصّ بالمتابعة الصحيّة. (المركز متعاقد مع «مدنت». وفي إمكانه استقبال جميع الأشخاص المضمونين من خلال مدنت)

الخدمات التي يقدّمها المركز

خدمات طبيّة:

– معاينات وزيارات منزليّة.

– إحالة، عند الحاجة، إلى اختصاصيين، والتنسيق معهم.

– متابعة الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة عبر الاختصاصيّ المعنيّ.

– جراحات بسيطة.

– خدمات طبية متنوّعة مثل:

تخطيط للقلب.

معاينة وشهادة طبيّة قبل الزواج.

معاينة وشهادة طبيّة لنيل رخصة سوق السيّارات.

فحوصات طبيّة، دوريّة وفقاً للأعمار (فحوصات روتينيّة)

خدمة متخصّصة بالمساعدة في الإقلاع عن التدخين.

خدمات تمريضيّة

– خدمات تمريضيّة عاديّة (تضميد، حقن، فحص السكّريّ، قياس ضغط الدم...)

– إرشادات ونصائح للرعاية صحيّة.

– متابعة ومواكبة استمراريّة العلاج

خدمات اجتماعيّة

– تأمين الدعم والمتابعة الفرديّة والعائليّة

– توجيه نحو الموارد المناسبة عند الحاجة (مراكز صحيّة، مراكز اجتماعيّة...)

خدمات غذائيّة

– إرشادات ونصائح عامّة.

– متابعة غذائيّة للذين يعانون من مشاكل صحيّة (سُمنة، وزن زائد، سكّريّ، كوليستيرول زائد..)

خدمات وقائيّة وتربية صحيّة

– تلقيح لكافّة الأعمار (زكام، كزاز، التهاب الكبد فئة ب...)

– خدمة «صحّة المسافر» للأشخاص الذين يسافرون إلى مناطق تستوجب اجراءات خاصّة من الناحية الصحيّة: معاينة طبيّة، تأمين اللقاحات وفقاً لوجهة السفر، إرشادات، توصيات...

– محاضرات عامّة، حلقات تثقيف وتوعية، منشورات إعلاميّة، حملات صحيّة...

– برامج متخصّصة، وفقاً للفئات العمريّة المختلفة: المرأة، المراهقون، الشباب، المسنّون... أو وفقاً لنوعيّة المشاكل الصحيّة: سكّريّ، كوليسترول زائد، سمنة...

أسعار المعاينات الطبيّة:

تتراوح بين ٢٥,٠٠٠ ل ل و٤٠,٠٠٠ ل ل

أسعار اللقاحات حدّدت بأسعار الكلفة، للتشجيع على الوقاية.

جميع الخدمات الأخرى من تثقيف صحّي وتوعية ومتابعة من قبل المساعدة الاجتماعيّة أو الممرّضة تُعتبر من ضمن تسعيرة المعاينة، أو تُغطّى من خلال برامج خاصّة.

ومن أهداف المركز البحث عن أشكال من التأمين الصحّيّ الجماعيّ الذي يُعتبر أحد التطلّعات المستقبليّة الأساسيّة للمركز.

أرجو أن أكون قد تمكّنت من تسليط الأضواء على تجربة تهدف إلى توسيع أبواب الجامعة في المجال الصحيّ، لتتجاوز مهمّتها الأولى في توفير أطبّاء أكفياء لمعالجة المرض، وصولاً إلى مهمّتها الإنسانيّة الكبرى، وهي التعامل مع المرض كواقع يعيشه مريض، والتعامل مع المريض كإنسان يمكنه فهم حالته الصحيّة، ومشاركة الطبيب في تحسينها، والتعامل مع العائلة كعامل أساسيّ في إنجاح عمليّة العلاج، والتأكيد على التعاضد الإنسانيّ العائليّ والمجتمعيّ الشامل.

The Role of Universities

Our universities may play two main roles. After internalizing the awareness that wrong, weak or incomplete education may very likely lead to the collapse of socio-economic and political development of our society, the Lebanese universities must engage in lifting the general standards of their education. A special attention must be assigned to the subject matters that are essential for building the individual's social awareness, citizenship and nationalism. At the university level, education must be inclusive and comprehensive. All theories and views are to be examined scientifically by qualified professors whose only loyalty in the classroom is to pure knowledge of the scientific truth or truths. Our universities are to shorten the instable road of transition towards modernity by producing socially aware students who can build strong foundations for a genuine civil society.

The second role for our universities is to instill the notion of the social contract in the minds of our students. Discipline, law and order should not be cast away as old conservative regressive concepts. They should be taught as the prerequisites of civility, which is the foundational context of social development and modernity. Without the universities proactive role in teaching the fundamentals of a new Lebanese social contract, in vain we try to attain civility. If the universities fail in reforming the Lebanese society through educating the individual students, our societal organizations, including the state, will remain at best failed attempts.

Conclusion

The paper is built around two main themes. The first is that good quality university education is essential for peaceful and stable societal development. The second theme is built upon the centrality of a social contract in civil societies. Universities have played these two roles historically in the societies that were able to achieve modernity. Universities are bound to live up to this responsibility in the developing societies if those societies are to succeed in achieving modernity while maintaining peace. Lebanon, too, is in desperate need of its universities to play this essential role in recreating a modern civil society through the building of knowledgeable students who are aware and loyal citizens in an increasingly integrated world. It is a long learning process requiring serious cooperation at all levels. Each university administration must enhance the cooperation between all its units, and with the students, with deliberate awareness of the task at hand. The universities must cooperate amongst themselves and with other socio-economic institutions. And last, but not least, the state must invest highly in coordinating the collective efforts of its universities, channeling their outputs in the overall national interest. The Lebanese universities have taken giant steps in this cause, but the end line is barely seen in the far distance.

Dr. Chahine A. Ghais
Notre Dame University

The University and Activating the Youths' Role in the Society

Universities have a central role in the development of societies. They achieve that role through building the very structure of society one piece at a time. Universities work directly on and with the individuals who hold the future. We work on and with the young ladies and gentlement to develop their minds and then help them invest their minds in developing our societies. Such role has been the destiny of mass education through the different segments of the world and their relative histories. If it is true that the History of the world has ended, as Francis Fukuyama claims, and the different segments of the world are integrating to form a united whole, what is happening to mass education and its role in the different societies? Do we have a uniform mass education internationally producing a global citizen? Or, do we have still a number of different educations producing different cultures and civilizations that are integrated only in terms of the consumption of the new technological products? I am not trying to explain Samuel Huntington's "Clash of Civilizations," and much less the recent terrorism and freedom fighting. In this bried presentation, I am interested first in highlighting the role of university education in the rise-and sometimes the fall-of developing societies, based on the political theory that little knowledge is much more dangerous than ignorance. Secondly, I shall present brief views on the status of the development of the Lebanese society. Thirdly, I explore the basic role of Lebanese universities in the development of our youths' role in the society. And finally, I conclude by stressing the essentiality of deliberate university education in the building of young citizens and the whole society.

University Education and Developing Societies

The academic literature on stable socio-political development of societies reached the already very well established conclusion that "the highest levels of instability are associated with middle levels of development" (Weiner and Huntington, 1987). Mass education plays a central role in this formula. Levels of development are coincidental and integrally tied-up with the levels of mass education in a certain society. Weak middle levels of education correspond with high levels of instability. Fable knowledge increases the expectations of people without providing them with the proper resources of corresponding production. Higher expectations than available capacities tend always to lead to dissatisfaction, and then instability. Good quality university education reduces the disparity between expectations and production, providing for higher stability. Sound university education tends to harmoniously wed the increase of the intangible levels of psychological expectations to proper increases in the levels of actual production and improvement of living standards.

Socially speaking, the main function of university education is, then, to increase the level of awareness of individuals on how to maximize their own welfare, leading to personal satisfaction, leading to social stability. Awareness is the key variable for individual success and social stability. University education must be a very rich source of awareness. It is not nearly enough for universities to produce technical knowledge. Universities are entrusted in developing societies with the production of well aware social beings, capable of translating their self-satisfaction into a societal positive sum. Granted, this is not an easy task that could be achieved overnight. Expect it to be a long-term living experience that depends for its success on high levels of deliberate cooperation between the state, society, universities and the educated aware individual Cooperation has to be comprehensive, especially inter-universities. All the important universities should coordinate their efforts with each other, with the socio-economic centers of the society, and most definitely under the auspices and support of the state.

Lebanon and Societal Development

From a comparative academic standpoint, the status of Lebanese social development is reminiscent of Hobbes' "state of nature". At the superficial levels, the Lebanese society seems to reflect a great number of very sophisticated individuals distributed over a complex network of exclusive and semi-inclusive groups and organizations. This true image covers a grim reality of the Lebanese social units who exist and interact without the basic awareness of the now at least 300 year-old modern notion of a "Social Contract". This seemingly humble intellectual notion today was equivalent to a cosmic explosion that brought about civility to end the old history of anarchic human struggle in the shadows of the law of the jungle. This intellectual revolution is yet to reach Lebanon in terms of its implementation in the society. We most definitely have a great number of sophisticated individuals, but we are yet to develop a social contract to ensure civility in many of our interactions at the collective level in our daily lives.

Lebanon seems to be a coexistence of individuals and groups, but not a civil society. We seem to indulge ourselves in the good fruits of our coexistence, but reject the entailing contractual social responsibilities of abiding by law, discipline and order. These three simple basic civil concepts of law, discipline and order, seem to be alien or tabooed in our society. They are not listed in our social or psychological dictionaries. Adding to the complexity of our situation is the fact that we enjoy the technological luxuries of the Twenty First Century, but without having lived their stages of mental development. We consume what others produce for us. We refuse to take responsibility for our actions. We drive 2001-model cars the same way our ancient ancestors used to chase each other in the old jungle. We have some of the best medical doctors in the world using laser technology to treat uninsured patients without any accountability in case of mistakes. Our high schools graduate students without the mental inclination to accept the notion of "standing in line". Our universities produce qualified graduates who mostly think about immigrating to other societies. We can and must do much better. Our universities are to lead the effort to produce a more civil society.

القســـم الرّابـــع

د. انطوان مسرّه خلاصـــة المناقشـــات
د. جورج صفير التـوصـــيات

أ. د. أنطوان مسرّة

خلاصة المناقشات
الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر
تجدّد وتأصيل وحركيّة بين الجامعات
والاختصاصات والأبحاث

تشكّل الندوة التي عقدتها جامعة سيّدة اللويزة في ٢٠٠١/١١/٢٣ حول موضوع: «الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر» إطاراً منهجيّاً وعمليّاً لدراسة مجالات وسبل التغيير في لبنان وتأصيله وإدارته، على الأقلّ للسنوات الخمس المقبلة. تندرج الندوة في إطار برنامج: «الشّأن العامّ في قضايا النّاس»، الذي انطلقت به الجامعة منذ ١٩٩٤ «ملتزمةً، ميدانيّاً، قضايا المجتمع، وواضعةً المواطن في درجة الاهتمام الأولى، مع الاصغاء اليه» (**عبدو قاعي**). تندرج الندوة تالياً في إطار «رهان تربويّ يتطلّب جامعة تجمع وتنشر الالتزام المواطنيّ».

جاء في كلمة رئيس الجامعة، **الأب بطرس طربيه**: «القرن الواحد والعشرون يحتاج إلى صدمة تغييريّة تنتزعه وتنتزعنا من بؤر التوتّر في العمل والممارسة. نحن تقليديّون إلى حدّ الأصوليّة، نحن مجذّرون في الماضي إلى حدّ الاختناق، نحن متمسّكون بالقديم إلى حدّ الاستقتال القبليّ في سبيله». وأشار رئيس الجامعة إلى مضمون الارشاد الرسوليّ حول ضرورة تشاور الجامعات لمواجهة المصاعب.

وجاء في كلمة وزير الثقافة **د. غسّان سلامه** في جلسة الافتتاح: «لا يمكن البقاء في عمليّة مقارعة الدولة والاعتماد عليها في التمويل، خصوصاً في البحث العلميّ والتعليم الخاصّ؛ من هنا ضرورة السيولة. هذا أمر في غاية الأهميّة. ماذا تعني السيولة؟ السيولة أوّلاً من جامعة إلى أخرى، إذ يجب رؤية الآلاف من أساتذة يعلّمون في غير جامعة، أو ينتقلون بسهولة من جامعة إلى أخرى. ويجب أن يكون هذا الأمر ليس موضوع خيانة، وإنّما موضوع نقل خبرات من جامعة إلى جامعة وفق التوجّه الذي تقتضيه الجامعة. إذا كان النموّ العلميّ والاقتصاديّ يتطلّب الذهاب إلى جامعة أخرى، فيجب أن يكون هذا الأمر سهلاً. والنقطة الثانية في هذا الأمر أنّه يجب أن يكون هناك سيولة كبيرة في الانتقال من اختصاص إلى اختصاص. يأتيني من يقول

كيف يُعيّن عميد في الجامعة اللبنانيّة لديه دكتوراه في الفلسفة وعُيّن عميدًا على... طبعاً لأنّ شركات كبرى في العالم يديرها أشخاص يملكون دكتوراه في الفلسفة. هذا هو الانسياب، أي السيولة في الاختصاصات، وهو أمر أساسيّ جدّاً للتعليم والبحث العلميّ».

تركّزت الأبحاث والمناقشات على ثلاثة محاور: الوظائف الأولويّة للجامعة لمواجهة قضايا المجتمع اليوم، والمبادرات العمليّة في جامعات لبنان، والاقتراحات في سبيل التطوير.

الوظائف الأولويّة للجامعات في لبنان اليوم

عرض المشاركون إشكاليّات التعليم والبحث في إطار التغيّرات المتسارعة وانتظارات الشباب. يمكن من خلال المناقشات إيجاز الوظائف الأولويّة للجامعة بالآتي:

١- **حمل هواجس المجتمع**: إنّ الجامعة هي «المكان الطبيعيّ لكلّ هواجس المجتمع وأوجاعه» (**فاديا كيوان**)، في ظرف حيث تبدو السلطة المركزيّة «بعيدة عن هذا القلق» (سهيل مطر). يعني ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة بدلاً من المقولة: «ممنوع السياسة في الجامعات»! جاء في إحدى المداخلات: «لا تستطيع الجامعة أن تقول: كلّمتكم وانتهينا!» السؤال هو الآتي: «كيف نعمل في سبيل بناء سياسيّ في الجامعات، بعيداً عن ضغوطات السلطة؟» (**عبدو قاعي**)، وبعيداً عن «مزالق السياسة في لبنان» (**جورج أبو جوده**).

٢- **نقل المعرفة وانتاجها**: لا يقتصر دور الجامعة على نقل المعرفة، بل يشمل بخاصّة إنتاج معرفة مجدّدة ومفيدة (**أمين الريحاني**). وما جدوى التمييز بين أساتذة تعليم وأساتذة أبحاث؟ الاثنان متلازمان، ولكن على مستويات مختلفة.

٣- **ممارسة الفكر النقديّ**: جاء في كلمة رئيس الجامعة الأب بطرس طربيه: «التعليم للتغيير». في الجامعة تالياً «طرح وجوديّ للأسئلة الأساسيّة، لأنّ المعرفة تكمن في طرح الأسئلة الحرّة والنقد المتواصل للقناعات وتوسيع فسحة تقبّل الحوار» (**إلهام كلاّب البساط**). يولّد الفكر النقديّ الوعي: «المعرفة لا تولّد دائماً وعياً، لأنّ الوعي يتخطّى اكتساب المعلومات. يلاحظ وعي أكبر لدى الناس الذين لديهم تجارب، وليس مجرّد شهادات» (**أنّا منصور**). والجامعة «منارة للمجتمع ورئة يتنفّس المجتمع من خلالها» (**فاديا كيوان**).

٤- **عمل جماعيّ**: إنّ الجامعة هي «مشروع إنسانيّ جَماعيّ في علاقة تبادليّة متوازنة وإحساس بالعمل التعاونيّ» (**فابيان أبو رزق**).

٥- **تكوين النُخب**: تستوعب الجامعة الأجيال الجديدة، وتساهم في انتاج النقد بشكل «يسمح لها بإعداد نخب من أجل المستقبل» (**فاديا كيوان**).

٦- **تجارب ريادية**: إنّ الفينيقيين «أطلقوا العولمة قبل ثلاثة آلاف سنة» (**أنطوان حدّاد**). وطُرح السؤال: «لماذا لا يتوفّر الالتزام من الجامعة في رعاية التجارب الرائدة؟ في بعض الجامعات في العالم يُعفى الطالب من قسط دراسيّ أو يستفيد من مكافأة، إذا تولّى مشروعاً في محو الأميّة أو ساهم في تحسين نوعيّة الحياة. هل ينتظر المجتمع عملاً حكومياً أو يكون المواطن مقداماً ومبادراً في التغيير؟» (**رمزي سلامه**).

نماذج جامعيّة في التغيير

عُرضت نماذج جامعيّة في التغيير المرتبط بالمجتمع، أبرزها الآتية:

١- **برنامج «الشأن العام في قضايا الناس» في جامعة سيّدة اللويزة**: يرصد البرنامج الحاجات، ويخطّط، ويستشرف فتح مجالات جديدة للبحث العلميّ التطبيقيّ، ودفع المشاركة الفعليّة بين الباحثين الجامعيين والمسؤولين في مختلف القطاعات. تجسّدت هذه المشاركة في الحوار حول التجارب والخبرات ونتائج الأبحاث المنفّذة، وفي اقتراح الاستراتيجيّات والمسارات للتطوير والتغيير في المستقبل. وعملت الجامعة على تشبيك الصلات بين آليّات البحث والحوار والاعلام، بهدف تطوير التواصل حول القضايا العامّة كالسير والمياه وكهرباء والهاتف والطرقات ومشكلات المدينة والانتخابات والمشاركة الشعبيّة والتربية والصحّة والبيئة والجامعة في علاقتها مع العلم والعمل والمدينة والصحّة. تأكّدت، نتيجة لهذه الأبحاث، ضرورة الاستفادة منها بشكل عمليّ، عبر شبكات بشريّة مختصّة، تعمل على تعميقها وتطويرها، لتكون منها أداة فاعلة في تحريك التنمية. يشارك في البرنامج مفكّرون ومسؤولون سياسيّون وحزبيّون واجتماعيّون يعملون في مختلف القطاعات.

٢- **مركز جامعة الحكمة للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة (CEDESS)**: تمّ إنشاء المركز بهدف تنمية الأبحاث الجامعيّة والتطبيقيّة حول هذه الحقوق، وتفعيل مشاركة الطلاّب في الأبحاث، والمساهمة في نشر مبادئ العدالة الاجتماعيّة وآليّاتها. شهد مطلع القرن الواحد والعشرين تفاقماً للفروقات الاجتماعيّة وتحوّلات بنيات الرأسمال والعمل، وتراجعاً في قدرة دولة العناية، ما يستوجب مشاركة كلّ فاعليّات المجتمع وتوعية كلّ شرائحه حول هذه الأمور. وتبرز الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة على أنّها جانب مهمّش، نسبيّاً، في حقوق الانسان، وتحتلّ مرتبة أدنى في جدول الاهتمامات، بالرّغم من ارتباطها الوثيق بالكرامة الانسانيّة والعدالة وتكافؤ الفرص والسلّم الاجتماعيّ. يعقد المركز مؤتمره الثاني سنة ٢٠٠٢ حول موضوع: «حقوق المستهلك في لبنان».

٣- **الحاضنة «بريتك» في جامعة القدّيس يوسف ومركز الصحّة العائليّة والجماعيّة**: عرضت تجربة الجامعة من خلال مركز «بريتك». يساعد المركز الطلاّب على امتلاك المعرفة التطبيقيّة وروح المبادرة، ويتعاون مع المؤسّسات الانتاجيّة، ويتولّى تدريب التقنيين على امتلاك التقنيّات المتطوّرة. من مبرّرات إنشاء «بريتك» أنّ «طلاّب الهندسة يهاجرون أو يسعون طوال أكثر من سنة ليجدوا عملاً، بينما لديهم أفكار منتجة» (**توفيق رزق**). وذكرت تجربة «مركز الصحّة العائليّة والجماعيّة» في جامعة القدّيس يوسف الذي يوفّر إطاراً للتطبيب العائليّ والوقاية الصحيّة (**هيام قاعي**).

ما العمل؟

يُستخلص من الأوراق والمداخلات توجّهات عمليّة، أبرزها الآتية:

١- **المعرفة في تشكّلها**: جاء في إحدى المداخلات أن «الوصفة التربويّة ليست صالحة للجميع»، وأنّه يقتضي «التركيز على ظروف تشكّل المعارف وتكوّنها» (**نخله وهبه**). أمّا التلقين فإنّه، أساساً، وحسب القاموس، عمليّة «فهم واكتساب»، لكنّه انحرف عن روحيّته. وما نتلقّنه غيباً «يعيش فينا ومعنا ولغيرنا». يحمل تطوّر المعارف اليوم على «إدراك المعرفة بتواضع، وأن لا تعيش الجامعة من كبرياء العلميّة» (أنطوان سعد). وتتطلّب المعرفة اليوم حسن التعامل بين مكوّناتها الثلاثة: الذاكرة والذكاء والمتخيّل» (**سمير خوري**).

٢- **تطوير الحريّات الجامعيّة**: يقتضي متابعة كلّ أشكال الدفاع عن الحريّات الجامعيّة «التي هي من المبادئ العامّة الدستوريّة، واعتماد موقف متضامن من هذه الحريّات، حيث أنّ الجامعة هي المكان الوحيد الذي يحتضن أكثر من سواه، وحيث التفاعل بين الموالين والمعارضين للتوجّه نحو الأفضل، وتالياً على الجامعة بالذات أن تبحث في القضايا الخلافيّة للتنوير بشأنها ومعالجتها» (**فاديا كيوان**).

٣- **مزيد من الترابط بين الجامعة والمجتمع**: «ليست الجامعة مرتبطة فقط بسوق العمل، بل بكلّ غائيّات المجتمع» (**فاديا كيوان**). يعني ذلك ضرورة «الانكباب على الواقع بحثاً عن الفعاليّة، وفضح مكامن الخلل من خلال الاصغاء» (**سمير خوري**)، لأنّ كلّ «العلوم هي تدخليّة» (**أحمد البعلبكي**). إنّ خدمة المجتمع هي شرط من شروط التخرّج في بعض الجامعات (**رمزي سلامه**).

٤- **البحث العلميّ وتقويمه**: تتطلّب مواكبة التغيير تنمية البحوث الجامعيّة، وارتكاز هذه البحوث على المعايير الدوليّة، فلا نظنّ أنّه «إذا فتحنا دكتوراه فالعالم يعترف بها!» وذكر أنّ كلّ

الأبحاث التي تحتاج إليها الحكومة في تايلاندا تطلبها من الجامعة. لكنْ، ليتدرّب الطالب على البحث يجب أن يكون أستاذه باحثاً (**جورج نحّاس**). وتكمن معضلة التعليم الجامعيّ في أنّ حملة الدكتوراه لا يجيدون بالضرورة التعليم» (**جورج نحاس**). طُرح السؤال: من يتولّى تقويم البحث الجامعيّ؟ يقتضي في هذا المجال «البحث في جودة البحث لدى غيرنا، لأنّ الصرح الجامعيّ ليس الوحيد الذي يقدّر جودة البحث، والطموح هو أن يكون للسوق أيضاً موقع في التقويم» (**سمير خوري**). هناك ثلاثة مستويات في البحث العلميّ، وغالباً ما يقتصر البحث على المستوى الأوّل: ما في حالات عديدة يكمن النقص في المعرفة. في حالات أخرى تتوفّر هذه المعرفة، لكنّ النقص يكمن في تعميمها والاعلام عنها. في حالات أخرى تتوفّر المعرفة والوعي بها، لكنّ النقص يكمن في قدرة الناس على ترجمتها إلى الواقع، وتالياً في التمكين. هذه المستويات الثلاثة هي جميعها مجالات بحثيّة.

٥- **التجديد والتأصيل**: «الحاجة الى مبادرات موضوعيّة، وتالياً إلى تشجيع المجدّدين» (**توفيق رزق**) وإلى «تأصيل التجدّد والتغيير، فلا يبدو التغيير وكأنّه غريب عنّا» (**سلوى السنيوره بعاصيري**).

٦- **الحراك الجامعيّ**: إنّ «السيولة» التي تحدّث عنها في افتتاح الندوة وزير الثقافة د. غسان سلامه تتطلّب انفتاح الاختصاصات على بعضها، وتعاوناً بين الجامعات. لماذا لا يكتسب الطالب مقرّراً في جامعة، ومقرراً آخر في جامعة أخرى (**سمير خوري**). ويقتضي أيضاً «تنسيق أعمال جامعيّة، خاصّة وأنّ الجامعات مؤسّسات لا تتوخّى الربح؛ ولو حصل هذا التنسيق لتوفّر استغلال الموارد بشكل أفضل» (موسى حجازي). لكنّ للأسف «الجامعات لا تعيش هذه الأجواء من التنسيق» (**جورج نحّاس**).

* * *

يقول بول فاليري: التقليد والتقدّم هما عدوّا الجنس البشري»*: إمّا ننساق في التقليد حتّى الأصوليّة، وإمّا نتهوّر في التقدّم. تندرج الأصالة في سياق ذاتيّ في التغيير من دون أصوليّة ماضويّة ومن دون تقدّميّة متهوّرة.

وفي لبنان اليوم، تبرز، أكثر فأكثر، الحاجة إلى جامعة تكون مكان تمايز وحوار، وتساهم في «الناتج القوميّ لنوعيّة الحياة» (**رمزي سلامه**).

* "La tradition et le progrès sont les deux ennemis du genre humain" (Paul Valéry).

د. جورج صفير

التوصيات

١- حول موضوع الجلسة الأولى: (الأدوار البحثيّة والتعليميّة للدخول في التغيير ومواكبته)

القسم الأوّل: في الأدوار التعليميّة

أ- تأمين رقابة داخليّة في الجامعات تركّز على نوعيّة التأهيل الجامعيّ منذ سنواته الأولى.

ب- التريّث في إعطاء الشهادات العليا، وخاصّة الدكتوراه، بانتظار وضع آليّة مراقبة للجودة **(د. جورج نحّاس)**.

القسم الثاني: في الأدوار البحثيّة

أ- يفترض في وظيفة الجامعة الأساسيّة التركيز على «إنتاج المعارف» إلى جانب «نقل المعارف»، ما يدعو إلى «توسيع وتعميق مكانة البحث العلميّ في الجامعات». **(عبدو القاعي)**

ب- وضع موازنات في كلّ جامعة، تأخذ بعين الاعتبار أهميّة الأبحاث، وتخطّط لتطويرها وتفعيلها.

ج- وضع أنظمة داخليّة في الجامعات تحفّز على البحث، وتعطيه أولويّةً مطلقة في حياة الجامعة.

د- التشجيع على الأبحاث المشتركة بين الجامعات، انطلاقاً من اتّفاقات علميّة بعيدة المدى.

هـ- الدخول في شراكة بحثيّة مع جامعات عالميّة **(د. جورج نحّاس)**.

٢- حول موضوع الجلسة الثانية: الأدوار التربويّة لأنسنة التغيير

أ- يُطلب من الجامعات المساهمة في توفير الشروط التربويّة الملائمة لتحرير وتعزيز التنوّع الثقافيّ و«لبناء المواطنيّة على أساس الهويّة المتنوّعة والمتراكمة» **(عبدو القاعي)**.

ب- من الضروريّ أن تكون برامج التعليم العالي موجّهة نحو احترام مبدأ التنوّع والقبول بالغير المختلف [...] وبغضّ النظر عن العرق والجنس والدين **(د. جوزف أبو نهرا)**.

ج– كما يُطلب من الجامعات العمل على أنسنة التغيير، وبالتالي على تحسين نوعيّة الحياة **(عبدو القاعي)**.

٣- حول موضوع الجلسة الثالثة: التزامات الجامعة في المجتمع...

أ– إنّ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالميّة حول التعليم تَعتبِر الحقّ في الحصول على التعليم الأساسيّ، والحقّ في مواصلة التعلّم مدى الحياة من الحقوق الأساسيّة كالحقّ في الصحّة والحقّ في الأرض. لذلك، يجدر:

– إعادة النظر في دور الجامعة [...] بحيث لا يقتصر على إعطاء المعرفة، بل يتعدّاها إلى اكتساب الطالب قدرات في التعلّم الذاتيّ والتجدّد الدائم.

– الإقلاع عن الاستهلاك السلبيّ للمعرفة، والتشجيع على المشاركة الناشطة والفاعلة في مجالات الثقافة والعمل والمواطنيّة.

– من الضروريّ أن تبقى الجامعة على تواصل دائم مع التغيّرات، وأن يبقى الطالب، بعد تخرّجه، على تواصل مع الجامعة، لمساعدته في مواكبة كلّ جديد في مجال تخصّصه.

– من شروط نجاح عمليّة التدرّب مدى الحياة [...] توفير الاستعدادات الشخصيّة للمدرّبين والمتدرّبين على السواء، لإعادة النظر في القناعات الشخصيّة، والقبول بما تتطلّبه الحالات المتجدّدة من تغيير في أساليب التفكير والعمل **(د. جوزف أبو نهرا)**.

ب– وفي موضوع دور معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة:

– توصية أولى: التوجّه إلى توقيع بروتوكول التعاون المقترح بين وزارة الشؤون الاجتماعيّة من جهة، وبين معهد العلوم الاجتماعيّة من جهة ثانية، حيث يتعهّد الطرفان، بموجبه، بتنظيم التعاون بين فروع المعهد في المحافظات من جهة، ودوائر الوزارة في المحافظات من جهة أخرى.

– توصية ثانية: العمل على تعاون بين كلّ من معهد العلوم الاجتماعيّة من جهة، ووزارة الداخليّة والبلديّات من جهة أخرى، ينظّمه بروتوكول يحدّد أنواع الخدمات التي يمكن أن يوفّرها فرع المعهد، في أيّة محافظة، للبلديّات والاتحادات البلديّة..، وذلك سعياً لتجاوز المفهوم التقليديّ الرئيس للتمثيل البلديّ **(د. أحمّد بعلبكي)**.

المحتـوى

تمهيد ٧

برنامج المؤتمر ١١

الافتتاح ١٣

الأب الرئيس بطرس طربيه ١٥

الوزير د. غسّان سلامه ١٨

عبدو القاعي — الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر: أيّة رهانات؟ ٢٣

Report by Reach Mass — The Roles of the University in a Changing World
A. Kaï, K. Bechir ٤٩

القسم الأوّل ٥١

د. أمين ألبرت الريحاني ٥٣

د. جورج ن. نحاس — أيّ دور للبحث العلميّ في الجامعات؟ ٥٥

د. أنطوان سعد — أيّة اختصاصات جديدة؟ ارتباطاتها وتفريعاتها ٥٩

د. نخله وهبه — أيّة منهجيّات وطرائق تعليم للانتقال من الأسلوب التلقينيّ للمعارف المثبتة إلى الأسلوب التكنولوجيّ للمعارف المتحركة؟ ٦٥

د. توفيق رزق — أيّة بنيات جديدة لتأمين التواصل بين أمكنة التعليم المختلفة وتوفير شروط استمراريّته؟ ٧١

القسم الثّاني ٧٣

د. سلوى السنيورة بعاصيري — الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر ٧٥

د. رمزي سلامه — مساهمة التعليم العالي في جودة الحياة ٧٧

د. إلهام كلاّب البساط — الأدوار التربويّة لأنسنة التغيير
دور الجامعات إدارةً وأساتذة وطلاّباً ٨١

أ. د. أنطوان مسرّه — تنشيط الالتزام المواطنيّ في الجامعات
في ظلّ العولمة والتكتّلات الفئويّة ٨٥

د. فاديا كيوان — دور الجامعات الجامع ٩١

القسم الثّالث **٩٣**

د. هنري العويط — التزامات الجامعة في المجتمع:
التحدّيات الجديدة وكيفيّة مواجهتها ٩٥

د. جوزيف أبو نهرا — الجامعة ومعالجة تهميش الإنسان والمعارف ٩٧

د. أحمد بعلبكي — حكاية الجامعة البريّة التي تتغيّر من تحت ١٠٣

Bachir Moujaés — L'université et l'urbanisme: Quelle urbanité pour
élargir l'étendue de la civilité des sociétés? ١١٤

هيام القاعي — الجامعة وتنمية الصحّة ١١٥

Dr. Chahine Ghais — The University and Activating the
Youth's Role in the Society ١٢٣

القسم الرّابع **١٢٥**

أ. د. أنطوان مسرّة — خلاصة المناقشات ١٢٧

د. جورج صفير — التوصيات ١٣٣

صدر في السلسلة

- **مجموع في كتاب:**
  - **السّير في لبنان**
  - **المياه والكهرباء والهاتف**
  - **الصحّة في لبنان**
  - **التّربية في لبنان**
  - **البيئة في لبنان**
  - **السّكن والإسكان في لبنان**
- **العائلة في لبنان**
- **المواطنيّة والدّيمقراطيّة والانتخابات**
- **المركزيّة واللامركزيّة والمشاركة الشعبيّة**
- **العمل والمهن في لبنان**
- **الجامعة والعلم والعمل**
- **الإرشاد الرسوليّ: رهان واستراتيجيّة ونظام تواصل**
- **البلديّة: سلطة محليّة ومساركة مدنيّة في القانون والممارسة**
- **الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة - دور الأسرة**
- **الجامعة والمدينة**
- **الجامعة والصحّة ونوعيّة الحياة**
- **الإعلام: حرّية - قانون وتنظيم - علم وخلقيّة**
- **الموارد المائيّة في لبنان**

- الرهبانيّات رسالة للمستقبل
- حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات التكنولوجيا
- حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات المخدّرات والسّيدا
- حوار الثّقافات والأديان: من الحوار العقائدي إلى ثقافة الحوار والانفتاح
- المجتمع المحلّي العولمة والبيئة: التحدّيات، الرّهانات والبدائل
- المفاوضات بين لبنان وإسرائيل: تسوية – سلام – نظام إقليميّ جديد؟
- الانتخابات النّيابيّة سنة ٢٠٠٠: اقتراع، انتخاب، ورقة بيضاء، أم مقاطعة؟
- ذاكرة الكنيسة وطروحاتها المستقبليّة حول الفنّ والثّقافة والشّأن العامّ
- سياسات الشّأن العامّ في لبنان ما بعد الألفين: تطوير أم تغيير
- السياسية الاقتصاديّة في لبنان ما بعد الألفين: حوار من أجل التغيير
- الأدوار الجامعيّة في عالَم متغيّر

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام